الفصل الخامس
الكتابات المبكرة

أولاً: مقدمة = أوعية الحديث

أ ـ كتاب وصحيفة

ب ـ نسخة

جـ ـ دفتر

د ـ قرطاس وطومار

هـ ـ جزء

و ـ كراسة

ز ـ مصطلحات وأوعية أخرى

ثانياً: التدوينات الحقيقية

1 ـ التسجيل الرسمي أثناء حياة النبي ﷺ

أ ـ القضايا المالية والشرعية

1 ـ كتاب الصدقة

2 ـ قواعد الزكاة ومصطلحات قانونية في شكل كتب

ب ـ القضايا السياسية والإدارية

1 ـ المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات

2 ـ العقود، وقرارات العفو العام، ومنح الأراضي

3 ـ تعليمات إلى الموظفين المدنيين

4 ـ كتب إلى القبائل، ومشايخ القبائل

5 ـ كتب إلى حكام الدول المجاورة

6 ـ الإحصاء

7 ـ سجلات الحرب

8 ـ قائمة بأسماء الرسل والسفراء

جـ ـ الشؤون التجارية والمعاملات الأخرى

د ـ أحاديث المناسبات، وأحاديث متفرقة

2 ـ التسجيلات غير الرسمية

أ ـ صحيفة ونسخة الصحابة والتابعين

ب ـ سجلات مكتوبة أخرى خاصة بالصحابة

جـ ـ سجلات أخرى مكتوبة خاصة بالتابعين والعلماء الأوائل

الفصل الخامس
السجلات الأولية

أولاً ـ مقدمة: أوعية الحديث

يُعتقد عموماً أن الأحاديث ظلت في ذاكرة الناس لما يقرب من قرن على الأقل بعد موت النبي ﷺ ولم تسجل إلا بعد ما يربو عن قرن، وعن السنة التي بدأت فيها عملية التسجيل اختلفت الآراء وتباينت، فطبقاً لإحدى الروايات «أن التسجيل لم يتم إلاّ بعد وفاة ابن المسيت (المتوفى سنة 105 هـ) ويُعد من التابعين الثقات»[1].

ويقال: «أن أول شخص جمع الحديث بشكل مكتوب ابن شهاب الزهري (المتوفى سنة 124 هـ)[2]».

وكما يقول الذهبي: «أن الأحاديث جمعت وصنفت في سنة 132 هـ»[3].

ويقال أيضاً: إن هؤلاء الذين كتبوا الكتب ينتمون إلى فترة ما بعد سنة 120 هـ[4].

وفي رأي ابن حجر: «إن أحاديث النبي ﷺ لم تجمع وترتب في كتب إلا في نهاية عصر الصحابة والتابعين الكبار»[5].

ويعلق الجاحظ في كتابه «الرسائل»: لو أن الجيل الذي جمع القرآن في شكل كتاب، قد قام بجمع مجموعة أحاديث النبي ﷺ فلن يجرؤ أحد (في رأي الجاحظ) على أن يستفسر عن صحة هذه الأحاديث[6].

---

(1) قوت القلوب (1: 159).

(2) جامع بيان العلم (1: 73، 76)، صفة الصفوة (2: 78)، قواعد التحديث (46)، الخطط للمقريزي (2: 333).

(3) النجوم الزاهرة (1: 351).

(4) قوت القلوب (1: 159)، تاريخ الخلفاء (261)، النجوم الزاهرة (1: 351)، كشف الظنون (1: 26).

(5) فتح الباري (المقدمة) = (1: 17، 218).

(6) رسائل الجاحظ ط. القاهرة (1933) ص (119 ـ 123) و Papyri, p. (1: 8).

وعلى سبيل المثال فالكاتب الهندي المعاصر ـ حسن صديق ـ يقول: «إن الصحابة والتابعين كانوا في غير حاجة إلى جمع العلم الشرعي والحكمة، أي مادة الحديث»[1].

وتبعه الكتاني قائلاً: «إن الصحابة والتابعين لم يكتبوا أحاديث عدا كتاب «الصدقة» وعدداً من المعاهدات التي لم تكتشف إلاَّ بعد بحث[2].

وأخيراً يقول المعاصر «أبو رية»: «إن مهمة جمع السنة بدأت لأول مرة بين سنة 120هـ ـ إلى سنة 150هـ»[3].

ويتفق العلماء الغربيون من وجهة النظر هذه ويرون أن أول تسجيل للحديث كان مع بداية القرن الثاني الهجري[4]، في حين يقول «فنسنك»: «إن أكبر مجموعة من مادة الحديث والتي وجدت كمجموعة مقبولة ومعترف بها تبدأ من فترة لا تقل عن بداية القرن الثاني الهجري» يعلق برنارد لويس قائلاً: «إن جمع وتسجيل الحديث لم يحدث إلاَّ بعد أجيال عديدة من وفاة النبي ﷺ»[5].

وفي حين أن «لويس» هو الوحيد الذي أشار ضمناً إلى أن هذه العملية بدأت منذ سنة (120هـ) وذلك في مقولته السابقة.

أما «جلوم» فكان أكثر تحديداً في أبحاثه عندما قال: «إن جمع الأحاديث المعترف بها يؤرخ له بدءاً من وصول العباسيين إلى الحكم»[6] أي بعد سنة 132هـ.

ويقول العالم «Peterson» في أحدث أعماله «علي ومعاوية»: «إن نقل الحديث على كافة الوجوه لم يدون كتابة إلاَّ في أواخر عصر الأمويين»[7]. أما بخصوص الكتب المستقلة الأخرى أي التي ليس لها علاقة بالحديث فيقول: إنها تنتمي إلى العصر العباسي الأول.

---

(1) أبجد العلوم (110).

(2) الرسائل المستطرفة (3).

(3) أضواء على السنة لأبي رية (226).

(4) Creed, (59).

(5) Arabs in History. (36).

(6) Traditions (37).

(7) Ali and Muawiya. (178).

«وعلى الرغم من أنه ذكر أنه من بين هذه الكتب الأعمال التاريخية فقط، وتلك الأعمال طبقاً لروايته لم تتم إلاَّ في فترة جمع كتب الحديث، ويقول: «لم يتأخر كثيراً كتابة الكتب (مفرد كتاب) التي تتناول بطريقة علمية: الخبر»[1]، أضاف: «وفهرست العناوين في أدب وصف الكتب وتعريفها ـ أخبار ـ صفين، كتاب النهروان، كتاب كربلاء... الخ، يعطينا دليلاً بأن الرسائل المكتوبة والنشرات كان الأسلوب المتتبع في التعبير بدءاً من منتصف القرن الثامن»[2].

ولكن على النقيض من هذه الآراء وجدنا تقارير تبين أن الأحاديث كانت مسجلة منذ عصر النبي[3].

وفي حين أن «Margoliouth» فحسب هو الذي اعتقد بأن بعض مراسلات النبي ﷺ[5]، من الجائز أن يكون النبي ﷺ هو الذي أملاها، يؤكد «Macdonald» «أن بعض كتاب سيرته من بين أصحابه هم الذين تمسكوا بكلماته كما جاءت»[4] بينما يشكك «Muir» إلى حد بعيد ويقول: «هناك احتمال غير يقيني بأن أقوال النبي ﷺ قد دونت أثناء حياته، ومن هذا المصدر نُسِخت ونُشِرت بعد ذلك»[5].

وبينت أبحاث «Sprenger» بوضوح أن عادة التسجيل وجدت في الواقع في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته[6] بينما يعتقد «Horovitz» بصدق صحف التابعين فحسب[7].

وذكر «جولد تسيهر» أكثر من اثنتي عشرة صحيفة للصحابة واعتبرها صحف صادقة[8].

---

(1) Ali and Muawiya, (17).

(2) Ali and Muawiya (17 – 18).

(3) Mohammed (12 – 13).

(4) Muslim Theology

(5) Mahomet, I, P, xxx ii

(6) Origin of Writing, Jasb xxv, (303 – 329) and (375 – 381)

(7) ويقول: «لو أن المعلومات عن أحاديث عدد من صحابة النبي ﷺ سجلت على الأوراق (الصحف) أو في كتب مشكوك في صحتها إلى حد ما، فمما لا شك فيه أن هذه السجلات المكتوبة لم تعد نادرة في جيل التابعين الذين استقوا هذه المعلومات من الصحابة.

(8) مسند الطيالسي (2: 9 ـ 11/ 22 ـ 24).

وحدد «Sprenger» ثلاثة أسماء مشهورة في ذلك وهم: أنس بن مالك، ابن عباس، عبدالله بن عمرو بن العاص ككُتَّاب لأحاديث النبي ﷺ في كراسات خاصة[1].

وفضلاً عن الأسماء الثلاثة المذكورة، هناك اسم رابع وهو أبو هريرة، ويعد هؤلاء الأربعة أشهر جامعي الأحاديث في حياة النبي ﷺ حتى يومنا هذا، ولكن بعد ذلك ضاعفت «نبيهة عبود» هذا الرقم في مجموعة أعمالها البارزة في الحديث ووصلت بعدد جامعي الأحاديث إلى ثمانية، ولكن ألقت الضوء على أسماء عديدة من كتاب الأحاديث، وفي هذا العمل أكدت على السجلات المكتوبة لهؤلاء الثمانية[2] فضلاً عن صحابة آخرين لا يقلون عنهم شهرة، وأكدت على أن عملية النقل كانت تتم شفهياً وكتابةً إلى الأجيال اللاحقة وقامت هذه الأجيال بدورها بنقل هذا الميراث إلى من تبعهم. وأضافت أن هذه العادة استمرت حتى تم استيعاب المادة بأكملها في مجموعة كبيرة لأعمال الحديث[3].

وعلى العموم فإن الاعتقاد الخاطئ بأن الحديث كان ينقل شفهياً على الأقل في المائة سنة الأولى[4]، وأن المجموعة الأولى من الأحاديث التي جمعها الزهري (المتوفى سنة 124 هـ)[5] والتي أوضحناها بالفعل فيما سبق[6] تبين أن هذه النظرية كانت قائمة على مفاهيم خاطئة وبالتالي فمن المتعذر الدفاع عنها. والحقيقة أن تسجيل الحديث والسنة على الرغم من أن هذه العملية لم تأخذ الشكل الرقمي إلا أنها بدأت بحق من عصر النبي ﷺ، أما بالنسبة لعملية النقل فقد تمت بالوسيلتين شفهياً وكتابةً جيلاً بعد جيل، حتى وصلت إلى شكلها النهائي في المجموعة التقليدية الكاملة من الأحاديث.

---

(1) Origiar of Weriting, Jasb xxv, (380).

(2) Papyri (2: 11).

(3) Papyri (2: 39 – 40).

(4) أضواء على السنة لأبي رية (207)، قوت القلوب (1: 159)، الحديث والمحدثون (127)، فجر الإسلام (221)، قواعد التحديث (45 ـ 46)، فتح الباري (المقدمة) (1: 17)، تذكرة الحفاظ (1: 151)، فتح الباري (1: 218)، الخطط (2: 333)، كشف الظنون (1: 637)، السنة ومكانتها (40)، مجلة المنار (10: 768)، قصة الأدب (144)، تقييد العلم (7).

(5) جامع بيان العلم (1: 73)، قواعد التحديث (76)، صفة الصفوة (2: 78).

(6) في الفصل السابق.

ويمكن أن نبرهن على أن الأحاديث بدأ تسجيلها بحق من عصر النبي ﷺ بالرجوع إلى النشاط الأدبي والسجلات المكتوبة بالفعل من خلال المصادر المتوفرة من أعمال الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين. ولكن قبل أن نتناول هذه السجلات الموغلة في القدم من المهم للغاية أن نؤكد على أن إنكار أي وجود لعادة تسجيل الحديث في حياة النبي ﷺ والصحابة شيء، وإنكار وجود هذه السجلات حتى يومنا هذا شيء آخر مختلف تماماً. بالنسبة للقضية الأولى، يكاد أن يكون هناك إجماع على الاعتراف بأن هذه العادة كانت موجودة بالفعل[1].

وقد أشار «جولد تسيهر» إلى عدد قليل من السجلات المكتوبة لهذه الفترة[2] أما القضية الثانية فهي محل جدل: بينما يعتقد العلماء المسلمون عموماً ـ باستثناء قلة قليلة ـ بأنها عاشت حتى الآن، ويعتبرون مجموعة الأحاديث الحالية صادقة وسجلات حقيقية لأفعال النبي ﷺ وأقواله، فإن المستشرقين الغربيين توصلوا إلى نتيجة مؤداها بأنه لا يوجد حديث واحد يمكن أن يثبت وجود سجل صادق لأعمال النبي ﷺ، وعلى سبيل المثال يقول «Muir»: «لا يمكن أن نؤكد بثقة ولا حتى مجرد احتمال بتسجيل أي حديث حتى نهاية القرن الأول الهجري تقريباً»[3].

وأكد «شاخت» بأن هذه الأحاديث لا يمكن أن نردها إلى النبي ﷺ ويقول: «بصفة عامة فإن الأحاديث من الصحابة والتابعين كانت أسبق من أحاديث النبي ﷺ»[4].

ويرى «جولد تسيهر» أن أدب الحديث هو تسجيل للتطورات الدينية، والسياسية والاجتماعية للحقبة الأولى من الإسلام[5]، ويقصد بهذا أن ينفي وجود سجلات قديمة باقية حتى يومنا هذا.

إن أساس التشكيك حول صدق أحاديث النبي ﷺ من العلماء الغربيين لا وجود لها في أي مجموعة من الأحاديث الأصلية على الإطلاق. ولكن مع اكتشاف صحيفة «همام

---

(1) W. Mvir: Mahomet, i. p. XXXv

(2) مسند الطيالسي (2: 9 ـ 11/ 22 ـ 24).

(3) Mahomet, i.p: XXXV

(4) منشأ الشريعة الإسلامية لشاخت، ص (3).

(5) مسند الطيالسي (2: 5/ 19).

ابن منبه»[1]، وكثير من الأحاديث المكتوبة على ورق البردي[2]، أعَادَ العلماء الغربيون النظر في وجهات نظرهم وأحدثوا تعديلاً طفيفاً عليها. ولهذا فالعالم المعاصر «James Robson» لا يتفق مع «Horovitz» في القول بأن بعض الرجال جمعوا مجموعة صغيرة من الأحاديث للاستخدام الشخصي[3]، بل ذهب خطوةً أبعد من ذلك بكثير وقال: «إن مادة مجموعة الأحاديث كانت مندمجة في الأعمال المتأخرة»[4].

أما «Naiba Abbott» فبعد أن وجدت في المجموعة المصنفة من الأحاديث العديد من الأحاديث المشابهة تماماً لهذه المجموعة والمحررة على ورق بردي توصلت إلى النتيجة التالية: «إن عدداً من التسجيلات بدأت في حياة محمد ﷺ وسجلات أخرى وصلت إلى القمة نتيجة للنشاط الأدبي للزهري وطلابه وكثيرٍ من العلماء الآخرين من عصره حفظت هذه المواد باستمرار كتابةً دون لمسات تعديلية أو ببعض اللمسات التعيديلية»[5].

إن اكتشاف صحيفة همام والوثائق البردية أعطى شهادة موثقة بصدق مجموعات الحديث الحالية، وأثبت أن عادة كتابة الحديث كانت قائمة منذ فجر الإسلام. ويمكن إثبات هذا بالرجوع إلى السجلات المكتوبة لكل جيل بدءاً من عصر النبي ﷺ.

ومن الضروري أن نشير إلى أن المصادر تشير عموماً إلى الكتاب أكثر من إشارتها إلى الأعمال[6] وذلك في معرض تناولنا للنشاط الأدبي للفترة السابقة التقليدية وهذه هي النقطة التي أثارها «Muir» الذي شكك في وجود سجلات أولية على أساس أن طبيعة ومحتوى هذه السجلات لم يذكر[7]، وفي الواقع أن طريقة الإشارة إلى المؤلف أكثر من الإشارة إلى الكتاب لا يقتصر على أدب الحديث فحسب. وهذه العادة عموماً كانت

---

(1) تهذيب التهذيب (11: 27)، صحيفة همام بن منبه لحميد الله ط. دمشق (1953).

(2) Papyri, (1: 32 – 33, 38 – 40, 57 – 58, 61 – 52).

ومواضع أخرى، وبرديات مطبوعة أخرى.

(3) "Earliest biographies..." Ic, (1: 536).

(4) مشكاة المصابيح (1: 3).

(5) تذكرة الحفاظ (1: 97 ـ 101، 150 ـ 151) Papyri, (2: 82).

(6) Papyri (1: 24), Origing of Writing, Jasb, XXV, 1856, P. 381 Manuscript, 198.

(7) Mahomet: PP. XXXIII – XXXIV.

شائعة في كثير من الآداب أيضاً. وعلى سبيل المثال ينقل. الخطيب البغدادي من كتاب «طبقات» لخليفة بن خياط، ولكي يشير إلى المؤلف[1].

وقبل أن نتناول النشاط الأدبي لعلماء الحديث كأفراد وتسجيل الحديث كذلك. من الضروري أن نشرح معنى وأهمية المصطلحات المختلفة التي استخدمت كأوعية لمادة الحديث، ففضلاً عن مصطلح (صحيفة) الذي ناقشناه فيما سبق[2]، هناك العديد من المصطلحات الأخرى التي تأخذ معاني مختلفة باختلاف النص ولأن دلالته غير ثابتة، فلا يمكن إطلاق معنى معين ثابت على مصطلح معين. ولهذا فنفس الكلمة استخدمت لتشير إلى أحجام متباينة لمجموعات الأحاديث. وعلى سبيل المثال فكلمة كتاب يمكن أن تعني مخطوطه في حجم كتاب أو رسالة أو حتى خطاب يحتوي على مجرد حديث. إن النص هو الذي يحدد أو يحقق بالتجربة دلالة اللفظ.

وفضلاً عن كلمتي (صحيفة وكتاب)، فكثيرٌ من المصطلحات الأخرى مثل: (كُرَّاسة، نسخة، جزء) وجدت متداولة في أدب الحديث، وسوف نتناول كافة هذه المصطلحات تفصيلاً لنناقش معانيها واستخداماتها.

1 ـ كتاب وصحيفة:

فمصطلح صحيفة كوعاء للحديث، قد تناولناها بالتفصيل في الفصل السابق[3]، أما مصطلح كتاب من حيث معانيه واستخدامه فهو موضع بحثنا.

فعلى المستوى الحرفي: فالمصدر من كتب يعني. جمع[4] ومصطلح كتاب يشير إلى تكتل الحروف الهجائية «كما نسمي مجموعة من الخيول كتيبة» ويقول القلقشندي: «إن مجموعة الحروف الهجائية تتجمع معاً في قطعة مكتوبة تعرف باسم كتابة»[5] ولهذا، فوفقاً لهذا المعنى فأي مادة مكتوبة سوف تسمى كتاباً.

---

(1) تاريخ بغداد (10: 401).

(2) انظر في الفصل الرابع من هذا الكتاب، العنصر الخاص بالمصطلحات والمقولات المعينة.

(3) انظر في الفصل الرابع تحت عنوان «مخطوطة بمصطلحات ومقولات معينة».

(4) النهاية (7: 1)، صبح الأعشى (1: 32 ـ 33)، المفضليات (1: 715).

(5) صبح الأعشى (1: 32 ـ 33).

ومع أن الكلمة استخدمت عموماً في معنيين أساسيين (أ) الخطاب الخاص والرسمي (ب) الكتاب الذي يضم النشرة، المذكرة، والرسالة.

ولنأخذ بعض الأمثلة: الخطاب الذي سلمه عمرو بن هند[1] إلى طرفة والمتلمس، والخطاب الذي أرسله حاطب بن أبي بلتعة إلى قريش يخبرهم فيه عن نية النبي ﷺ في الهجوم على مكة[2].

والخطاب السري الذي أرسله النبي ﷺ إلى سهيل بن عمرو[3]، وخطاب النبي ﷺ إلى أبي بصير الذي يسمح له فيه بالعودة إلى المدينة[4]، وخطاب بُجير بن زهير إلى أخيه كعب بن زهير، يخبره بحقيقة من سيقتلهم محمد ﷺ بسبب هجائهم له[5]. خطاب رئيس قبيلة الغساسنة إلى كعب بن مالك يطلب منه أن يترك محمداً ﷺ وينضم إليه كتعبير عن غضب النبي ﷺ على كعب[6]، والخطاب المذيل بالختم والذي أعطاه النبي ﷺ لعبد الله بن جحش وطلب منه ألاَّ يفتحه إلاَّ بعد مرور يومين من رحلته[7]. وكافة هذه الخطابات وجدت في المصادر بمعنى الكتاب.

وتناول القرآن أيضاً كلمة كتاب بمعنى خطاب وذلك في سياق قصة سليمان وملكة سبأ وذكر أن سليمان قال: «اذهب بكتابي هذا فألقهْ إليهم» وعندما وصل الخطاب إلى الملكة. خاطبت رعاياها قائلة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ﴾[8].

---

(1) الأغاني طبعة (رودلف) (21 ـ 194/ 195)، سنن أبي داود (2: 157)، في كتاب الزكاة، حديث رقم (1629).

(2) السيرة (809)، طبقات ابن سعد (2: 1: 97).

(3) أخبار مكة (2: 40).

(4) السيرة (752 ـ 753).

(5) السيرة (887).

(6) نتيجة لعدم مشاركة كعب في غزوة تبوك، فلم يقطع النبي ﷺ كافة علاقاته به فحسب بل أمر المسلمين جميعاً بمقاطعته وبالتالي قاطعه كل السكان المسلمين في المدينة.
ومع هذا فهي مقاطعة اجتماعية مؤقتة لأنه بعد هذا الألم القاسي سامحه الله، وسامحه النبي ﷺ كذلك. السيرة (911)، تفسير الطبري (4: 552).

(7) الكفاية (911)، السيرة (423 ـ 424)، تاريخ الطبري (1: 1273 ـ 1274).

(8) القرآن الكريم (النمل: 28، 29)، كتاب الحيوان (1: 97).

وفضلاً عن الخطابات الشخصية، هناك الخطابات الرسمية ذات الصبغة السياسية مثل خطابات المعاهدات، وخطابات العفو العام بالنسبة للمهتدين إلى الدين، وكل هذه الخطابات عرفت باسم كتاب. ولنأخذ مثالاً على ذلك، فيذكر أن النعمان أصدر خطاباً للعفو عن حارث بن ظالم[1] في عصر ما قبل الإسلام. ونال سراقة بن مالك خطاباً مشابهاً بالعفو عنه أثناء هجرة النبي ﷺ إلى المدينة[2].

وإلى هذا الحدّ كانَ الاهتمامُ بالنوعِ الثاني من الخطابات، حيث تذكُرُ المصادر المختلفة أنَّ النبي ﷺ كتبَ العديد من هذه الخطابات إلى رؤساء القبائل المجاورة، وإلى قادة العالم الكبار يدعوهم إلى اعتناقِ الدين الإسلامي[3]، وهذه الخطابات أشيرَ إليها باعتبارها: كتاباً.

وإذا انتقلنا إلى المعنى الثاني لمصطلح كتاب، ألا وهو (الكتاب) بمعناه الحقيقي، فيجب أن نُؤكدَ على أن الكلمة بهذا المعنى كانَ لها استخدامات واسعة، فهي تتضمن بمعناها دستوراً، معاهدةً، عقداً، رسالةً، كتيباً، ومخطوطةً في حجم كتاب، والمعنى الحقيقي لها يمكن تحقيقهُ فقط عند الرجوعِ إلى المحتوى.

وعلى الرغم من أنَّه في حالات عديدة يساعد النص في تحديد ما إذا كان هذا المصطلح يشيرُ إلى كتاب بكل ما في هذه الكلمة من معنى، أو مجرد كراسة، إلا أنَّ هذا المعنى ـ في كثير من الحالات ـ ظلَّ غامضاً بالنسبة لمعنى «كتاب» أو معنى «صحيفة»[4]، مما جعلَ بعض العلماء يفسرون الكلمة بمعناها التصغيري، ويصيغون نظرية أن المحدثين الأوائل كانت لديهم سجلات مكتوبة من النوع الصغير فحسب، وهذه النتيجة التي توصَّلوا إليها مردّها إلى تفسيرهم لكلمة كتاب باستمرار بهذا المعنى الخاص، على الرغم من حقيقة أنَّ الكلمة استخدمت في معانٍ مختلفة باختلافِ النُّصوصِ كما رأينا.

---

(1) الأغاني (11: 120).

(2) السيرة (332)، المسند (4: 176).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 15 ـ 38) وما بعدها.

(4) انظر ما تقدم في الفصل الرابع تحت عنوان: «صحيفة، ومصحف».

ولنبدأ بالمصطلح الذي طُبِّقَ في الوثائقِ التي لم تكن تتجاوز عدة وريقات مثل: الاتفاقات القبلية، العقود، المعاهدات. النشرات الدورية التي تحتوي على الشؤون الإدارية والقانونية، ولهذا فوثيقة مقاطعة النبي ﷺ وعائلته[1] وصُلح الحديبية[2] وعقود تسليم الأراضي لأفراد كثيرين ممنوحة من النبي ﷺ[3] والخطاب الذي أُرْسِلَ إلى اليمن والذي يحتوي على قواعد الزكاة[4] والخطاب الذي أرسل إلى عمرو بن حازم والذي يحتوي على قوانين متعلقة بدية القتيل[5]، والخطاب الذي أرسل إلى علاء بن الحضرمي والذي يحتوي على قواعد عن زكاة الحيوانات[6]، وعقد المكاتبة[7] بين أبي أيوب الأنصاري وعبده أفلح[8]، والمنح التي وَهَبَها النبي ﷺ كتابةً بامتيازات معينة لأناس عديدين[9] والاتفاقية التي وقعت بين قبيلة خزاعة وعبد المطلب بن هشام[10] والاتفاقية بين النبي ﷺ وبين أهل غطفان[11]، والعقد المكتوب بين النبي ﷺ والعداء بن خالد بن هوذة[12]، وكتب النبي ﷺ التي أُرْسِلَتْ إلى القبائل المختلفة والتي صنعت قوانين مثل:

---

(1) طبقات ابن سعد (1: 1: 139 ـ 140)، تاريخ الطبري (1: 1189).

(2) السيرة (747 ـ 748)، طبقات ابن سعد (2: 1: 73 ـ 74).

(3) مثل تسليم الأرض لزيد الخير.

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 19 ـ 20) و(5: 386 ـ 387)، وسيرة ابن هشام (955 ـ 957).

(5) السيرة (961 ـ 962)، الوثائق السياسية رقم (105)، سنن النسائي في القسامة (8: 58 ـ 60)، الموطأ (4: 175 ـ 176)، في العقول، وتاريخ الطبري (1: 1727 ـ 1729)، اختلاف الحديث للشافعي (17 ـ 18).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 19) و(4: 2: 76).

(7) لأن عتق العبيد كان يتم بشروط ينص عليها في وثيقة كتابةً.

(8) ابن سعد (5: 62).

(9) مثل كتاب وائل بن حجر الحضرمي.

(10) الوثائق السياسية، رقم (171)، تاريخ الطبري (1: 1088).

(11) السيرة (676)، تاريخ الطبري (1: 1474).

(12) طبقات ابن سعد (7: 1: 36).

الصدقات وغيرها[1]، معاهدة السلام بين بني ضمرة والمسلمين[2]، ودستور المدينة[3]، نشرات أبي بكر والمختومة بخاتم النبي ﷺ والتي أرسلت إلى أنس بن مالك والتي تضمنت قواعد خاصة بالزكاة[4]، الوقف الذي أوصى به عمر بن عبد العزيز، والذي منح فيه بيتاً في مكة للحجيج[5]. وكثير من الوثائق المكتوبة والتي وُصِفَتْ في المصادر على أنها كتاب.

وبعد قراءة محتويات الوثائق المذكورة يمكن للمرءِ بسهولة أن يتوصّلَ إلى نتيجةٍ مفادها: أنَّ الوثائق غطت أربعَ أو خمسَ صفحات على الأكثر، ولأنها عرفت بالكتاب، فيمكن أن نستنتجَ أن الكتاب مثل الصحيفة والتي كانت تعرف في فجر الإسلام كوثيقة مكتوبة تحتوي على عدة صفحات، ولهذا فالكلمة يمكن أن تنطبق على النشرة، وعلى المذكرة كما قال جولد تسيهر وآخرون.

ولكن عندما نفسر هذه الكلمة بهذا المعنى السابق فإنها لا يمكن أن تكون صحيحة، لأنّها تشير أيضاً إلى وثيقة أكبر إلى حد ما، لدرجة أنها تصل إلى حجم مخطوطة في حجم كتاب مثلاً، والقرآن الكريم أيضاً تناولها بمعنى كتاب[6].

وفي فترة ما قبلَ الإسلام، كان ديوان (مجموعة قصائد) شعراءِ القبائلِ من النَّوْعِ الكبير، وقد عرفَ باسم «كتاب».

---

(1) كالرسائل المعطاة للمطرف بن الكاهن الباهلي. طبقات ابن سعد (1: 2: 33، 49)، نهاية الأرب (17: 50)، والنهشل بن مالك الوائلي. طبقات ابن سعد (1: 2: 33)، نهاية الأرب (17: 50)، ولقبيلة أسلم. طبقات ابن سعد (1: 2: 82).

(2) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (159)، الروض الأنف (2: 58 ـ 59).

(3) السيرة (351 ـ 344)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (1)، المغازي (177).

(4) تقييد العلم (87)، مسند الإمام أحمد (1: 11).

(5) أخبار مكة (2: 194).

(6) القرآن الكريم (البقرة: 44، 53، 78) و(آل عمران: 3، 7، 19)، و(النساء: 44) وغيرها.
قلت انظر المعجم المفهرس مادة «كتاب»، فقد ذكرت الكلمة أكثر من مئتي مرة. (المترجم).

ولنأخذ بعض مجموعة القصائد الخاصة بكل قبيلة، مثل قبيلة فزارة[1]، بني يشكر[2]، بني عقيل[3]، بني أسد[4]، طيء[5]، بني سالم[6]، فكل هذه القصائد عُرِفَتْ باسم «كتاب».

وهذه المقتطفات الأدبية المحتوية على مجموعة من القصائد لا لكل شاعرٍ على حدة فحسب، ولكن لمجموعةٍ منهم، والتي كانت تخصُّ قبائل معينة لابدَّ أنها كانت من الحجم الكبير والحقيقة أنَّ تسمية هذه القصائد باسم «كتاب» يوضح أن المصطلح لا يشير إلى «المذكرات» فحسب، بل إلى حجم أكبر من المخطوطات.

ومجموعة أخرى من الإنتاج الأدبيِّ والتي عُرِفَت باسم «كتاب» كونت الأدب الدينيَّ، وحكمَ وأمثالَ فترة ما قبلَ الإسلام، والقرآن يتناول التوراة والإنجيل باسم ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾[7]، ويسمى أتباع هذه الديانات باسم ﴿أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[8]، وفضلاً عن أن موسى وعيسى عليهما السلام اللذين تنسب إليهما هذه الكتب بصفة خاصة[9]، اعترف القرآن بأنبياء آخرين (دون أسماء محددة) وبكتبهم المقدسة التي عرفت باسم ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾[10].

وفي العصور الأولى كانت الحِكْمَةُ، والأقوالُ المأثورةُ تُحفَظُ كتابةً[11]، وكان المصطلح المتعارف عليه «مجلة» والذي كان يضم مادةً مكتوبة، غالباً ما يستخدم بالتبادل

---

(1) المؤتلف والمختلف للآمدي (65 ـ 76).

(2) المؤتلف والمختلف للآمدي (186).

(3) المؤتلف والمختلف للآمدي (118).

(4) المؤتلف والمختلف للآمدي (34).

(5) المؤتلف والمختلف للآمدي (148)

(6) المؤتلف والمختلف للآمدي (176).

(7) القرآن الكريم (البقرة: 78 ـ 79).

(8) القرآن الكريم (آل عمران: 110)، (الفاتحة: 153)، (المائدة: 15، 68)، (العنكبوت: 46)، (الحديد: 29).

(9) القرآن الكريم (البقرة: 87)، (الإسراء: 2)، (المؤمنون: 49)، (الفرقان: 35)، (الأحقاف: 12).

(10) القرآن الكريم (المائدة: 48)، (العنكبوت: 27)، (الزخرف: 21).

(11) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 9/ 22).

مع كلمة ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ وكما أكَّدَ النبي ﷺ على هذه الحقيقة بقوله: «بالنسبة للعرب فكل كتابٍ هو مجلة»[1].

إنَّ تسميةَ القرآن الكريم: «للتوراة ﷺ والإنجيل، وأدب الأمثال باسم ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ يشيرُ إلى أنَّ هذا الكتاب لابدّ أن يكون في حَجْمِ الكتبِ الكبيرة، وعلى الرغم من أنه لا يمكن أن نقول: هل هذه الكتب المقدسة مصنفة في كتاب في عصور ما قبل الإسلام أم لا، إلا أنه من الواضح أنَّه عندما يشيرُ القرآن إلى هذه الكتب المقدسة بلفظ: ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، فإنَّ هذا يعني الكتاب ككل لا كأجزاء[2]، ولهذا يبدو أنَّ كلمة «كتاب» في هذا الوقت المبكر كانت تستخدم للمخطوطة التي هي في حجم كتاب أيضاً.

وعلى الرغم من أنَّه لم يَبْقَ أي أثر في أدب الأمثال القديم حتى يومنا هذا، فالأمثال المنسوبة إلى أكثم بن صيفي[3] ولقمان[4]، وآخرين من حكماءِ العرب[5] تشير إلى احتمال وجود مجموعة كبيرة من الأقوال المأثورة في كتب عرفت باسم «صحيفة» أو «كتاب»، وهذا يمكن أن يكون متوقعاً في مجتمع لديه سجلات بأسماء شعراء قبائله وجداول بأنساب هذه القبائل.

وفي ضوءِ الملاحظة السابقة، يمكن أن نقول: إن كلمة كتاب استخدمت بمعنى واسع للغاية، فهي لا تعني خطاباً فحسب أو كتيباً، بل تعني الكتب بأحجامها الكبيرة أيضاً، وباختصار تقول «عبود» عن كلمة «كتاب»: «إنها استخدمت لتعني أي شيء مكتوب بدءاً من الخطاب، مروراً بالكراسة، فالكتب أو الكتاب بما فيه كتاب القرآن»[6]،

وبعد أن ناقشنا المعنى الحرفي لكلمة كتاب، دعونا نلقِ نظرةً على استخداماته في أدب الحديث، فبنظرة فاحصة فيما توفر لدينا من عناصر في هذا الموضوع، نكتشف أنَّ

---

(1) النهاية لابن الأثير (1: 201).

(2) القرآن الكريم (الأنعام: 155).

(3) جامع بيان العلم (2: 160) أدب المخطوطات العربية (2: 7)، سراج الملوك (157)، حيث يستشهد المؤلف بكثير من حكم أكثم.

(4) السيرة (258)، جامع بيان العلم (1: 106 ـ 107)، حلية الأولياء (2: 283) و(6: 320).

(5) جامع بيان العلم (1: 57، 59)، دراسة في أدب المخطوطات العربية (2: 6).

(6) دراسة في أدب المخطوطات العربية (1: 23).

الكلمة استخدمت بكل المعاني المذكورة سابقاً. وإن كان أحياناً يشير إلى خطاب يحتوي على حديث أو أكثر من أحاديث النبي ﷺ، ففي آحايين أخرى كان يحتوي على مجموعةٍ من الأحاديثِ، ونادراً ما كان يشير إلى مجموعة أحاديث لعالم بعينه وسوف نسرد بعض الأمثلة لكل حالةٍ لنبينَ أنَّ الكلمة لا يمكن تفسيرها باستمرار بمعنى واحد.

أ) كتاب بمعنى «رسالة»:

1 ـ يذكر أن النبي ﷺ كَتَبَ إلى أهْلِ اليمن كتاباً احتوى على الآتي. «إنّ أكبرَ معصيةٍ عند الله يوم القيامة هي الشركُ، وقَتْل المسلم عمداً، والهروبُ من الجهادِ في سبيل الله وعقوقُ الوالدين»[1].

2 ـ عندما وَفَدَ نَهْشَل بن مالك الوائلي على النبي ﷺ واعتنَقَ الإسلام يذكر أن النبي ﷺ دَوَّنَ له ولمعتنقي الإسلام من أفراد القبيلة كتاباً احتوى على أحكام الإسلام وقوانين الشريعة الإسلامية[2].

3 ـ يذكر أن النبي ﷺ كتب كتاباً للعلاء بن الحضرمي بخصوص أحكام الزكاة عن الإبل، الماشية، الأغنام، الفواكه، والبضائع[3]، ويقال أن الكتاب قرئ على مسمعٍ منْ أهلِ البحرين، وقام الحضرمي باستلام الزكاة وفقاً للأحْكامِ التي تضمَّنهَا هذا الكتاب[4].

4 ـ وقال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث: «إن أبا رافع خادم النبي ﷺ أعطاني كتاباً يحتوي على هَدْي النبي ﷺ في استفتاح الصلاة»[5].

من الواضح بما لا يدع مجالاً لأدنى شك أنَّ كلمة «كتاب» في كافة الأمثلة التي استشهدنا بها قد استخدم بمعنى «رسالة» تحتوي على حديث للنبي ﷺ.

ب) كتاب بمعنى كتيب:

واستخدمت كلمة «كتاب» أيضاً بمعنى كتيب كما هو واضح من الأمثلة التالية:

---

(1) الكفاية (173).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 33). نهاية الأرب (18: 50).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 19) و(4: 2: 176).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 19).

(5) الكفاية (472).

1 ـ ذكر ذات مرة أن كتاباً فيه بعض الأحكام الشرعية للإمام عليّ وُجد عند عبدالله بن عباس[1].

ولأن الإمام علياً كان منهمكاً في الصراعات السياسية المتعددة الأغراض وخاصة مشاركته الجادة في موقعة الجمل، وفي حرب صفين، يمكن أن نقول: إنه لم يتوفر له الوقت الكافي، لأن يصدر أحكاماً في مثل هذه المسائل الشرعية التي ربما تستلزم ما يساوي حجم كتاب، والكتاب الذي أشرنا إليه في هذه الرواية لا يمكن أن يكونَ مجرد مجموعة من القواعد التشريعية.

2 ـ ويذكر عَمْرو بن حازم (المتوفى سنة 53هـ) والذي عُيّن قاضياً على نجران أنه كان لديه «كتابٌ» يحتوي على قواعدَ خاصة، بمواقيت الصلاة، وطرقها، وكذلك الوضوء، والغنائم، وديّة القتلى[2]، وطبقاً للمحتويات التي تضمنها هذا الكتاب المذكور، يمكن للمرء أن يستنتج أنه يجب أن يكون كتيباً صغيراً يحتوي على بعض أحاديث النبي ﷺ.

3 ـ إن كلمة كتاب تشير إلى معنى كراسة كما هو واضح من الرواية التالية لمعتمر ابن سليمان، حيث يقول: «بينما كنت في الكوفة كَتَبَ لي والدي { سليمان بن طرخان } (المتوفى سنة 143هـ) اشتر الكتبَ ودوِّنِ الحديثَ»[3].

4 ـ يذكر أن أنس بن مالك (المتوفى سنة 91هـ) كان لديه كتابٌ يحتوي على أحكام الزكاة، كما أملاها له أبو بكر، وكانت أول جملة في الكتاب تقول: «إنه يحتوي على أحكام الصدقة، كما أوضحها رسول الله ﷺ»[4]،

وكلمة كتاب في هذا التقرير توضح أيضاً أنه يشير إلى كتيب.

---

(1) صحيح مسلم (1: 7).

(2) الجرح والتعديل (3: 1: 224 ـ 225)، الوثائق السياسية وثيقة رقم (105)، السيرة (961 ـ 962)، تاريخ الطبري (1: 1727 ـ 1729).

(3) تقييد العلم (112)، جامع بيان العلم (1: 58)، المحدث الفاصل (35ب)، ومختلف الصحف التي وصفت ككتب.

(4) سنن أبي داود (2: 129 ـ 130)، في كتاب الزكاة، حديث رقم (1567)، سنن ابن ماجة (1: 551)، في كتاب الزكاة، تقييد العلم (87).

5 ـ ويذكر أن ثمامة بن عبدالله بن أنس كان لديه كتابٌ نقله إلى حَماد بن سلمة، وهذا النص كما ورد يوضح حجم الكتاب المذكور[1].

وإذا لم نعرف ذلك، ففي الحقيقة أنه الكتيب نفسه الذي تسلمه أنس بن مالك ـ جد ثمامة بن عبدالله ـ مِنْ أبي بكر عندما عينه مسؤولاً عن الصدقات في البحرين[2].

ولنا الحق في أن نفسر كلمة كتاب بمعنى كتاب كبير، أو مجرد كتيب، ولكن في حالة وجود دليل كاف يؤيد المعلومات السابقة، فإننا نقول ونحن واثقون: أنه مجرد كتيب لأن الوثيقة في المسألة السابقة احتوت قوانين الزكاة فحسب، ولهذا فالمصطلح المستخدم في هذه الرواية سيكون مجرد رسالة خاصة بالزكاة.

ومن الجدير بالذكر أن نشير في هذا السياق إلى أن مصطلح كتاب بمعنى كتيب لم يكن قاصراً على وثائق الحديث فحسب وذلك في فجر الإسلام، بل كان يشير أيضاً إلى تلك الكتيبات التي ضمت قضايا سياسية وتاريخية، وعلى سبيل المثال فالتحكيم بين علي ومعاوية وُصِفَ في المصادر على أنه كتاب[3] على الرغم من أنه أحياناً كان يطلق عليه لفظ صحيفة.

ولنأخذ مثالاً آخر: الوثيقة التي وجدت في عائلة أبي عمرو بن حريث العذري والخاصة بالاثني عشر وفداً من الرجال الذين وفدوا على الرسول ﷺ سنة 9هـ عرفت أيضاً باسم كتاب[4].

جـ) الكتاب بمعنى كتاب بشكله الحالي:

وننتقل الآن إلى المعنى الثالث لكلمة كتاب ألا وهو الكتاب بمعنى الكلمة، ولنا أن نستشهد ببعض الأمثلة حيث استخدم هذا المصطلح بهذا المعنى، وسوف نعرض لثلاثة أمثلة:

1 ـ يذكر أن عبدالله بن عباس، والذي يعد واحداً من المجتهدين في جمع الحديث، أصيب في آخر حياته بضعف في بصره واعتادَ النّاس أن يقرؤوا له الكتب[5].

---

(1) الكفاية (473).

(2) تقييد العلم (87 ـ 89)، صحيح البخاري (1: 366 ـ 369) في الزكاة.

(3) تاريخ الطبري (1: 3336 ـ 3338)، الأخبار الطوال (197).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 66).

(5) سير النبلاء (3: 238)، الكفاية (384).

فكلمة كتب، جمع «كتاب» والتي استخدمت هنا لا تعني أكثر من الكتب بمعناها الحقيقي.

وهذا التفسير منطقي إلى حد كبير، ومرجع ذلك إلى حقيقة أن عبدالله بن عباس كرس نفسه للبحث في المعرفة والسعي لها، ويذكر أنه ترك عدداً كبيراً من المخطوطات[1].

2 ـ ويذكر أن مجموعة أحاديث بشير بن مالك التي نقلها عن أبي هريرة كانت تُعَدّ في أصولها «ككتاب»[2]، ويقال إن بشيراً الذي اعتاد أنْ يسجِّلَ الأحاديثَ التي يرويها شيخه أبو هريرة، أحضَر إلى شيخه مجموعة كاملة من المادة المكتوبة، وحَصَلَ على إجازته بنقل الأحاديثِ المتضمِّنة في هذا الكتاب[3].

ولأنّ شهرة أبي هريرة كواحدٍ من الذينَ رَوَوْا عدداً كبيراً من الأحاديث، فكتاب بشير المحتوى على ما نقله شيخه من الواضح أنّه يعد في حَجْمِ الكتبِ العادية.

3 ـ المجموعة الضخمة من أحاديث عبيدة بن قيس (المتوفى سنة 72هـ)[4]، أبو قلابة (المتوفى سنة 104هـ)[5]، شُعْبَة بن الحجاج (المتوفى سنة 160هـ)[6] والعديد من المخطوطات التي تلفت بطريقة أو بأخرى، والتي وصفت في نشأتها باعتبارها كتاباً، يمكن أن تكون مخطوطات في حجم كتاب، وذلك مرده إلى حقيقة أن المصنفين كان لديهم نَهَمٌ في جَمْعِ الحديث.

---

(1) طبقات ابن سعد (5: 216).

(2) الكفاية (399)، طبقات ابن سعد (7: 1: 162)، تقييد العلم (101)، تهذيب التهذيب (1: 470)، المحدث الفاصل (63ب)، كتاب العلم لابن أبي خيثمة (11أ).

(3) الكفاية (411)، طبقات ابن سعد (7: 1: 162)، تقييد العلم (101)، تهذيب التهذيب (1: 470)، المحدث الفاصل (63ب)، العلم (11أ).

(4) طبقات ابن سعد (6: 63)، تقييد العلم (45، 61)، جامع بيان العلم (1: 67)، العلم لابن أبي خيثمة (9ب).

(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 135) و(7: 2: 17)، المحدث الفاصل (51أ).

(6) تقييد العلم (62).

ويجب أن نلاحظ هنا أنَّ جَمْعَ كلمة «كتاب» وهي «كتب» وذلك عندما نتكلم عن مجموعة كاملة لشيخ معين لا تضم الكتب بمعناها الحقيقي فحسب، بل تشمل أي مواد أخرى مكتوبة، والكلمة في هذه الحالة تنقل المعاني الثلاثة لكلمة كتاب، والتي سبق ذكرها ولهذا فالمجموعة الضخمة لابن عباس[1]، أبو قلابة[2]، وسفيان الثوري[3] لا تتضمن الكتب بالمعنى الحرفي فحسب والتي جمعوا منها أحاديثهم، بل تشمل كتيبات، رسائل، وكثيراً من المواد الأخرى المكتوبة في حوزتهم.

ومجمل القول: أنَّ كتاب (جمع «كتب») قد استخدم بمعانٍ مختلفة، وفي سياقات مختلفة، وأحياناً فإن النص يوحي بالاحتمالات المختلفة للمعنى المقصود، ويظل هذا المعنى غامضاً في بعض الأحيان.

أما فيما يتعلق باستخدام هذه الكلمة في مخطوطات الأحاديث فإن الكلمة توضح المجموعات الصغيرة والكبيرة من الأحاديث على السواء، ولعالمٍ من علماء الحديث بصفة خاصة، وتوضح كلمة «كتب» بصيغةَ الجمع المعنى الحقيقي للكتب، ولكن عندما نتكلم عن مجموعة كاملة لعالم، فإن هذا لا يشير إلى كُتبهِ فحسب بل يشير إلى المسوَّدة، والكتيبات، وإلى كثيرٍ من المواد الأخرى المكتوبة والموجودة في حوزته أيضاً.

2 ـ النسخة:

إن مصطلح نسخة مثل «كتاب» يشير عموماً إلى الكتاب سواءً كان هذا الكتاب كبيراً أم صغيراً، واستخدمه الخطيب البغدادي بهذا المعنى عندما قال: «إن علماء الحديث. كان لديهم نسخٌ شهيرة، كل منها تحتوي على أحاديث»[4].

---

(1) إن مجموعته الكاملة وصفت بأنها كانت تقدر بحمل بعير من كتب ابن عباس، أي حمولة حملٍ من كتب ابن عباس. طبقات ابن سعد (5: 216) تقييد العلم (136).

(2) ويقال أن مجموعته الكاملة بعد موته من الكتب وصلت إلى تلميذه ووصيه أيوب السختياني الذي أنفق حوالي 140 درهم للحمولة. طبقات ابن سعد (7: 2: 17)، المحدث الفاصل (51أ).

(3) وصفت مجموعة كتبه بتسع قمطرات كل منها يصل إلى ما يقرب من صدر الإنسان.

(4) الكفاية (321).

وعلى الرغم من أننا نجد عدداً من مجموعات الأحاديث عرفت باسم نسخة[1] إلا أنه نادراً ما عُرِف حجم كل نسخة تحديداً.

في حين وصفت بعض هذه النسخ بأنها «نسخة كبيرة»[2] أي «مجموع كبير من الأحاديث» وبعض النسخ الآخر ذكرت دون أي مواصفات محددة لحجمها، سوى قليل

---

(1) فيما يلي بعض هذه النسخ:

1 ـ نسخة عقبة بي أبي الحسناء، والتي احتوت على أحاديث نقلها عن أبي هريرة ميزان الاعتدال (3: 85)، ترجمة رقم (5685).

2 ـ نسخة إبراهيم بن هُدْبَة والتي احتوت على أحاديث نقلها عن أنس بن مالك معرفة علوم الحديث ص 9.

3 ـ نسخة مطرف بن عبد الرحمن والتي احتوت على أحاديث نقلها عن حبان ابن جزي السلمي. الجرح والتعديل (1: 2: 268).

4 ـ نسخة عبد الحميد بن عبد الرحمن والتي احتوت على أحاديث نقلها عن شهر بن حوشب المتوفى سنة 100هـ. تاريخ بغداد (11: 59).

5 ـ نسخة الأوزاعي والتي احتوت على أحاديث نقلها عن محمد بن سيرين المتوفى سنة 100هـ. تهذيب التهذيب (6: 240).

6 ـ نسخة عبد الرحمن بن نمرة اليحصبي والتي احتوت على أحاديث نقلها عن الزهري المتوفى سنة 134هـ. تهذيب التهذيب (6: 287 ـ 288).

7 ـ نسخة إبراهيم بن طهمان والتي احتوت على أحاديث انفرد بها عن محمد بن زيد القرشي المتوفى سنة 125هـ. معرفة علوم الحديث (164).

8 ـ نسخة الليث بن سعد والتي احتوت على أحاديث نقلها عن يزيد بن أبي حبيب المتوفى سنة 128هـ. ميزان الاعتدال (1: 636)، ترجمة رقم (2447).

9 ـ نسخ أبي حمزة السكري (معرفة علوم الحديث 164)، ومبارك بن سهيم { الميزان (3: 430)، الترجمة رقم (7042) }، عبدالله بن الجراح (معرفة علوم الحديث 164)، نسخة للحسين بن الوليد النيسابوري (معرفة علوم الحديث 165)، نسخة عثمان المروزي انظر (معرفة علوم الحديث 164)، عبد الرزاق بن همام (الكفاية 321)، عدي بن عبد الرحمن (الجرح 3: 2: 3)، ونسخة شداد بن حكيم البلخي (معرفة علوم الحديث للحاكم 164)، وغيرها.

(2) أ ـ النسخة الكبيرة لسمرة بن جندب (المتوفى سنة 59هـ)، تهذيب التهذيب (4: 198)، طبقات ابن سعد (7: 1: 115).

ب ـ النسخة الكبيرة لعبد الحميد التي نقلها سليمان بن بلال التيمي المتوفى سنة 172هـ. ميزان الاعتدال (1: 287)، ورقم (1076).

جـ ـ النسخة الكبيرة لعلي بن يزيد بن أبي هلال، والتي نقلها من قاسم بن عبد الرحمن الشامي. تهذيب التهذيب (7: 396).

من الوصف. مثل: موضوعه[1]، صالحة[2] أو مشهورة[3].... الخ والتي لا تضم معلومات متعلقة بأحجامها ولهذا فالأحجام التقريبية لهذه النسخ يمكن أن تتحدد على أساسِ النشاط الأدبي لأئمة الحديث المهتمين به.

وعلى المستوى اللفظي؛ فمصطلح «النسخة» يعني مسودة لكي يسهل تمييزه عن نظيره الأصلي، ويشير مصطلحا «نسخة» و«أصل» ـ عملياً ـ إلى مخطوطات الطالب والشيخ بصفة خاصة، ولأنّ هذا التعريف العملي يرتبط مباشرةً بأسلوب خاص من أساليبِ الحديث، ومن الضروري أن نصف هذا الأسلوب بإسهاب.

فإحدى وسائل تعلم الحديث كان أسلوب الطلاب في نَسْخِ الأحاديث من مخطوطات شيوخهم، قبل أن يحضر دروسه، وقد جرت العادة في ذلك أن يقوم الطُّلاب باستعارةِ مخطوطات شيخهم، ويقومون بنسخها لاستخدامها أثناء المحاضرة.

ولهذا فعندما يروي المعلم الأحاديث، إما شفهياً، أَوْ مِنْ كتابِهِ، فالطلاب يستمعون، في الوقت الذي يراجعون فيه على نسخهم بالمقارنة بينها وبين ما يسمعونه من أحاديث.

وأحياناً يكون الشيخ كارهاً لجزءٍ من أجزاء الكتاب بسبب طوله، أو نسيانه، ولهذا يعيد الكتاب لبعض تلاميذه المقربين، ويطلب من بقية الطلاب أن ينقلوا نُسَخُهم من هذه النسخة التي أعدَّها هؤلاء التلاميذ الموثوق بهم وبنقلهم.

وكما رأينا في هذا النظام الخاص بالحديث، فكان التعلم يتم بالأسلوبين، إما من الكتاب الأصلي للشيخ، أو من نُسَخِ الطلاب (والأولى) كانت تسمى «النسخة الأصلية»، وأما الأخيرة فقد عرفت بالنسخة، وذلك على المستوى العملي.

---

(1) النسخة الموضوعة لبشر بن حسين الأصبهاني الميزان (1: 316) ونسخة موضوعة لعبيد بن القاسم، والتي نقلها من هشام بن عروة (المتوفى سنة 146هـ). تهذيب التهذيب (7: 73)، الميزان (3: 21)، ورقم (5436).

(2) نسخة صالحة لابن وهب والمنقولة من أسامة بن زيد الليثي (المتوفي سنة 153) تهذيب التهذيب (1: 209).

(3) نسخة مشهورة لهمام بن منبه. تذكرة الحفاظ (1: 95).

ومن الضروري أن نشير إلى أنه على الرغم من أن هذه النّسخ كانت تراجع وتصحح عندما يقرأ الشيخ الأحاديث في الحلقة، إلا أنه بعد ذلك أي في الفترات التي تلت ذلك، فإن نسخ هؤلاء الطلاب الذين اعتادوا أن ينقلوا من كتاب الشيخ (الأصل)، كانت تعتبر أكثرَ مصداقيةً من تلك النسخ الخاصة بالطلاب، ولنأخذ مثالاً على ذلك فكتابات ابن وهب وابن المبارك كانتا تعتبران أكثر توثيقاً من نسخ طلابهم، والأسباب التي فسر بها ذلك هي حقيقة أنه في حين كانت نسختا ابن المبارك، وابن وهب منسوختين من أحاديث ابن لَهِيعةَ (المتوفى سنة 174هـ) أي من كتابهِ الأصلي، أما الآخرون فقد استخدموا النسخة[1].

هذا التمييز بين النسخة، والأصل نادراً ما كان يحدث. وفي معظم الحالات كانت كلمة نسخة تستخدم كمرادف لمصطلح: صحيفة أو كتاب.

وبالنسبة لاستخدام المترادفين: «نسخة، وصحيفة» وجدنا أن صحيفة همام بن منبه[2] وصفت بنسخة همام المشهورة[3].

وعلى سبيل المثال أيضاً فمجموعة عبدالله بن عمر والتي كانت تحتوي على أحاديث نقلها نافع المولى الذي أعتقه ابن عمر، فقد وصفت بالاثنين: النسخة[4]، والصحيفة[5].

وبالطريقة نفسها فمجموعة أحاديث ابن وهب[6] أشارت في أصلها إلى صحيفة ابن وهب، ونسخة ابن وهب[7].

وأيضاً فيما يتعلق بفقدان كتب عبدالله بن إبراهيم بن أيوب بسبب الحريق فكلمة كتب = (جمع كتاب)، ونسخ (جمع نسخة) استخدمتا بالتبادل لتشير إلى «كتب»[8].

---

(1) الجرح والتعديل (2: 2: 147 ـ 148).

(2) تهذيب التهذيب (1: 316).

(3) تذكرة الحفاظ (1: 95).

(4) الكفاية (321، 389).

(5) مشاهير علماء الأمصار (190، رقم 1524).

(6) تهذيب التهذيب (9: 315) و(11: 233).

(7) تهذيب التهذيب (9: 245).

(8) الكفاية (373).

وعلاوة على هذا فالرواة: أبان بن تغلب الكوفي (المتوفى سنة 141 هـ)[1]. وإبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ت 148 هـ[2]. وآخرون[3] وصفوا بأن عندهم نسخاً عديدة، والتي كانت تعني بوضوح: الكتب.

وفي النهاية يجب أن نشير إلى أنَّ «الصحيفة» أو «الكتاب» تنقل إلينا معنى كلٍّ من المجموعة الكبيرة والصغيرة من الأحاديث، وبالمثل كان مصطلح «نسخة أيضاً».

3 ـ الدفتر:

وهناك مصطلح آخر بمعنى مرادف لكتاب، وصحيفة ألا وهو «الدفتر»، وهي كلمة فارسية[4] عربت لتعني سجل أو كتاب.

وعلى الرغم من أنها استخدمت لأول مرة بمعنى «كراسة» صغيرة، وإن شئت قلت: دفتر للحساب، إلا أنها سرعان ما أصبحت تستخدم للمخطوطات كبيرة الحجم، ومع نهاية القرن الأول الهجري وجدنا الزهري استخدمها بهذا المعنى عندما قال: «أمرنا عمر بن عبد العزيز أن ندون السنة، ولهذا سجلناها في كتب (فكتبناها دفاتر، دفاتر)، وبناءً على هذه المادة المسجلة، والذي شكل كل منها دفتراً (مجموعة كبيرة) أرسل إلى الأقاليم المختلفة»[5].

والدفتر الذي أشرنا إليه في هذه الرواية يشير إلى معنى مجموعة كبيرة من الأحاديث، وهذا المعنى يمكن استنتاجه بسهولة بسبب حقيقة مفادها أن عَصْرَ «الزهري» الذي عُرِفَ باسم «عصر المخطوطات» شهد نشاطاً أدبياً كبيراً من جانب علماءِ الحديث.

---

(1) تهذيب التهذيب (1: 93) حيث أعطى تاريخ وفاة هذا العالم بطريقة خاطئة على أساس أنه (سنة 242هـ) والتاريخ الصحيح هو سنة 141هـ. مشاهير علماء الأمصار (164)، ورقم (1297).

(2) ميزان الاعتدال (1: 59)، رقم (189).

(3) مثل خصيف بن عبد الرحمن الجزري (المتوفى سنة 137هـ) تهذيب التهذيب (3: 144) وسهيل بن أبي صالح (المتوفى سنة 138هـ) الميزان (2: 244)، رقم (3604)، وغيرهم ويذكر أن جميعهم كان لديهم نسخ.

(4) في حين أكَّد الصولي في أدب الكتاب (تحقيق بهجة الأثري، ط القاهرة 1341، ص 108) أن الكلمة مشتقة من اللغة العربية، ذكر ابن دريد أنه لا يعرف للكلمة مصدراً لاشتقاقها.

(5) جامع بيان العلم (1: 76).

إن كلمة الدفتر كأحد أوعية الحديث ارتبطت أحياناً باسم لوح (جمع ألواح) ويبدو أنه في حين كان المعنى السابق يستخدم ليشير إلى نسخة متوسطة الحجم من المجموعة المسجلة للأحاديث، والمعنى الأخير أشار إلى ألواح خشبية يكتب عليها التسجيل المؤقت للحديث، وفي الحقيقة فإن المادة المكتوبة على الألواح كانت بمثابة مسودة يستخرج منها النسخ المتوسطة في شكل صحيفة، ودفتر.

وأشار أبو عبيدة بأن المادة المكتوبة كانت عادة تنقل من الألواح إلى الدفتر، وذلك أثناء إشارة إلى إملاء شيخه «كيسان»، تحدث عن اختلاط علم كيسان، قائلاً: «لقد كتب كيسان الحديث بأربع طرق:

فهو يحفظ في عقله شيئاً غير الذي يسمعه بالنقل من الناس.

ويكتب في الألواح شيئاً غير الذي يحفظه.

ثم ينقل من الألواح (المسودة) إلى الدفتر (نسخة متوسطة) شيئاً مختلفاً عن الذي كتبه في الألواح.

ثم يقرأ من الدفتر شيئاً آخر يختلف عمّا تحتويه»[1].

وواضح من الأمثلة السابقة بأن مصطلح دفتر يشير إلى مخطوطة يقصد بها أن تكون سجلاً دائماً، ويمكن أن نلاحظ أن الكلمة لا تعني كراسة صغيرة فحسب، بل مخطوطة في حجم كتاب بمعنى الكلمة، وهذا واضح من هذه الأمثلة:

(1) يذكر عبيد الله بن عبيد الكلاعي أن مكحولاً الشامي (المتوفى سنة 118هـ) أعطى له ذات مرة دفتراً يحتوي على أحاديث الأحكام فقال: «خذ هذا الدفتر (الكتاب) واروه على مسؤوليتي»[2].

(2) وينسب إلى عامر بن شراحيل الشعبي (المتوفى سنة 110هـ) هذه المقولة: «إن أحسن رواة الحديث هو الدفتر[3] ويقصد بذلك أن أصح أوعية حفظ الحديث هو الكتاب حيث يكون الحفظ بالمداد الأزرق».

---

(1) الإملاء (92).

(2) الكفاية (458).

(3) Papyri (1: 22), (2: 228).

ودراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 199/ 185).

(3) ويروي يحيى بن الزبير: «لقد طلبت من هشام بن عروة (المتوفى سنة 146 هـ) أن يروي لي الأحاديث المنقولة عن وأبيه فناولني دفتراً قائلاً:

«فيه أحاديث عن أبي ولقد كتبته وصححته وعرفت ما فيه. ولهذا فخذه عني، ولا تقل كما يقول هؤلاء: حتى أعرضه»[1].

(4) وكتاب ابن المقفع (المتوفى سنة 142 هـ) «كليلة ودمنة» قد ذكر في أصوله كلاً من الدفتر والكتاب[2]، والذي يوضح أن المصطلح السابق كان يستخدم أيضاً بمعنى كتاب.

(5) وذكر الزهري حادثة في ذلك أنه ذات مرة كان مصطحباً الحجاج بن يوسف (المتوفى سنة 95 هـ) وآخرين في طريقهم إلى الحج. فقال الحجاج: تبصروا الهلال فإن في بصري عهدة فقال له نوفل بن مساحق: «هل تعرفون لماذا؟» ذاك من كثرة نظرك في الدفاتر»[3].

وكلمة دفتر التي استخدمت هنا يمكن أن تتضمن كلا من السجلات الرسمية والكتب بصفة عامة، وعلى الرغم من أن نوفل بن مساحق ربما كان يعني انهماك الحجاج في قراءة سجلات الضرائب بنفسه[4] عندما تولى السلطة في عهد الأمويين، إلا أن المعاني الأخرى (مثل كتاب) يمكن أن تكون مقبولة لو وضعنا في اعتبارنا شهرته كمعلم[5] وكان لديه تذوق أدبي، وكان معتاداً أن يشارك الشعراء[6].

(6) إن المرجع الثانوي للدفاتر (جمع دفتر) وجد في تعليق لأبي زيد الأنصاري (المتوفى سنة 215 هـ) بخصوص العلم والعلماء في عصره، وتعليقاً على الخصائص التي اختارها هذا العالم يقول: «كان والله علمه من ظهور الدفاتر ـ قال المعافى: يريد به أن ظهور الدفاتر لا يكتب عليها إلا الأحسن»[7].

---

(1) الكفاية (460).

(2) الفهرس (118)، مروج الذهب (8: 291)، رسائل الجاحظ (42)، و(24 – 23 :1) Papyri

(3) تقييد العلم (140).

(4) كان الحجاج حريصاً على قراءة هذه السجلات بنفسه، والتي ترجمت إلى العربية، مثل ديوان الضرائب الفارسي.

فتوح البلدان (298)، الوزراء (38)، العقد الفريد (4: 255).

(5) دائرة المعارف الإسلامية (3: 40)، المعارف (185)، العقد الفريد (5: 298).

(6) دائرة المعارف الإسلامية (3: 42).

(7) تقييد العلم (141).

ولكي نفسر كلمة دفتر والتي سبقت كلمة ظهور بصفة خاصة، يجب أن نضع في اعتبارنا العادة القديمة في الكتابة على ظهر المخطوطة.

ويتواكب هذا مع العادة الحديثة في الكتابة من جانب الناشرين، وذلك من خلال التعليقات التي يكتبونها على الكتاب المنشور، والتي وجدت في الحقبة الأولى من النظام الإسلامي حيث كان المؤلف نفسه «لا الناشر» يكتب عدداً من السطور أو مقطعاً من الشعر في ظهر كتابه، تماماً مثل تعليقات الناشر في هذه الأيام والتي تغطي بشكل مختصر موضوع الكتاب موضع النشر، وكتب المؤلفون أنفسهم في العصور المبكرة في ظهر كتبهم عبارات ومقاطع من الشعر تغطي جَوْهَر أعمالهم[1].

ويبدو من هذه الروايات (في ظهر الكتب) أن روائع مؤلفات الكُتَّاب كانت تُكْتَب بلغة جميلة، وبأسلوب واضح ونيِّر، وكان الهدف من هذا جذب الناس للكتَّاب والأقوال المأثورة في تلك الأيام، كما ورد في ذلك قول المعافى السابق: «بل وأفضل هذه الأقوال كانت تكتب على ظهور الكتب»[2].

وهذا يؤكد استنتاجنا، ولهذا السبب آثر بعض الناس قراءة القطع الموجودة في ظهور الكتب فحسب، ويغضون النظر عن الكتب ذاتها، كما أشار أبو زيد في المثال السابق.

وإذا وضعنا في اعتبارنا هذه الخلفيات، فيمكن أن نفسر ونحن مطمئنون أن كلمة (دفتر) التي وجدت في رواية أبي زيد مثلها مثل (كتاب) وهذا واضح وجلي من تفسير «المعافى» لمقولة أبي زيد ويشرح المعافى هذه المقولة: إن أبا زيد رجل يقصد أن ظهور الكتب (ظهور الدفاتر) تحتوي على الأحسن[3].

(7) واعتاد الشعراء أيضاً أن يستخدموا كلمة «دفتر» بمعنى كتاب، وعلى سبيل المثال يقول أبو الحسن الفارسي الفقيه:

أنست إلى التفرد طول عمري ... فمالي في البرية من أنيس

جعلت محادثي وندیم نفسي ... وأنسي دفتري بدل الجليس[4]

---

(1) تقييد العلم (134 ـ 135).

(2) تقييد العلم (141).

(3) المصدر السابق.

(4) تقييد العلم (144).

وعلى سبيل المثال يقول أبو بكر الشيباني أيضاً: «لقد وضعت كل ثقتي في (الدفتر) وكفي، وفي مقابل هذا لم أطلب شيئاً من الدنيا».

ويبدو من الأمثلة السابقة أن كلمة دفتر استخدمت بمعنى كُتُب بمعنى الجمع للكلمة، ولكن هذا مجرد استخدام من بين استخدامات عديدة، لأن المصطلح يعني أيضاً: «كتيب» و«رسالة»، ويعطينا محمد بن الحسن الشيباني (المتوفى سنة 189هـ) في كتاب «السير الكبير» أفضل الأمثلة لمعنى هذا المصطلح، ويذكر أن هذا الكتاب، نسخ في ستين دفتراً وقدم إلى الخليفة المنصور كعمل كامل، وكلمة «دفتر» في هذه الرواية تعني: دراسات، أو رسائل، لا كتب[1].

وعندما تستخدم هذه الكلمة بصيغة الجمع (دفاتر)، فالمصطلح يشتمل على كافة السجلات المكتوبة في حوزة أئمة مجموعة من علماء الحديث بعينهم، وهو في ذلك يشبه الكتاب حيث يضم كتيبات، كراسات، وشروط المعاهدات ورسائل.

وعندما يقال على سبيل المثال أنَّ كثيراً من أحمال الدفاتر للزهري أخذت إلى مكتبة الوليد الثاني[2]. فإن هذا يعني أن مجموعة ضخمة من كتابات الزهري بما في ذلك الكتب بكل ما تعنيه من معنى حملت إلى المكتبة.

ويشابه ذلك عندما نقرأ أن مكتبة عبد الحكم بن عمرو احتوت على دفاتر خاصة بكل الموضوعات[3]، وأن مكتبة معاوية كان بها دفتر خاص بتاريخ وشعر ما قبل الإسلام[4]، فهمنا أن مصطلح دفاتر يشمل كلا من الكتب الصغيرة والكبيرة وينضوي تحته بالطبع الكتيبات.

ولنأخذ مثالاً آخر:

يذكر أن ابن العلاء (المتوفى سنة 154هـ) كانت لديه دفاتر تصل إلى سَقْف حجرته[5]، وهنا أيضاً يشير مصطلح «دفاتر» إلى كل محتويات ومجموعات مكتبته.

---

(1) كشف الظنون (2: 1014).

(2) طبقات ابن سعد (2: 2: 136)، تذكرة الحفاظ (1: 106).

(3) الأغاني (B) = (4: 52).

(4) مروج الذهب (3: 40، 41).

(5) واستخدم عمرو بن العلاء كلمة دفتر بمعنى كتاب بمعناها الدقيق ولهذا قال: ما دخلت على رجل قطّ، ولا مررت ببابه، فرأيته ينظر في دفتر وجليسه فارغ اليد، إلا اعتقدت أنّه أفضل منه وأعقل.
الحيوان (1: 60)، معجم الأدباء (4: 217).

4 ـ القرطاس والطومار:

يعني القرطاس بصفة أساسية، صفحة عريضة من الورق[1]. ولكن يعني تحديداً «مخطوطة»، أو لفافة من الورق، أو حتى كتاب.

وبداية كان يعني أي صفحة من الورق (صحيفة) مستخدمة في أغراض الكتابة[2].

وبعد أن عرف الورق[3] بدأت تستخدم كلمة (كاغد) وهي كلمة فارسية تعني الورق[4].

---

(1) Lexicon: (1: 7: 2517 – 2518).

(2) تاريخ المصاحف. المنار (10: 129 ـ 130).

(3) لقد اختلفت الآراء حول دخول الورق العالم الإسلامي لأول مرة، فطبقاً لبعض الآراء أنه استخدم لأول مرة في عصر الأمويين، ويعتقد آخرون أنه دخل أثناء حكم العباسيين، ولهذا يقول المقريزي: إن جعفر بن يحيى البرمكي هو أول من أدخله في المكتبات العامة في عصر هارون الرشيد، ولكن طبقاً لأشهر وجهة نظر في هذا فإن الورق استخدم لأول مرة في العالم الإسلامي بعد غزو سمرقند من خلال العبيد الصينيين، ويقال أنه نتيجة لبعض المعارك أسر العرب عشرين ألفاً كان من بينهم بعض العبيد الصينيين الذين عرفوا فن صناعة الورق، وطبقاً لهذه الرواية فقد تعلم العرب فن هذه الصناعة من هؤلاء العبيد.

ومن المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من أن هذا التقرير السابق الذي يصف قصة صنع الورق إلا أنه يشير إلى قصة استخدام الورق، ومن المشكوك فيه أن العرب عرفوا فن صناعة الورق قبل هذا الحادث، ولكن هل هذا يستبعد احتمال استجلابه ولو بكميات صغيرة من الصين؟ ويجيب الشيخ عناية الله الكاتب الهندي على هذا السؤال بالإثبات، ويكتب مجموعة من المقالات بخصوص استجلاب الورق ويقول: «إن التجار العرب المهتمين بالتجارة البحرية مع الشرق الأقصى جلبوا الورق من الصين».

ونظراً لأن مقولة عناية الله ينقصها التوثيق ويظل مدى صدقها موضع شك، ولهذا فهي غير مقبولة.

وعلى الرغم من حقيقة أن الورق الصيني استخدم في الهند وبلاد فارس، وأن العرب كانوا مهتمين بالتجارة مع هذه الأقطار الأمر الذي يجعلنا نقرر أن بعضاً من الورق الصيني وصل إلى العرب قبل أن يتعلموا صناعته من العبيد الصينيين، ولو أقررنا بأنه لم يستخدم على نطاق واسع، فيمكن أن نخمن أنه على الأقل أن العرب استلموا بعض الأوراق الصينية واستخدموها في الأغراض الرسمية. ولهذا لا يمكن أن نفترض أنه عندما طلب عمر بن عبد العزيز من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن يقتصد في استهلاكه للقراطيس أنه يشير إلى الورق المستورد بسبب ندرته، ووجدنا تأييداً لهذا الفرض في فهرست ابن النديم حيث ذكر المؤلف أنه حدث أن رأى مخطوطة قديمة في حوزة محمد بن الحصين، ومن هذه المخطوطات وجد ابن النديم وثيقة تتكون من أربع أوراق «أوراق جمع ورقة ويعني الورق» ومكتوبة بخط يد يحيى بن يعمر (المتوفى سنة 90هـ) وطبقاً لرواية ابن النديم فهذه الأوراق كانت «أوراق صينية» ولو كان هذا الخبر صحيحاً فيمكن أن نستنتج ونحن مطمئنون أن الأوراق الصينية دخلت العالم الإسلامي في حياة يحيى (المتوفى سنة 90هـ) أو حياة عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة 101هـ).

(4) مجلة المنار لمنشئها الشيخ محمد رشيد رضا (10: 2: 129 ـ 130) مقال لتوفيق أفندي بعنوان «تاريخ المصاحف».

إن كلمة قرطاس بمعنى ورق البردي عرفت عند العرب حتى قبل الإسلام[1]، وتناولها القرآن بشكليها: المفرد (قرطاس)، والجمع (قراطيس)[2].

ويبدو أنه في البداية كانت الكلمة تشير إلى صفحات عريضة من مادة الكتاب، وهذا المعنى مُتضَّمن في السور القرآنية التي تخبرنا بأن اليهود دونوا مخطوطاتهم على قراطيس، أظهروا بعضاً وأخفوا الجزء الأكبر منها[3]، وهذا يمكن أن يكون محتملاً لو كانت الكتابة كتبت على صفحات متفرقة.

ولنأخذ مثالاً آخر، فقد ذكر أن خالد بن الوليد قد دون وثيقة العفو عن أهل سورية على قراطيس والتي تعني حرفياً صفحات عريضة من ورق البردي[4].

ويبدو أنه مع نهاية القرن الأوَّل الهجري فإنَّ عمر بن عبد العزيز استخدم كلمة قراطيس بمعنى الصفحات العريضة، وذلك عندما كتب له أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة يطلب منه بعض أوراق البردي للاستخدامات الرسمية، وردَّ عليه عمر بهذه الكلمات: «لقد ذكرت في خطابك أنَّ كلَّ أوراق البَرْدي التي كانت لديكم قد استنفدت، ومع أنني سوف أمدك بأكثر مما أمددت من سبقك ونصيحتي إليك أن تجعل قلمك رفيعاً وأملس، وقلل المسافات بين السطور واجمع طلباتك مرة واحدة حتى يتسنى لي أن أستهلك أقل كمية من الورق»[5].

ويبدو من هذا النص أن القراطيس استخدمت في المراسلات الرسمية، والتي كانت عادة ما تكتب على صفحات عريضة.

وهذه الصفحات المعروفة بالقراطيس استخدمت أيضاً في تدوين الأحاديث.

ولا بأس أن نورد مثالاً آخر:

---

(1) مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية (91: 92).

(2) القرآن الكريم (الأنعام: 7) = قرطاس و(6: 91) قراطيس.

(3) القرآن الكريم (الأنعام: 91).

(4) فتوح البلدان (128).

(5) طبقات ابن سعد (5: 296).

فيقال أن عبدالله بن عمرو بن العاص أخذ ذات مرة قراطيس تحتوي على أحاديث للنبي ﷺ وروى منها أحاديث تتعلق بغزو القسطنطينية[1].

ويبدو أنه في البداية كان هناك استخدام واحد لكلمة قرطاس، ويقال أن الصحابي شمعون أول من كتب على وَجْهَي ورق البردي، وهو أول من ضغط الوجهين. وحيكهما معاً[2] وفي القرن الثاني الهجري، يذكر أن ابن جريج (المتوفى سنة 150هـ) أحضر ثلاث صفحات من ورق البردي (ثلاث قراطيس) إلى الزهري (المتوفى 124) واحتوت هذه الصفحات على أحاديث مكتوبة على الوجهين = (فيه أحاديث ظهران وبطنان)[3].

إنَّ كلمة قرطاس في الأمثلة السابقة تشير بوضوح إلى صفحات عريضة لمادة الكتابة، ولكن وجدنا بعض الإشارات لهذا المصطلح حيث استخدم بمعنى كتاب وإن كان صغير الحجم، ولهذا في مقولة «بئس مستودع العلم، القراطيس»[4] فإن كلمة قراطيس يبدو أنها استخدمت بالمعنى العام لكلمة (كتب) لا صفحات متفرقة من البردي.

ورواية أن أبا بكر جمع القرآن في قراطيس[5] تشير أيضاً إلى مجموعة من الورق لا مجرد صفحات عريضة، ويقال أن أبا شيبة دون الأحاديث من مجموعة حكيم الذي احتفظ بالأحاديث في قراطيس مكتوبة بالمداد الأسود لا مجرد ورقة من النوع العريض[6].

واستخدمت القراطيس أيضاً في الحقب الأولى من التاريخ بمعنى عام للوثيقة وخاصة الوثائق الخاصة بالدولة. ولهذا نجد إشارة إلى بيت القراطيس (بيت الوثائق) وذلك منذ مطلع سنة 35هـ.

---

(1) مسند أحمد (ط. شاكر) = (10: 172)، حديث رقم (6645)، ونقله ابن عبد الحكم في فتوح مصر، طبعة ليدن سنة (1910)، ص (256 ـ 257).

(2) إن أول من كتب على وجهي «الأديم» كان علي بن أبي طالب الذي اعتاد أن يكتب ما يمليه النبي ﷺ على هذا النوع من مادة الكتابة، الإصابة (2: 156). رقم (3921)، المحدث الفاصل (76أ).

(3) الكفاية (457).

(4) تقييد العلم (58)، جامع بيان العلم (1: 69)، المحدث الفاصل (37ب).

(5) المصاحف (9).

(6) نشأة الكتابة في مجلة (JASB)، لعام 1856 (25: 323).

ويذكر أنه في اليوم الذي حوصر فيه الخليفة عثمان في منزله، أنقذت حياة مروان بن الحكم الذي ضُرب بالسيف أثناء القتال، وسقط على الأرض، والفضل في ذلك لفاطمة بنت شريك بن سمحة التي حملته إلى بيت يحتوي على القراطيس[1].

ووجدت إشارة أخرى إلى بيت القراطيس في مطلع سنة 68هـ عندما وجد الوليد ابن عبد الملك أحد اللاجئين في أحد بيوت الوثائق بعد أن جرح في مشاجرة[2].

وكلمة قراطيس التي استخدمت في الأمثلة السابقة يمكن بسهولة أن تعني مخطوطات من الورق، ويرى «براوْمان» أن بيوت القراطيس هذه نوع من أنواع سجلات المخطوطات لحفظ الوثائق[3].

إن وجود مثل هذه البيوت الخاصة بالوثائق في عهد عثمان وبعده يجعل «Brawmann» يعتقد أن مثل هذه الوثائق لابد أنها وجدت أثناء خلافة عثمان ومن جاء بعده[4].

وعلى الرغم من أننا لا نجد إشارات إلى وثائق محددة في سجل محفوظات الدولة قبل فترة حكم عثمان، إلا أننا يمكن أن نقول: إن عادة حفظ الوثائق الهامة ترجع إلى عصر النبي ﷺ، وغني عن البيان أن وثيقة مقاطعة النبي ﷺ وعائلته حفظتها قريش في مكان أمين بحرم الكعبة[5]، والذي كان يعد مكاناً مشهوراً، وعلى أبوابها علقت أفضل أعمال شعراء ما قبل الإسلام[6].

إن عادة حفظ الوثائق الهامة والتي وجدت لها إشارات في حياة النبي ﷺ واضح وجلي من الرواية الآتية:

يذكر بشهادة عبدالله بن الزبير أن عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ رأت في منامها حلماً مرعباً، فيه يعلن فارس وهو على صهوة جواده حدوث كارثة لأهل مكة في

---

(1) Early Islam (3 / 3)، أنساب الأشراف (1: 22).

(2) Early Islam (3 / 3)، تاريخ الطبري (2: 790).

(3) Early Islam (313).

(4) فجر الإسلام الموضع السابق.

(5) طبقات ابن سعد (1: 1: 139 ـ 140)، تاريخ الطبري (1: 1189)، السيرة (230).

(6) الشعراء السبع. المقدمة (11).

غضون ثلاثة أيام[1] وروت لأخيها عباس الحلم الذي نقله إلى آخرين من أهل مكة إلى أن وصل إلى أبي جهل، وعندما سمع أبو جهل هذه القصة، فاتح العباس قائلاً: «يا بني عبد المطلب منذ متى، والنبوة من بيتكم؟» وبعد تبادل الحديث بين العباس وأبي جهل، أنذره قائلاً: إذا لم يحدث شيءٌ في غضون ثلاثة أيام ولم يتحقق حلم عاتكة ستكتب قريش عن (عائلة عبد المطلب) وثيقة تذكر فيها أنهم أكثر أهل بيت كذباً بين العرب (نكتب إليكم كتاباً أنكم أكذب أهل بيت في العرب)[2].

ويبدو من كلمات التهديد من أبي جهل أن هذه الوثيقة لو كتبت[3] لكانت ستحفظ كسجل. وبالتالي يبدو أن عادة حفظ الوثائق الهامة المكتوبة كمرجع للمستقبل ترجع في الأصل إلى عصر النبي ﷺ وأن الوثائق التي حفظت في سجل محفوظات في عهد عثمان كانت استمراراً لهذه العادة القديمة.

وأحياناً كان مصطلح قراطيس يستخدم بالتبادل مع كلمة طومار والتي تعني حرفياً مخطوطة من الورق، ولهذا فهي مرادف لقرطاس، وتتواكب مع القصة التي يتضح فيها أن عمر بن عبد العزيز طلب من أبي بكر بن حزم أن يقتصد في استعماله للقراطيس، ووجدنا رواية أخرى يناقش فيها عمرو بن ميمون المشكلة نفسها مع الخليفة.

وفي هذه الرواية استخدم مصطلح طومار لينقل فكرة قراطيس نفسها، وهذا يوضح أن الكلمتين استخدمتا كمترادفين.

وروي عن عمرو بن ميمون أنه عندما لفت نظر الخليفة إلى حقيقة أن هذا يرجع إلى عادة معروفة حيث يكتب الكاتب بلا عناية ويطول الخطاب وذلك في المراسلات الرسمية حيث يستهلك كمية كبيرة من الورق (الطوامير) من الخزينة العامة. وكتب الخليفة إلى المسؤولين في الأقاليم المختلفة من الإمبراطورية بألا يكتب على الطومار وألا تطول الرسالة[4].

---

(1) تحقق الحلم مع وصول ضمضم بن عمرو إلى مكة وإخباره أهل مكة باستعدادات المسلمين لغزوة بدر.

(2) السيرة (429)، طبقات ابن سعد (8: 30).

(3) ومن الواضح أنها لم تكتب لأن حلم عاتكة قد تحقق وذلك في غزوة بدر.

(4) طبقات ابن سعد (5: 295 ـ 296).

ووجدت إشارة أخرى إلى طومار في تعليق «شمعون الأزدي» على السيرة الذاتية لأحد الصحابة، ويذكر أنه أول من كتب على جانبي الطومار[1]، وأول من حيكهم معاً، ومن الواضح أن كلمة طومار في هذه الرواية استخدمت بمعنى قرطاس والذي يعني نوعاً من الأوراق العريضة.

إن كلمة طومار تشبه كلمة قرطاس في أنها لا تقتضر على معنى «ورقة عريضة» بل استخدمت أيضاً لتشير إلى مجموعة من المخطوطات الورقية كما هو واضح من هذه الأمثلة:

حيث يروى أن الزهري سلَّم إلى أحد تلاميذه مجموعة من أحاديثه في طومار قائلاً: «هذه أحاديثي، خذها فحدث بها، فقبل ذلك منه»[2]. ومن الواضع أنه كان كتاباً احتوى على أحاديث رويت على مسؤولية الزهري.

5 ـ جزء وأجزاء:

ونتناول الآن مصطلحاً آخر من أوعية الأحاديث أحدث لبساً وتشويشاً ألا وهو الجزء (جمع أجزاء) ويعني حرفياً جزءاً من شيء ولكن يستخدم بمعنى مخطوطات ويستعمل بمعنى كتاب[3] وكلمة أجزاء تعني مجموعات من الأحاديث، كما رويت على مسؤولية أحد أئمة الحديث[4].

وطبقاً لتعريف آخر، فالجزء هو مجموعة أحاديث تتناول أحد الموضوعات الخاصة، مثل: الإرادة، تجلي الذات الإلهية[5].

واستخدمت الكلمة في أدب الحديث بمعناها الحرفي والعملي، أما عن معناها الحرفي فيذكر لنا البخاري رواية ذكر فيها أن ابن عباس استخدمها بمعنى جزء أو قسم، وفي شرح السور القرآنية التي تناولت كتاب اليهود المقدس[6].

---

(1) الإصابة (2: 156)، الترجمة رقم (3921).

(2) الكفاية (458)، تاريخ الإسلام (5: 149)، ومجلة (JASB)، لعام 1856، ص (211).

(3) Lexicon: (1: 2: 418)

(4) المصطلحات الفنية (1: 186).

(5) ومثال لهذه المجموعات كتاب «قيام الليل» لمحمد نصر المروزي. العجالة النافعة لشاه عبد العزيز ص (22).

(6) القرآن الكريم (الحجر: 90).

وذكر أن ابن عباس قال: إن الآية القرآنية تعني: «أن أهل الكتاب قسموا كتابهم (كتابهم المقدس) إلى أقسام وأجزاء (جزؤوه أجزاء) آمنوا بجزء وكفروا بأجزاء» وتقول الآية الكريمة: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾[1].

واستخدم النبي ﷺ كلمة جزء بالمعنى الحرفي لها، أي جزء أو قسم عندما قال: «لقد تلوت جزءاً من القرآن»[2].

وفي موضع آخر عندما أتى رجل إلى النبي ﷺ يسلمه الزكاة علق النبي ﷺ قائلاً: «إنَّ الله تعالى لم يرض بحكم نبيٍّ ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها هو فَجَزَّأها ثمانية أجزاء، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حقك»[3].

ومن الواضح أن كلمة «جزء» من الأمثلة السابقة قد استخدمت بمعناها الحرفي أي بمعنى جزء أو فئة. والكلمة تناولها العلماء بهذا المعنى أيضاً، الذين أطلقوا على الأجزاء المختلفة من الكتب أسماء، جزء وأجزاء، على الرغم من أن الحجم الحقيقي لهذه الأجزاء لم يحدد بدقة، إلا أن الدراسة الفاحصة لاستخدام هذه الكلمة يعطينا صورة ما لهذا الحجم.

ويبدو أن كلمة جزء تشير إلى جزء من كتاب يتكون من عشر صفحات أو عشرين صفحة، على الرغم من أنه في ذلك الوقت استخدمت بمعنى مجموعات أكبر، وهذا النموذج لهذا الاستخدام لمصطلح تناوله «الواقدي» في كتابه «المغازي». هذه المخطوطة التي كانت تتكون من 196 ورقة، وقد قسمت إلى أجزاء مختلفة كل منها يضم عشر ورقات[4] عرفت بالجزء[5]، وهذا يعطينا فكرة عن حجم الجزء[6].

---

(1) صحيح البخاري (3: 52)، في كتاب مناقب الأنصار.

(2) سنن أبي داود (2: 75) في شهر رمضان، حديث رقم (1392).

(3) سنن أبي داود (2: 158) في الزكاة، حديث رقم (1630).

(4) المغازي (المقدمة)، ص (5).

(5) المغازي (المقدمة)، ص (6).

(6) وحدد «Mvir» حجم الجزء بأربعين صفحة.
.Historical Sources. (115)

ووجدنا إشارات أيضاً تشير فيها كلمة جزء إلى عمل كامل لبعض أئمة حديث بعينهم، ولهذا فالمخطوطة الأصلية «للدارقطني» والتي تسمى علل الحديث عرفت بالجزء[1].

وفي حالات معينة، أشار المصطلح إلى مجموعة من الأحاديث دون تحديد لأجزائها.

ولنأخذ مثالاً لذلك حسن بن عبد العزيز (المتوفى سنة 257هـ) الذي سلم جزءاً لأبي إسحاق قائلاً: «هذا الجزء الذي نسخه ابن أخي يحتوي على أحاديث رويتها بنفسي»[2].

وتشير كلمة جزء في هذه الرواية إلى مجموعة من الأحاديث والتي يمكن أن تكون صغيرة أو كبيرة، ولهذا فليس خطأ أن نسميها كتاباً لا مجرد ملزمة مكونة من عشر صفحات.

ولا بأس أن نورد مثلاً آخر: يذكر أن بعض الناس أحضروا جزءاً ليحيى ابن حسن، وقالوا: إنها كانت تحتوي على أحاديث رواها ابن لهيعة. وبعد دراسة متأنية، اكتشف يحيى أنه لا يوجد حديث واحد فيها لابن أبي لهيعة[3]. وكلمة جزء في هذا التقرير يمكن أن تعني (كتاب) دون أن نستبعد احتمالية تفسير كونها ملزمة.

وظل معنى المصطلح في كثير من الأمثلة غامضاً تماماً ومن الصعب للغاية تحديد حجمه، أي حجم هذا الجزء، وتبين معظم المعاني المحتملة للمصطلح بصفة عامة إلى أنه كراسة يصل حجمها إلى حوالي عشرين صفحة، وكان هذا هو حجم كل جزء من أجزاء كتاب المغازي «للواقدي». وهذا المعنى هو الأكثر احتمالاً في الحالات التي ذكر فيها أن مجموعة رواية بعض أئمة الحديث جمعت في أجزاء عديدة، ويشير هذا إلى وجود عادة تسجيل الأحاديث في أحجام متساوية لحجم الكراسات، وفي غير هذه الحالات لم يجمع أئمة الحديث أحاديث شيوخهم في أجزاء منفصلة. ويبدو أنه لا يوجد سبب جوهري في

---

(1) الكفاية (453).

(2) الكفاية (453).

(3) الكفاية (238).

ذلك سوى هذه العادة، ولهذا لم تجمع أحاديث الشيخ نفسه في جزء كبير واحد وخاصة عندما كانت الأوراق يصعب حياكتها وتظل بحجمها الكبير.

وسوف نستشهد هنا بمثالين حيث ذكر أن الطلاب بحوزتهم أحاديث شيوخهم منقولة في كراستين منفصلتين (جزأين).

1 ـ يذكر من رواية عبدالله بن أحمد بن حنبل أن عباساً المديني أهدى أحمد بن حنبل جزأين يضمان أحاديث له، بعد أن حصل على تصريح (إجازة) بالنقل على مسؤوليته. ونظر ابن حنبل إلى هذين الجزأين وسمح لعباس بالنقل منهما[1].

2 ـ ويذكر عبدالله نفسه أن عبد الرحمن الطبيب أحضر جزأين إلى والده وطلب منه أن يتصفحهما ويجيز له أن ينقل منهما الأحاديث المتضمنة فيهما على مسؤوليته، وأخذ ابن حنبل هذين الكتابين، وقارنهما بنسخته، وأجرى عليهما بعض التصحيحات، وأجاز لعبد الرحمن أن ينقل الأحاديث منهما على مسؤوليته[2].

وفضلاً عن الجزأين أو الكراسة، فإن مصطلح «جزء» يشير إلى صفحة من الورق العريض من مادة الكتابة وإن شئت فقل الورق، وهذا الدليل.

وجد في كتاب تذكرة الحفاظ للذهبي. ففي معرض وصفه للأعمال الشهيرة لابن فطيس (والمتوفى سنة 402هـ) يقول: «لقد كتب كتاب أسباب النزول في مئة جزء، وكتاب فضائل الصحابة في مئة جزء، وكتاب معرفة التابعين في مئة وخمسين جزءاً، وكتاب الناسخ والمنسوخ في ثلاثين جزءاً، وكتاب الأخوة في أربعين جزءاً»[3].

ولو أخذنا كلمة «جزء» في الرواية السابقة بمعنى جزء من فصل، فإن هذا يعني أن الكتب الثلاثة الأولى قسمت إلى مئة، ومئة وخمسين فصلاً، وهذا غير محتمل فسنصل بعدد صفحات الكتابين الأولين إلى ألفي صفحة (20 × 100)، والثالث سيصل إلى ثلاثة آلاف صفحة (20 × 150). وهذا أيضاً غير محتمل. ولهذا فأقرب المعاني لهذا المصطلح والذي وجد في هذه الرواية أنه مجرد صفحة واحدة من الورق.

---

(1) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (465).

(2) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (468).

(3) تذكرة الحفاظ (3: 248).

وهذا المعنى واضحٌ في أمثلة أخرى حيث وصفت مجموعات أحاديث كل من محمد بن نصر (المتوفى سنة 249هـ)، وحسين بن محمد الماسَرْجي (المتوفى سنة 365هـ) بصفة خاصة بأنها بلغت ألفين[1] وثلاثة آلاف[2] جزء.

ومن الواضح أنّ هذه الأرقام تبيِّنُ أنَّ هذه الأجزاء ليست أقساماً ولا ملازمَ «وسبقَ أن أوضَحْنا أنَّ الملزمة تتكون من عشرين ورقة».

فلو ضربنا هذه الأرقام في عشرين ستعطينا عدداً لا يمكن تصوره من الصفحات يصل إلى أربعين ألفاً، وستين ألفاً.

ولهذا فمن الواضحِ أنَّ كلمة «جزء» في هذه الروايات تشير إلى صفحة عريضة من الورق لا أكثر.

ومن المعلوم أنَّ كلمة جزء تشير إلى صفحة عريضة من الورق وذلك في الرواية التالية أيضاً.

حيث ذكر أنّ حمزة الكتابي، قال: «لقد كان في حوزتي مئتا جزء تحتوي على أحاديث رواها ابن جوزاء، وتمنيت أن تكون معي «ليتها كانت بيدنا»[3].

وواضح من هذه الروايات أن الجزء ما هو إلا صفحات عريضة من الورق وضع عليه حمزة مسوَّدته، ولأنها كانت مسوَّدات أوّلية فقد تمنّى أن تكون معه نسخة على الأقل منها.

وفي رواية أخرى يقال: أن سفيان الثَّوْري مَزَّق جزءاً ألف قطعة وبعثرها في الهواء[4]، وكلمة جزء في هذه الرواية تشير أيضاً إلى صفحة واحدة من مادة الكتابة.

وعليه، فنحن نَرى أنَّ كلمة «جزء» لا تشير إلى جزء من كتاب، ولا كراسة، ولا كتاب بمعنى الكلمة فحسب، بل أحياناً ما تشير إلى صفحة من الورق العريض.

---

(1) تذكرة الحفاظ للذهبي (2: 203).

(2) تذكرة الحفاظ للذهبي (3: 156 ـ 157).

(3) تذكرة الحفاظ للذهبي (3: 18).

(4) معجم الأدباء (5: 389).

6 ـ الكراسة:

والكراسة تشبه تماماً مصطلح «جزء» في أنها لا تشير إلى كراسة صغيرة فحسب، بل تستخدم بمعنى كتاب، وتشير حرفياً إلى مجموعة من صفحات الوَرَق العريضِ، وربما أنها اشتقت من الصيغة الفعلية «تكرَّسَ» بمعنى أنه جمع حطب الوقود معاً[1].

ووجدنا إشارات عديدة لهذا المصطلح في سياقِ تسجيلِ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولنأخذ مثالاً على ذلك من واحد من المعارضين لتدوين الحديث، وهو إبراهيم النخعي (المتوفى سنة 96هـ) إذْ نقل عنه أنه كره أن تكتب الأحاديث في الكراريس[2] وعبَّر في هذا الاتجاه أيضاً مجاهد (المتوفى سنة 102هـ) الذي كَرِه أيضاً تدوين الأحاديث في كراريس[3].

وكذا فإن الضحاك بن مزاحم (م ـ 105)هـ قال: «لا تجمعوا الأحاديث في الكراسة مثل القرآن» «لا تتخذوا للأحاديث كراريس ككراريس المصحف»[4].

وعلى الرغم من أنّ المصادر لم تُشِرْ تحديداً إلى حجم الكراسة، إلا أن هذا المصطلح يبدو أنه يشير إلى كتيب يحتوي على مجموعة من الورق العريض، وحدد «شبرنجر» عدد الورق بعشر ورقات.

وتعليقاً على مقولة الضحاك المذكورة سابقاً[5] يقول: «إن الكلمة التي استخدمت كتعبير عن الكتبِ التي تُحْفَظُ فيها الأحاديث كانت كراسة والتي تعني ملزمة مكونة من عشر صفحات أو عشرين صفحة[6]، ولسوء الطالع لم يشر إلى المصدر الذي على أساسه خَرَجَ بنتيجته التي ذكرناها، ولم يكن من السهل أن يتناول هذه الكلمة بمعناها الحرفي والتي تشير إلى رزمة من الورق تحتوي بوجه عام خمس ورقات عريضة تمثل عشر ورقات من كتاب»[7].

---

(1) Lexicon, 1, VII, 2606.

(2) تقييد العلم (48).

(3) سنن الدارمي (1: 121).

(4) تقييد العلم (19، 47).

(5) ومن الخطأ أن تسمى هذه المقولة حديثاً.

(6) نشأة الكتابة من مجلة (JASB)، لعام (1856)، ص (25: 309).

(7) Lexicon, 1, VII, 2606.

ومن غير المحتمل أيضاً أنه تناول الكلمة بمعنى ورقة ليعني بذلك مصطلح كراسة والتي تمثل واحداً على عشرين من رزمة الورق المكونة من 480 أو 500 صفحة كبيرة الحجم[1].

وهذا يعني أن الكراسة تتكون من أربع وعشرين إلى خمس وعشرين ورقة، وأكثر الاحتمالات قبولاً أنه تناوَل الكراسة كمرادف لجزء، والذي كما رأينا كان يعني «كتاب» يتكون من عشر إلى عشرين ورقة.

وفي الحقيقة فإن الحجم الحقيقي للكراسة مثله مثل المصطلحات القريبة منه، وهي صحيفة، وجزء، بل وحتى كتاب لم تحدد أعداد صفحاتها في الأدب الإسلامي، وذلك في الحقبة الأولى من الإسلام، وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات قد استخدمت بمعنى كتيب وكتاب بوضوح، إلا أننا رأينا بالفعل دلالات مختلفة لكلمات: كتاب، وصحيفة، وجزء، وتظل في حاجة إلى أنْ نَعْرِفَ ما إذا كانت الكراسة أيضاً استخدمت لتفيد ضمناً المعنيْن السابقين أم لا؟ والأمثلة التالية ستبين أنها تضمنت المعنيين معاً:

1 ـ ففي رواية بخصوص منهج علقمة بن قيس (المتوفى سنة 62هـ) في جَمْعِ نُسَخِ القرآن من أصدقائه ليضعها في مرجعه الخاص، يذكر أنه اعتاد أن يَردَّ النصوصَ المصححة إلى أصحابها شيئاً فشيئاً، وكان المصطلح الذي استخدم لهذه النصوص يوصف بأنه ورقة، وكراسة، والذي يبدو أنه يعني «مخطوطة» ورقية عريضة، وكراسة تحديداً، وتقول الرواية: «بمجرد أن انتهى علقمة بمقارنة مصحفه بمصاحف الآخرين ردَّ إلى أصحابه كراسة بكراسة وورقة بورقة تدريجياً»[2].

وكلمة كراسةٍ في الرواية السابقة لا يبدو أنها تعني أساساً القرآن، ولكن تشير إلى الرزمة التي استخدمت لنسخ القرآن.

ويبدو في الخبر المروي عن الضحاك آنفاً أنّ كلمة كراريس مرتبطة بكلمة «مصحف» كما أن المصطلح يشير إلى رزم الورق المستخدم في كتابة نص القرآن الكريم.

---

(1) Papyri, II, 60. N: 248.

(2) المصاحف (169).

2 ـ ويذكر أن ابن جريج (م ـ 150 هـ) أحْضَر كراسة إلى أبان بن أبي عياش (م ـ 138 هـ) يطلب منه الإجازة له برواية الأحاديث التي احتوتها على مسؤوليته[1].

ومصطلح كراسة الذي استخدم هنا يشير إلى جزء كبيرٍ احتوى على أحاديث أبان، ولهذا يمكن تفسير هذا المصطلح «بكتاب».

3 ـ ويذكر أن غالب بن عبيد الله اعتادَ أنْ يملي الأحاديث على تلاميذه من الكراسة وكان «خليفة بن موسى» من تلاميذه، فاستطاع أن يكوِّن من هذه الأحاديث مجموعة، ويقول: إنه ذات مرة كان شيخه خارج حلقة الدرس فألقى بنظرةٍ خاطفة على كراسته واكتشف وهو مذهول أن شيخه كان يملي أحاديث أبان بن أبي عياش (م ـ 138 هـ) على اعتبار أنها لمكحول[2].

ويمكن تفسير كلمة كراسة في هذه الرواية باعتبارها كتاباً بمعنى الكلمة، وأيضاً بمعنى كراسة تحوي عدة صفحات فحسب، ومن الأمثلة السابقة يتضح أن مصطلح كراسة يقصد به كلاً من كراسة بمعنى الكلمة وكذلك كتاب. أما بالنسبة لحجم هذه المخطوطة فلم نجد مراجع لتحديدها بدقة. ولكن الاحتمال الأكثر قبولاً أنها كانت في العادة كتيباً يضم من مائتين إلى خمس مئة حديثٍ[3].

ولكن بمرور الزمن أشارت إلى مجموعات أكبر أيضاً ومن هذه الفئات الأخيرة يمكن أن نذكر كراسة «بهز» والتي كانت تضم أحاديث نَقَلَها عبدالله بن جعفر (م ـ 178 هـ)[4].

7 ـ مصطلحات أخرى لأوعية الحديث:

بالإضافة إلى المصطلحات التي ناقشناها فيما سبق، فكلمات مثل: «رسالة»، «لوح»، «مجلة»، «صك»، «رق»، «ورقعة»... إلخ. تشير أيضاً إلى أنها أوعية حُفِظَ فيها الحديث بالمداد الأسود، ففضلاً عن الرسالة المشهورة للشافعي، فقد عرفنا رسالة سَمُرة بن جُنْدُب

---

(1) الكفاية (459).

(2) صحيح مسلم (1: 9).

(3) Papyri (2: 6).

(4) تهذيب التهذيب (5: 174، 176).

والتي ضمت علماً[1] (أحاديث) كثيرة، ورسالة زيد بن جُندُب والتي احتوت أحاديث خاصة بالفرائض (الميراث)[2].

ومن المعروف جيداً أن الزهري كان يسجل أحاديثه على ألواح (جمع لوح)[3]، وقبل الزهري اعتاد عبدالله بن عباس أن يسجل أحاديثه على مادة مخصصة للكتابة عليها[4].

وتبعه تلميذه مجاهد الذي دَوَّن التفسير على ألواح[5].

ويذكر أيضاً أن أحمد بن حنبل اعتادَ أن يحْمِلَ ألواحاً ليدوِّنَ الأحاديث عليها[6].

وعلاوة على هذا فإنَّ مجموعة أحاديث أنس بن مالك عرفت بالمجلات (جمع مجلة)[7]. وصكوك (جمع صك)[8].

وأكثر من هذا كان الاهتمام بالرقِّ. فيذكر أن كتاب محمد بن سيرين والذي وصل إلى أخيه يحيى بن سيرين كتب على رقٍّ عتيق (مخطوطة رقية)[9].

ويذكر أيضاً أن مالك بن أنس دون أحاديث نقلها الزهري في جزء وصِفَ بأنه رق أصفر (كتاب أصفر)[10].

أما بالنسبة لرقعة، فيذكر أن عثمان بن صالح جمع الأحاديث التي نقلها مالك في هذا الوعاء وقدمها إلى مالك لإخراج مجموعة أحاديثه[11]، وعلى سبيل المثال، جمع محمد بن يحيى الذهلي[12]، وعبد الرحمن بن مهدي[13] الأحاديث في الرقعة.

---

(1) تهذيب التهذيب (4: 236)، دراسات جولد تسيهر (2: 10/ 23).
(2) سنن البيهقي (6: 248).
(3) تذكرة الحفاظ (1: 103).
(4) تقييد العلم (91، 92، 109).
(5) تفسير مجاهد (1: 90).
(6) تاريخ دمشق (1: 46).
(7) تقييد العلم (95).
(8) تقييد العلم (96).
(9) الإملاء (173).
(10) الكفاية (494).
(11) الكفاية (468).
(12) الكفاية (468 ـ 469).
(13) الكفاية (344).

وعلى الرغم من أن المراجع لم توضح أحجام هذه الأوعية، بيد أنه يسوغ أن نقول: أن أحجامها متباينة وذلك على ضوء النشاط الأدبي لمؤلفيها أو جامعيها.

وقد اهتمت الترجمات الإنجليزية بهذه المصطلحات الكثيرة مثل صحيفة، وكتاب، ونسخة، ومجلة، ورسالة، وجميعها يمكن ترجمتها بكتاب إلا إذا لم يكن النص يشير إلى أية معان أخرى غير ذلك. أما بالنسبة لمصطلحات كراسة وجزء فيمكن أنْ ينطبقَ عليهما لفظا: ملزمة، وكتيب، أما الكلمات، رقّ، ورقعة، والطومار فتشير إلى مذكرات صغيرة.

ثانياً ـ الكتابات الحقيقية:

وبعد أن تناولنا أوعية الحديث، فسوف ننتقل الآن إلى السجلات الأولية لعلماء الحديث من عصر النبي ﷺ حتى وفاة الزهري (المتوفى سنة 124هـ).

ويرجع السبب وراء تركيز دراستنا على القرن الأول الهجري، والربع الأول من القرن الثاني هو حقيقة أنه في الوقت الذي كانت فيه سجلات علماء ما بعد فترة الزهري معروفة تماماً، فإن النشاط الأدبي لَمَنْ سبقهم من علماء، والذين هيأوا المادة التي استقى منها مَنْ بعدهم المعلومات، إلا أنهم لم يحظوا بالاهتمام المناسب، بل وأكثر من هذا كانوا موضعاً للتجاهل، ومما لا شك فيه أن علماء القرن الأول الهجري اعتُرِفَ بهم كثقاة في مادة الحديث، إلا إن إسهاماتهم كمدونين وجامعين للحديث لم يعترف بها.

وهذا يرجع في جزء منه إلى اختلاف المحدثين أنفسهم الذين لم يؤكدوا على هذه الناحية من العمل الأدبي، وذلك أثناء مناقشاتهم لرواة هذه الأحاديث، وإن حدث ذلك من وقت لآخر.

وفي الحقيقة فإنَّ العلماء المحدثين كانوا مهتمين أساساً بمحتوى الحديث كما دُوِّنَ؛ إذ أنهم ركزوا اهتمامهم على مادة الحديث أكثر من اهتمامهم بالشكل الذي حُفِظَ به الحديث «سواءً كان بالذاكرة أم الكتابة».

وفي الواقع فإن مسألة الكتابة والذاكرة كانت أشبعت بحثاً ومناقشةً في العصور المبكرة، ومما لاشك فيه أن الكتابة في فترةٍ من الفترات كانت موضعاً للكراهة من جانب قلة من العلماء، إلا أننا يجب أن نضع في اعتبارنا أنها كانت مجرد فترة مؤقتة ما لبثت أن حققت الكتابة فيها نصراً حاسماً.

ثم نتذكر أنه حتى في الوقت الذي كانت فيه الكتابة موضعاً للكراهة من العلماء، فقد اعتادَ بعضُ العلماء أن يدونوا سراً على الأقل بغرض الاستخدام الشخصي، ولهذا فمن الخطأ أن نفترض أن تدوين الحديث بدأ عندما زالت إلى غير رجعة الاتجاهات المعادية للكتابة. ففي الواقع أن كتابة الحديث بدأت بحق منذ البداية.

ولعلَّ أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ظهورِ نظرية تأخر تدوين الحديث، هو عدم إلقاء الضوء على النشاط الأدبي لعلماء القرن الأول الهجري، وبسبب تجاهل هذا النشاط، فإن الصورة الكاملة لتطور كتابة الحديث ظلت مغمورة لم تَرَ النور، وهذا يبين للقارئ بوضوح أنَّ البحث العميق في تاريخ هذه الفترة لتفسير أعماقها ضرورة لا مفر منها.

ونحن نعرف جيداً أنه بدءاً من عصر الزهري فصاعداً بدأت تظهر المجموعة المتكاملة من الحديث، وفي الواقع فإن هذا قد تمَّ على أساس وجود المخطوطات المكتوبة. وكانت مهمة الزهري ورفاقه لا تهتم كثيراً بمسألة البحث والتنقيب والجمع قَدْرَ اهتمامها بترتيب وتصنيف ما توفر من مادة الحديث.

وكما هو معروف فعلى مدارِ القرن الثاني الهجري كانت عمليات المصنفات والجوامع «أي ترتيب كتب الأحاديث طبقاً لموضوعاتها أو أبوابها» قد اكتملت.

وبحلول منتصف القرن الثالث الهجري، كانت الأعمال التقليدية بما في ذلك تصنيف الصحاح الستة قد ظهرت. ووثقت.

ولهذا نرى أن الأعمال الكاملة لما بعد الزهري معروفة تماماً ومقبولة بصفة عامة، ولم يبق إلا السجلات المكتوبة في القرن الأول الهجري وحتى عصر الزهري فحسب، والتي يكتنفها الغموض، ولهذا، فربما يكون من الضروري أن نبحث بعمق فيما توفر لنا من مصادر، ومن مجموعات الأحاديث التي وجدت في تلك الفترة.

وفي هذا السياق فمن الضروري أن نلاحظَ أنَّ الحديث كما بدا من محتويات مجموعات الأحاديث التقليدية فإنه يتناول كافة المسائل الاجتماعية منها والأحكام الشرعية، وكذلك الموضوعات الدينية والإدارية ولا يقتصر على الشعائر «العبادات» فحسب؛ وعليه فعندما نتناول سجلات هذه الفترة المبكرة، فسوف لا نضع في اعتبارنا

أحاديث الأحكام فحسب، بل كل الأحاديث الخاصة بالعبادات، والنواحي التاريخية وكافة الموضوعات التي أخذت مكانها في مجموعات الأحاديث.

وبمعنى آخر، فأي رواية تهتم بأفعال النبي ﷺ وأقواله وتقريراته ستشكل موضوعاً لفصل من الفصول شريطة أن تكون هذه الأعمال مكتوبة بالمداد الأسود.

وفي هذا السياق يجب أن نشير إلى أن السجلات المكتوبة الأولية حفظت أولاً إما في مخطوطات العلماء الخاصة، أو حفظت عن ظهر قلب، أو بالطريقتين معاً؛ وبالتالي فإما أنها نقلت مشافهةً أو كتابةً أو بكلاهما أحياناً إلى الجيل الثاني من العلماء، وهم بدورهم إما حفظوا المادة في أوعيتهم الخاصة بالكتابة، أو في ذاكرتهم، وعملية النقل هذه سواءً مشافهةً أو كتابةً فقد استمرت من جيل إلى آخر حتى القرن الثالث الهجري، حيث تم تثبيتها في مجموعات الأحاديث الدائمة.

من هنا فعلى الرغم من حقيقة أنَّ معظم المخطوطات الأصلية للفترة الأولى من الإسلام قد فقدت، إلا أنَّ محتوياتها حفظت بأمانة في مجموعة كتب الأحاديث الموجودة حالياً.

إن النتيجة السابقة التي توصلنا إليها قائمة على أساس متين، ولكي يتسنى لنا ملء الفجوة «تلك الفجوة التي ابتدعها أصحاب نظرية التدوين المتأخر للحديث» والتي تصل إلى مائة سنة أي من حياة النبي ﷺ إلى عصر الزهري، سنناقش أحاديث مدونة لعلماء من كل جيل بدءاً من حياة النبي ﷺ نفسه.

وبنظرة خاطفة على الصفحات التالية سنوضح أن الأحاديث بشكل أو بآخر قد دُوِّنَتْ بالمداد الأسود، وعلى ألواح بيضاء بدءاً من عصر النبي ﷺ، وكانت هذه هي نقطة البداية، واستمر هذا التدوين والكتابة حتى بعد وفاة النبي ﷺ وعلى امتدادِ القَرْنِ الأوَّلِ الهجري بأكمله، بل وبعد القرن الأول الهجري.

وتمدنا المصادر بإشارات وافرة عن الكتابات بدءاً من عصر النبي ﷺ حتى عصر الزهري وبعده بدأت الكتب تظهر بكميات ضخمة، ووصلت كتابة الحديث إلى ذروتها في القرن الثالث بعد الهجرة عندما تم تصنيف نصوص السنة الشهيرة بالصحاح الستة.

وسنقتصر في دراستنا على فترة القرن الأول والربع الأول من القرن الثاني من الحقبة الإسلامية، وسنناقش المدونات المكتوبة لهذه الفترة لهذا التصنيف:

1 ـ التسجيل الرسمي أثناء حياة النبي ﷺ.

2 ـ التسجيل غير الرسمي أثناء حياة النبي ﷺ وسنقسمه إلى ثلاثة أقسام.

أ ـ التسجيل الذي قام به جامعو الصحيفة والنسخة والمجلة والرسالة... الخ وكان من بينهم الصحابة والتابعون.

ب ـ التسجيل من جانب الصحابة والتابعين.

جـ ـ التسجيل من جانب التابعين والعلماء.

وهذا التصنيف يمكن توضيحه من الشكل التالي:

التدوين

رسمي	غير رسمي
جامعو الصحف... الخ الصحابة والتابعون	التابعون وعلماء آخرون
علماء آخرون	

1 ـ التسجيل الرسمي أثناء حياة النبي ﷺ:

ففضلاً عن كتابة القرآن والذي من أجله اتخذت الترتيبات فقد تم تدوين العشرات من المواد الأخرى بمبادرة من النبي ﷺ، هذه المواد المكتوبة والتي غطت موضوعات منوعة منها ما هو سياسي، وآخر ديني، وثالث قانوني، ورابع تجاري، وخامس خاص بالضرائب... الخ يمكن تقسيمها تحت هذه العناوين.

أ ـ موضوعات قانونية ومالية

ب ـ موضوعات سياسية وإدارية والتي يمكن تقسيمها إلى هذه الفرعيات.

1 ـ معاهدات، اتفاقيات.

2 ـ العقود، قرارات العفو العام ومنح الأرض (الإقطاع).

3 ـ التعليمات إلى الموظفين المدنيين.

4 ـ الخطابات إلى القبائل ومشايخ القبيلة.

5 ـ الخطابات إلى الحكام وإلى الأقطار المجاورة.

6 ـ الإحصاءات الرسمية.

7 ـ سجلات الحروب.

8 ـ قائمة الرسل والمبعوثين.

جـ ـ الموضوعات التجارية والصفقات الأخرى.

د ـ الموضوعات الخاصة بالمواعظ والأحاديث المتفرقة.

وسوف نناقش كل موضوع من هذه الموضوعات تفصيلاً.

أولاً: الموضوعات القانونية والمالية:

1 ـ كتاب الصدقة:

يذكر أن النبي ﷺ في أخريات حياته أملى كتاباً باسم «كتاب **الصدقة**» الذي اشتمل على مقدار الزكاة بالنسبة للحيوانات[1]، وطبقاً لهذه الروايات، فهذا الكتيب أعد ليرسل إلى حُكَّام الأقاليم حتى يتمكنوا من فرض الضرائب على الماشية، وقطعان الأغنام وذلك داخل نطاق الأقاليم التي يحكمونها. ولكن قبل أن ترسل هذه النسخ من الكتاب إلى الحكام توفي النبي ﷺ[2]، ولقد وجد هذا الكتيب بعد وفاته في غمد سيفه[3]، ويقال: إن أبا بكر تصرف طبقاً لمحتوى هذا الكتيب، وبعد وفاة أبي بكر أصبح في حوزة خلفه «عمر»[4] وبعد اغتيال عمر وجد الكتاب «مقروناً بسيفه»[5].

ويبدو أن كتاب **الصدقة** الذي كُتِب في نهاية حياة النبي ﷺ واحتوى على قواعد تحديد الزكاة كمرجع لتحديد الضرائب وجد في مرحلة مبكرة عن ذلك والأمثلة التالية ستوضح أن هذه القواعد أُرسِلت إلى القبائل المختلفة من وقت لآخر في شكل خطابات.

---

(1) سنن أبي داود (2: 129 ـ 130)، في كتاب الزكاة حديث رقم (1567)، وجامع الترمذي (10: 134 ـ 135)، سنن الدارمي (ط. المدنية)، (1: 321)، الأموال (363، 366)، سنن الدارقطني ـ كتاب الزكاة (2: 117)، سنن ابن ماجة (1: 555) في كتاب الزكاة.

(2) سنن أبي داود (2: 131)، في الزكاة، حديث رقم (1568)، سنن الدارمي (ط. المدنية) (1: 321).

(3) سنن الدارمي (2: 131)، والخراج (76)، ومسند أحمد (6: 290، 291، 298).

(4) سنن أبي داود (2: 131)، في الزكاة، حديث (1568)، والدارمي (1: 321).

(5) سنن الدارمي. الموضع السابق.

2 ـ قواعد الزكاة ومسائل قانونية أخرى في شكل خطابات:

أ ـ من المعروف أنه عندما أُرسل عمرو بن حزم (المتوفى سنة 51هـ) إلى اليمن كوالٍ لها أعطاه النبي ﷺ كتاباً «تعليمات مكتوبة» بخصوص الزكاة ومسائل قانونية أخرى «الصدقات والديات والفرائض والسنن»[1].

ويقال إن الكتاب ظل موجوداً لم يندثر لدى عائلة «عمرو بن حزم» حتى عهد عمر بن عبد العزيز الذي يذكر أنه حَصَلَ على نسخة منه أثناء خلافته[2]، ويقال إن محمد بن عبد الرحمن[3] نسخ له أي للخليفة عمر نسخة من الوثيقة الأصلية.

وإشارة إلى هذه الوثيقة يقول الزهري: «إن خطاب النبي ﷺ كتب على رق قديم من الجلد وأحضره له أبو بكر بن حزم[4]، وأكثر من هذا فقد قرأ بنفسه هذه الوثيقة»[5].

ب ـ ووجدت وثيقة أخرى تحتوي على قواعد الزكاة على الحيوانات ومسائل قانونية أخرى، هذه الوثيقة كانت كتاب النبي ﷺ إلى شرحبيل[6] بن عبد كلال، حارث بن عبد كلال، نعيم بن عبد كلال، والنعمان شيخ قبيلة ذي الرعيان، همدان ومعافر[7].

---

(1) السيرة (961)، جامع بيان العلم (1: 71)، تقييد العلم (72)، اختلاف الحديث للشافعي (17 ـ 18)، تاريخ بغداد (8: 228)، تاريخ الطبري (1: 1727 ـ 1729)، امتاع الأسماع للمقريزي (1: 501 ـ 502) الوثائق السياسية، رقم (105)، جمهرة رسائل العرب (1: 62 ـ 65) صبح الأعشى (10: 9)، الأموال (358 ـ 362)، سنن النسائي (8: 56 ـ 61) في القسامة، والخراج (42).

(2) الأموال (358 ـ 359).

(3) الأموال (359).

(4) سنن النسائي (8: 59) في كتاب القسامة.

(5) الموضع السابق.

(6) اختلاف «شريح» { الأموال: 13}، و«شرح» (فتوح البلدان 82).

(7) الأموال (13، 21، 27)، وطبقات ابن سعد (1: 2: 19، 20، 32، 84)، و(5: 386 ـ 387)، والسيرة (955 ـ 957)، وتاريخ الطبري (1: 1718 ـ 1720)، وسنن النسائي (8: 58) في القسامة، سنن الدارمي (ط. المدنية) (1: 320، 322، 323)، فتوح البلدان (109)، نهاية الأرب (18: 118).

جـ ـ لقد أعطى لعلاء الحضرمي (المتوفى سنة 14هـ) أثناء حكمه للبحرين قواعد مكتوبة خاصة بالضرائب على الإبل، والأبقار، والماعز، والأغنام، ومحاصيل الفاكهة والمؤن[1]. ويقال أنه جمع الضرائب طبقاً للقواعد المنصوص عليها في هذه الوثيقة[2].

د ـ إن إتفاقية السلام التي عقدت بين النبي ﷺ وعمرو بن معبد وقبائل حراقة، وبني الجرمز، وكذلك قبيلة جهينة احتوت أيضاً على نسبة الزكاة فيما يختص بمحاصيل الفاكهة[3].

هـ ـ ووجدت وثيقة أخرى احتوت على قواعد الزكاة، هذه الوثيقة عبارة عن كتاب أعطاه النبي ﷺ لحصين والأقرع بن حابس عندما وفدا عليه ويذكر أن عيينة احتفظ بهذه الوثيقة في عمامته وقال: «إنني حامل إلى أهلي كتاباً لم أعرف محتوياته وهو يشبه الصحيفة التي أعطيت للمتلمِّس «كصحيفة المتلمِّس» وعند سماع النبي ﷺ لهذا شرح النبي محتويات الكتاب له. وقد كتب هذه الوثيقة معاوية[4].

و ـ وخطاب آخر هام يسمى «صحيفة» أرسل إلى قبيلة بني السلام وبعض المسلمين الآخرين الذين يعيشون في سيف وسهل.

وفي هذا الخطاب، حدد النبي ﷺ القواعد الخاصة بالضرائب على الحيوانات «المواشي» وقد كتب هذا الخطاب ثابت بن قيس بن الشماس، وشَهِدَ عليه أبو عبيدة بن الجراح وعمر بن الخطاب[5].

ز ـ ويذكر أنَّ عبدالله بن عكيم الجهني كان بحوزته خطاب للنبي ﷺ يحتوي على قوانين خاصة بالحيوانات الميتة[6].

---

(1) طبقات ابن سعد (4: 2: 76)، جمهرة رسائل العرب (1: 43)، الوثائق السياسية، رقم (59أ).

(2) طبقات ابن سعد (4: 2: 76).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 24 ـ 25)، والوثائق السياسية رقم (152).

(4) سنن أبي داود (2: 157) في الزكاة، حديث رقم (1629).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 82)، الوثائق السياسية، رقم (168).

(6) مسند الإمام أحمد (4: 310 ـ 311)، الوثائق السياسية الوثيقة رقم (156)، مسند الطيالسي (1293)، جامع الترمذي (7: 243 ـ 236) في كتاب اللباس، سنن أبي داود (4: 94 ـ 95) حديث رقم (4127 ـ 4128) في كتاب اللباس.

ح ـ ويذكر أن النبي ﷺ أرسل إلى قبيلة ضحاك بن سفيان الكلابي قاعدة مكتوبة بخصوص القضايا الشرعية للميراث، وهي القضية الخاصة بحق الأرملة في الميراث في دية زوجها القتيل، ويقول ضحاك: «إن النبي ﷺ أرسل هذا الحكم كتابةً إلى قبيلتي»[1].

ي ـ ولنا أن نذكر أيضاً الوثيقة التي كانت في حوزة مطرفَّ بن كاهن البهلي الذي زار النبي ﷺ بعدَ فَتْحِ مكَّةَ، وعند عودته إلى قبيلته أعطاه النبي ﷺ خطاب ضمان مرفق به مذكرة تحتوي على أحكام الزكاة على الحيوانات[2].

ف ـ وكان لدى عليٍّ صحيفة من النبي ﷺ والتي احتوت ضمن ما احتوت عليه القواعد المنظمة لدية القتيل، والضرائب على الحيوانات، وكثيراً من الأحكام القانونية[3].

واعتاد أن يحتفظ بها في غمد جرابه[4].

وإشارة إلى وثيقة «كتاب» ابن علّي يقول محمد بن الحنفيَّة: «لقد طلب مني أبي أن أحْمِل هذا الكتاب إلى أمير المؤمنين عثمان لأنَّهُ يحتوي على تعاليم النبي ﷺ بخصوص الصدقة. أرسلني أبي، وقال: خذ هذا الكتاب واذهب به إلى عثمان فإن فيه أمرَ النبي ﷺ في الصدقة»[5].

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظَ هنا أنَّ طريقة حِفْظَ الوثائق الهامة ـ وإن شئت فقل: مشدودة على السيف عادة شائعة في الجزيرة العربية، وعن هذه العادة يقول الأستاذ «Serjeant»: «كان رجل القبيلة في جنوب الجزيرة العربية يحملُ وثائقَ في جَيْبٍ جِلْدِيٍّ صغيرٍ خَلْفَ خنجره، ومعهم سكين صغيرة، ووثائق أخرى»[6].

---

(1) الرسالة (113 ـ 114)، سنن ابن ماجة (2: 142) في كتاب الديات، الأم (6: 77) ميراث الدية، الموطأ (4: 194 ـ 195) في كتاب العقول، جامع الترمذي (6: 185 ـ 186) في كتاب الديات، سنن أبي داود (3: 178) في الفرائض، حديث رقم (2927).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 33)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (188)، نهاية الأرب (18: 50).

(3) طبقات ابن سعد (6: 116، 156) مسند الشافعي (104)، تقييد العلم (88 ـ 89)، جامع بيان العلم (1: 71)، الأم (7: 292)، صحيح البخاري (2: 296 ـ 298) في كتاب الجزية.

(4) صحيح مسلم (3: 266) في كتاب الأضاحي.

(5) صحيح البخاري (2: 277) في كتاب «فرض الخمس».

(6) Serjeant: The Constitution of Medina IQ VIII, Nos. 1, 2, P. 5.

ل ـ وكانت هناك وثيقة أخرى احتوت على أحكام الصدقة في حوزة حُذَيْفة بن اليَمان الأَزْدي (المتوفى سنة 36هـ)، والذي اعتادَ أن يجمع الضرائب من أهل دباء «وهو مكان بين عُمان والبحرين» وفقاً لأحكامِ الزكاة المنصوص عليها في هذا الكتيب = «الكتاب»[1] ويذكر أنَّهُ جَمَعَ هذه الزكاة أثناء حياة النبي ﷺ وبعد وفاة النبي ﷺ رفض الناس أن يدفعوا فأبلغ أبا بكر الخليفة الحاكم والمسؤول عن شؤون الدولة. وعندئذٍ أرسل الخليفة عكرمة بن أبي جهل ليعالج هذا الأمر[2].

م ـ وأرسل النبي ﷺ كتاباً محتوياً على قوانين الصدقات والخُمس إلى قبائلِ جذام، وقبائل سعد بن حذيم، وأرسل إلى القبيلتين. وطبقاً للتعليمات المتضمنة في هذا الخطاب كانوا مطالبين أن يدفعوا الخراج لمبعوثي النبي ﷺ، وهما أُبَيّ، وعُتْبَة، أو من ينوب عنهما[3].

ن ـ وفي كتاب إلى وائل بن حجر، وإلى مشايخ قبائل حضرموت، وَضَعَ النبي ﷺ القواعدَ المنظمة للزكاة على الحيوانات والمجوهرات الثمينة[4]، وتضمن هذا الخطاب أيضاً العقوبة على الزنا، وشرب الخمر[5].

ثانياً: الموضوعات السياسية والإدارية:

إنَّ الوثائقَ من هذا النوع كانت تكتب وتسلم إلى الناس في فترة ما بعد الهجرة. ويمكن تقسيم هذه النوعية من الموضوعات إلى الفئات التالية:

1 ـ المعاهدات، والمواثيق، والاتفاقيات:

أ ـ الاتفاقية مع قبيلة ضمرة: لقد تم عقد اتفاقية عدم اعتداء تماماً بمثل تناول هذا المصطلح في عصرنا الحالي، بينَ النبي ﷺ وبني ضمرة، وذلك في غزوة الأبواء في السنة الأولى، أو الثانية للهجرة وتنص هذه الاتفاقية على أمن وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 72) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (78أ).

(2) طبقات ابن سعد (7: 1: 72)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (78أ)، المعارف (137).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 23 ـ 24)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (177).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 35 ـ 79)، البيان والتبيين للجاحظ (2: 27)، العقد الفريد (1: 112) جمهرة رسائل العرب (1: 58 ـ 60)، الأعشى (2: 246)، (6: 371 ـ 374).

(5) الوثائق السياسية، وثيقة (133)، وصبح الأعشى (6: 371 ـ 374).

من قبيلة بني ضمرة، وفي مقابل هذا يتلقى النبي ﷺ المساعدات منهم عند حدوث أي عدوان على المدينة[1].

وربما تكون هذه المعاهدة أول معاهدة بين المسلمين وبين قبائل المدينة[2].

ب ـ المعاهدة مع قبيلة غطفان: لقد عقدت مسودة معاهدة بين المسلمين وقبيلة غطفان أثناء غزوة الخندق سنة 5هـ، ولكونها لم يُعد صياغتها فقد تبعثرت واندثرت، وكذلك المعاهدة التي وصفتها المراجع بمعاهدة الكتاب والصحيفة[3].

جـ ـ معاهدة الحديبية: لقد تم عقد هذه المعاهدة بين المسلمين وأهل مكة سنة 6هـ وهي معروفة للجميع وقد حفظ نصها مع كل الأعمال التي تمت في هذه الفترة المبكرة[4].

د ـ الاتفاقية مع أكيدر حاكم أهل دومة الجندل: لقد عُقِدَتْ هذه المعاهدة بين النبي ﷺ وأكيدر حاكم دومة الجندل سنة 9هـ[5]، واتباعاً لعادة أهل الحيرة الذين اعتادوا أن يبصموا على وثائقهم والذي كان عادة يتم بالضغط لا بالإبهام بل بالظفر[6]، ختم النبي ﷺ

---

(1) طبقات ابن سعد (1: 2: 27) و(2: 1: 3)، جمهرة رسائل العرب (1: 70)، الوثائق السياسية، (وثيقة رقم 159، 160)، إمتاع الأسماع (1: 53). و(247) Siyasi Zindigi.

(2) Siyasi Zindigi (247).

(3) سيرة ابن هشام (676)، طبقات ابن سعد (2: 1: 52 ـ 53)، تاريخ الطبري (1: 1474)، إمتاع الأسماع (1: 235)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (8).

(4) الأموال (157 ـ 160)، سيرة ابن هشام (747 ـ 748)، المغازي للواقدي (388)، طبقات ابن سعد (2: 1: 70 ـ 71)، الخراج (129) تاريخ الطبري (1546 ـ 1547)، إمتاع الأسماع (1: 297 ـ 298)، العقد الفريد (20)، جمهرة رسائل العرب (1: 30 ـ 32)، صبح الأعشى (4: 14)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (2)، صحيح البخاري (2: 167 ـ 168)، في كتاب الصلح، و(2: 172) في كتاب الشروط، و(3: 116، 117، 143) في كتاب المغازي.

(5) الأموال (194 ـ 195)، طبقات ابن سعد (1: 2: 36)، فتوح البلدان (72 ـ 73)، صبح الأعشى (6: 370)، الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (190).

(6) ففي الحفريات الأثرية لوثائق العقود لفترة ما قبل المسيحية اكتشفت هذه الوثائق منقوشة على الطوب المَحْروق ولا تحمل توقيعاً بالظفر فقط، بل وجد هذا التوقيع من الظفر نفسه، ووجد ثابتاً لم يتغير. انظر حميد الله: صحيفة همام (18)،
Neubabylonishche Rechts – und Verwaltung Texte (37, Tafel 38) and Hammvrabi Code P ii, Meissuer, Babylonien und Assyrien I, 178.

أيضاً هذه الوثيقة بظفره[1] وفعل النبي ﷺ هذا ليرضي أكيدر حاكم دومة الجندل الذي كان في الأصل من الحيرة، ذلك المكان الذي انتشرت فيه هذه العادة.

وهذه الوثيقة التي كتبت على ورق أبيض (قديم = صحيفة بيضاء) حفظت على الأقل حتى عصر أبي عبيد (المتوفى سنة 224هـ) الذي لم يقرأها فحسب بل نسخها أيضاً وقال فيها: «أما هذا الكتاب، فقد قرأت نسخته، ونسخته حرفاً بحرف»[2].

هـ ـ **معاهدة السلام مع أهل أيلة**: لقد عُقِدَت معاهدة سلام بين النبي ﷺ وأهل أيلة عندما زار يوحنا بن رؤبة النبي ﷺ أثناء غزوة تبوك[3].

وعلى الرغم من أن الأستاذ «Serjeant» يشكك في صدق خطاب النبي ﷺ الذي أرسل إلى حكام الأقطار المجاورة، إلا أنه يعتبر هذه الوثيقة، ووثائق أخرى غيرها لم تحظ بالشهرة نفسها، وأُرْسِلَتْ إلى الحكام العرب بأنها صادقة وموثَّقة[4].

و ـ **المعاهدة مع قبيلة بارق**: وتم عقد معاهدة أخرى مع أَهْلِ بارق عندما زاروا النبي ﷺ ووقَّعَ هذه المعاهدة أُبي بن كعب، وشهد عليها أبو عبيدة بن الجراح، وحذيفة بن اليمان[5].

ز ـ **المعاهدة مع قبيلة أسلم**: وعقدت معاهدة سلام بين النبي ﷺ وقبيلة أسلم، ونصت على التعاون المشترك ضد أي عدوان خارجي على أي طرف من طرفي المعاهدة، وبدأت بهذه الكلمات: «هذا كتاب من محمد رسول الله إلى أسلم.....»[6].

ح ـ **الاتفاقية مع قبيلة جهينة**: وتم عقد اتفاقية أخرى للتحالف بين النبي ﷺ وبين قبيلة جهينة نصت على شروط السلام[7].

---

(1) طبقات ابن سعد (2: 1: 120)، صبح الأعشى (2: 246)، جمهرة رسائل العرب (1: 49 ـ 50)، التراتيب الإدارية (1: 179)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (190).

(2) الأموال (194، 195).

(3) الأموال (200)، سيرة ابن هشام (902)، طبقات ابن سعد (1: 2: 28، 29، 37)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (31، 31أ، 32)، جمهرة رسائل العرب (1: 48)، صحيح البخاري (2: 293) في كتاب الجزية، مسند الإمام أحمد (5: 425)، صحيح مسلم (4: 56، 57)، في كتاب الفضائل.

(4) Serjeant, The Constitution of Medina Iq v III, Nos 1 and 2, P. 3.

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 35، 81)، نهاية الأرب (18: 116)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (166).

(6) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (166).

(7) طبقات ابن سعد (1: 2: 24، 25)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (152).

وتضمنت هذه المعاهدة قانوناً عن عُشْر محاصيل الفاكهة[1]، أما أن هذه المعاهدة قد وقعت بين هذه الأطراف فَواضح من مقولة وجدت في سيرة ابن هشام، ففي أعقاب الغزوة التي قادها حمزة والتي كانت مرسلة إلى عبس (مكان قرب ميناء ينبع) يذكر أن مجدي بن عامر الجهني توسط بين المسلمين وقريش لأنه تربطه صلة مصاهرة بالطرفين[2].

ط ـ معاهدة السلام مع أهل مكنا وبني جنبة: ويذكر أن النبي ﷺ دخل في اتفاقية سلام مع أهل مكنا سنة 9هـ وغطى نص هذه الوثيقة مساحة عدة صفحات وبدأت هذه الكلمات: «هذا كتاب من محمد رسول الله ﷺ لجنبة ولأهل خيبر ومنى ولذريتهم»[3]. ونصت رواية أخرى على الآتي: «من محمد ﷺ: إلى أهل مكنه[4] وبني جنبة» واعتبر البلاذري أن بني جنبة بني حبيبة[5]، وربما مرد هذا الخطأ يرجع إلى عدم وضع النقط المميزة للحروف.

والروايتان المختلفتان لنص الوثيقة تشيران إلى أنهما نسخا من مخطوطة أصلية، ولم يتم سماعهما مشافهة.

ى ـ المعاهدة مع ثقيف: لقد عقدت هذه الاتفاقية بين النبي ﷺ وبين ثقيف في أخريات حياته، وكانت هذه الوثيقة إلى حد ما طويلة واحتوت على بنود وشروط وبمقتضاه منح النبي ﷺ أهل ثقيف الاستقلال وحقوقهم وامتيازاتهم، ووعدهم بتأييدهم ضد أي عدوان بكافة أشكاله، وبسبب وضعهم القوي، فكانت معظم شروط المعاهدة في صالحهم[6].

ولقد حفظ أبو عبيد النص الكامل للمعاهدة في كتابه الأموال[7]، ووجدت أجزاء منها في أعمال أخرى[8].

---

(1) المصدران السابقان.

(2) سيرة ابن هشام (419).

(3) معجم الأدباء (1: 247 ـ 248)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (34).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 28)، فتوح البلدان (71، 72)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (33).

(5) فتوح البلدان (71)، وطبعة (Geoje)، ص (60).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 33)، العقد الفريد (1: 110)، جمهرة رسائل العرب (52ـ53)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (181).

(7) الأموال (190 ـ 196).

(8) طبقات ابن سعد (1: 2: 33)، سنن أبي داود (3: 222، 223) الخراج، حديث رقم (3025 ـ 3026)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (181).

ك ـ المعاهدة مع بني غِفار: لقد عَقَدَ النبي ﷺ معاهدة سلام معهم في السنة الثانية من الهجرة، ووفقاً لهذه المعاهدة، فقد وعدهم النبي ﷺ بحماية أنفسهم وأملاكهم، في مقابل أن يساعدوا النبي ضد أي عمل من أعمال العدوان، وكان يشار إلى هذه المعاهدة باسم «كتاب»[1].

ل ـ المعاهدة مع أهل جرباء وأذرح: عندما زار وفد من هاتين القبيلتين النبي ﷺ في السنة التاسعة من الهجرة تعهد النبي ﷺ لهم بحماية أرواحهم وممتلكاتهم، في مقابل إلزامهم بأن يسلكوا مسلكاً حميداً تجاه المسلمين، وإلزامهم بتوفير الأمن والأمان والمساعدة عندما يلجأ المسلمون إليهم[2].

وقد اعتبر «Muir» هذه الوثيقة ووثائق كثيرة غيرها بأنها صحيحة[3].

م ـ المعاهدة مع أهل نجران: فضلاً عن الخطاب الموجه إلى المسلمين في نجران، والذي حمله «عمرو بن حازم»[4]، فقد أملى النبي ﷺ وثيقة أيضاً بخصوص المسيحيين من أهل نجران[5].

ونصت هذه الوثيقة ضمن ما نصت عليه على الحماية الكاملة لأرواحهم وممتلكاتهم، وأعطاهم حرية كاملة في ممارسة ديانتهم، ومنحتهم الوثيقة استقلالاً ذاتياً، وفي الوقت نفسِه ألزمهم بدفع الجزية، والتي قدرت بحوالي (2000) حلس (وهو ثوب يمني) أو ما يعادلها وحرم عليهم الربا الفاحش.

---

(1) طبقات ابن سعد (1: 2: 26 ـ 27)، الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (161).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 37)، إمتاع الأسماع (1: 468 ـ 469)، الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (32)، (33أ).

(3) Mohmet, iv, 190n.

(4) السيرة (961 ـ 962)، الأم (4: 103)، الأموال (358 ـ 362)، الموطأ (4: 175 ـ 176) في كتاب العقول.

(5) الخراج (41)، طبقات ابن سعد (1: 2: 35، 36، 85)، الأموال (188 ـ 189)، فتوح البلدان (76 ـ 77)، الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (94).

وأكد أبو بكر على صدق المعاهدة التي كتبت بعد وفاة النبي ﷺ والتي تعد وثيقة أخرى يعترف فيها بالمعاهدة التي كتبها النبي ﷺ[1] وصدق عليها عمر[2]، وعليّ[3] بعد ذلك أيضاً.

ع ـ **المعاهدة مع بني ذرعة وبني ربعة**: وأبرمت معاهدة أخرى بين النبي ﷺ وبين بني زرعة، وبني ربعة من قبيلة جهينة: يضمن فيها النبي ﷺ المحافظة على أنفسهم وممتلكاتهم، وفي مقابل ذلك نصت المعاهدة على التعهد بالمساعدة ضد أي عدوان، واشترطت المعاهدة أن يظلوا مخلصين لتعهداتهم، وأن يتخلوا عن أي عمل من أعمال الخيانة[4].

ف ـ **المعاهدة مع بني الأشجع**: لقد قدم إلى النبي ﷺ وفد يصل المئة من الأشجع، بقيادة مسعود بن رخيلة، وذلك في عام الخندق وتوجهوا إلى شعب سلع وعرضوا على النبي ﷺ معاهدة سلام. ووافق النبي ﷺ وأملى معاهدة السلام التي نصت على التعاون المشترك والإخلاص في التعامل بين الطرفين[5].

ص ـ **دستور المدينة**: أما عن أهم الوثائق السياسية لهذه الفترة فكانت «دستور المدينة» والتي نسخت بعد ظهور المجتمع المسلم في المدينة، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح أخذ الصبغة الحديثة وبالتالي لا يمكن استخدامه مع كلمة وثيقة إلاّ أننا يجب أن نعترف أن هذا الدستور كانت له كل مواصفات الدستور الذي يحقق متطلبات تلك الفترة.

ويعبر عن هذا حميد الله بقوله: «إنه أول دستور لدولة في تاريخ العالم»[6].

---

(1) الخراج (41)، تاريخ الطبري (1: 1987 ـ 1988)، الأموال (189).

(2) الخراج (41)، طبقات ابن سعد (1: 2: 85)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (100).

(3) الخراج (42)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (104).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 24، 66)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (151).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 26، 48، 49)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (162).

(6) صحيفة همام بن منبه (15).

ولقد وجد النص الكامل لدستور المدينة في سيرة ابن هشام وفي كثير من الأعمال التاريخية الأخرى[1]، وفي بعض المصادر وجدت[2] إشارات إلى هذا الدستور مقتطفة من الوثيقة الأصلية، وقد تم الاحتفاظ بكثير من الوثائق السياسية من جانب جامعي الحديث، مثل: ابن حنبل[3]، البخاري[4]، مسلم[5]، أبي داود[6]، الترمذي[7]، النسائي[8]، وابن ماجة[9].

وقد تم الاحتفاظ بنسخة من هذه الوثيقة في غمد سيف النبي ﷺ، واكتشفت بعد وفاته[10].

2 ـ العقود، وقرارات العفو العام، ومنح الأراضي:

وقد كتبت هذه الوثائق وسلمت إلى العديد من الأفراد والقبائل بعد الهجرة، ولا بأس أن نقف هنيهة لنشير إلى بعض هذه العقود.

أ ـ قرار العفو العام عن سراقة بن مالك: لقد كتب النبي ﷺ بعد الهجرة إلى المدينة كتاباً بالعفو العام عَنْ سُراقَةَ بن مالك، وأملاه النبي ﷺ، وكتبه أبو بكر[11] (وفي رواية

---

(1) سيرة ابن هشام (341 ـ 344)، الأموال (202 ـ 207)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (1)، جمهرة رسائل العرب (1: 25 ـ 30).

Social Structure (273-275) War and Peace (84-87).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 72، 21)، (2: 1، 19، 23)، تاريخ الطبري (1: 1359 ـ 1367)، تقييد العلم (72)، إمتاع الأسماع (1: 49، 104، 107).

Serjeant: (The Constitution of Medina) Iq: viii, Nos 1 & 2, pp. 3 – 16 و

(3) مسند الإمام احمد (1: 79، 119، 122، 271) و(2: 178، 180، 194، 204، 211، 215) و(3: 221، 242، 249، 321، 342)، (5: 141).

(4) صحيح البخاري (2: 274، 396) في كتاب الجزية، و(4: 428) في كتاب الاعتصام بالسنة.

(5) صحيح مسلم (2: 702) في كتاب العتق.

(6) سنن أبي داود (4: 252) في كتاب الديات، حديث رقم (4530 ـ 4531).

(7) جامع الترمذي (6: 180 ـ 182) في كتاب الديات.

(8) سنن النسائي (8: 23 ـ 24) في كتاب القسامة.

(9) سنن ابن ماجة (2: 145) في كتاب الديات.

(10) إمتاع الأسماع (1: 107)، صحيفة همام بن منبه (30، 31)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (1).

(11) السيرة (332)، إمتاع الأسماع (1: 42، 421).

أخرى: كتبه عامر بن فهيرة[1])، ولقد أثبت هذا الخطاب على أن سراقة كان المنقذ لحياة النبي ﷺ أثناء فتح مكة[2].

ب ـ عقد إلى النمر بن تولب العكلي: وفي سنة 7هـ اعتنق نمر الإسلام. وأعطاه النبي ﷺ عهداً كتابةً وكُتب هذا العقد على رق جلدي (قطع الأديم) وأرسل إلى بني زهير ابن أقيش زعيم قبيلة عكل، وفي هذه الوثيقة وعدهم النبي ﷺ بالحماية والأمان بشرط أن يؤمن رجال القبيلة بوحدانية الله ونبوة محمد ﷺ، وألا يشركوا بالله، ويقيموا الصلاة ويؤدوا الزكاة، ويعطوا النبي ﷺ الخمس من مغانم الحرب[3].

جـ ـ العقد مع الأزرق بن عمرو: لقد جاء الأزرق من سورية وأخبر النبي ﷺ بأنه ليس لديه أقارب في مكة ولكنه يريد أن يقيم فيها وبناءً عليه أعطاه النبي ﷺ عهداً كتابةً قائلاً: بأن الأزرق وذريته من بعده مصرح لهم أن يقيموا في مكة، ومسموح لهم بالزواج من أي قبيلة من قبائل قريش التي يرغبون في الزواج منها[4].

وظل محتفظاً بهذه الوثيقة في عائلته حتى سنة 80هـ عندما فقدت أثناء الفيضان الذي أغرق منزله واكتسح أمامه كل محتويات بيته[5].

د ـ العقد مع زيد الخير: لقد كان زيد على رأس وفدٍ ضَمَّ خمسة عشر رجلاً من قبيلة طيء من الذين وفدوا على النبي ﷺ، وكان في ذلك الوقت معروفاً بزيد الأكحل، وغَيَّر النبي ﷺ كلمة الأكحل (وهي صفة لفرس) إلى الخير، وفي هذا الاجتماع منحه النبي ﷺ من خلال العقد بعض الميزات وبعض الأراضي، ولكن زيداً مات في طريق عودته إلى منزله، ومن حدة انفعال زوجته وحزنها حرقت هذه الوثيقة[6].

---

(1) مسند الإمام أحمد (4: 176).

(2) سيرة ابن هشام (332).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 30) مسند أحمد (5: 77، 78)، الأموال (2: 12)، صبح الأعشى (13: 329، 330)، سنن أبي داود (3: 210) في كتاب الخراج.

(4) عيون الأخبار (2: 200).

(5) عيون الأخبار (2: 200).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 160)، سيرة ابن هشام (647)، تاريخ الطبري (1747 ـ 1748).

هـ ـ **العقد مع عكّ ذي خَيْوان**: لقد وفد عَكّ إلى النبي ﷺ وأنبأه عن ممتلكاته، وعن الرجال الذين اعتنقوا الإسلام من قبيلته، ثم طلب من النبي ﷺ أن يكتب له مؤكداً على ملكيته للأراضي التي عنده بالفعل، واستجاب النبي ﷺ لرجائه، ومَنَحَهُ عقداً لا يؤكد على حقه في التصرف في أملاكه فحسب، بل وَعَدَه بالأمان والحماية الكاملة لنفسه وأملاكه، وقد كتب خالد بن سعيد بن العاص هذه الوثيقة[1].

و ـ **منحه لتميم الدَّاري**: لقد عرف سكان الدار باسم الدّاريون، وقد وفدوا على النبي ﷺ مرتين: مرة قبل الهجرة، ومرة أخرى بعد الهجرة، وأثناء وفادتهم الأولى طلبوا من النبي ﷺ أن يمنحهم بعض الأراضي وتلبية لرجائهم أعطاهم النبي ﷺ حَبْرون، والمرطوم، وبيت عينون، وبيت إبراهيم وما فيهن، وذلك من خلال عقد كتب على قطعة من الجلد (قطعة جلد من الأدَم)[2].

وبعد هجرة النبي ﷺ إلى المدينة أحضرت الوثيقة له لتجديدها ويذكر أن النبي ﷺ وافق على طلبهم وكتب لهم عقداً جديداً وبدأ بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من محمد رسول الله إلى تميم بن أوس الداري، أمنحه (تميم) قرى حَبْرون، والمرطوم، وبيت عينون القريتين بكاملهما من سهول، وتلال، وواحات، وأراضٍ مزروعة»[3].

يذكر أن هذه الوثيقة وجدت عند عائلة تميم لمدة طويلة، وبعد وفاة النبي ﷺ جددها أبو بكر، وصدَّق عليها[4]، وفي خطاباته إلى قائد جيوشه (أمير العسكر) في الشام

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 18)، سنن أبي داود في كتاب الخراج، حديث رقم (3027)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (116).

(2) قلت: وهي قطعة جلد أدم مربعة دون الشبر قد غلفت بالأطلس الأبيض (المترجم).
صبح الأعشى (13: 119)، نهاية الأرب (18: 105 ـ 107)، جمهرة رسائل العرب (1: 70 ـ 71)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (43، 44)، طبقات ابن سعد (1: 2: 21، 22، 75)، الأموال (274 ـ 275).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 21، 22)، الخراج (132)، صبح الأعشى (13: 121)، جمهرة رسائل العرب (1: 72 ـ 73)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (44).

(4) الخراج (132)، صبح الأعشى (13: 121)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (46).

أشار أبو بكر إلى الأراضي الممنوحة للداريين[1]، وأقرَّ عمر أثناء خلافته أيضاً بحقوق الداريين على أراضيهم، ولكن أعطاهم ثلثها فقط، وترك الثلثين لأبناء السبيل ومن أجل رفاهية المجتمع[2].

وكانت هذه الوثيقة موجودة حتى عصر القلقشندي (م ـ 821هـ) الذي قال: «إن الجلد الذي كتب عليه العقد رآه بعض المعاصرين في أيدي بعض التميميين»[3].

ورغم صدق هذه الوثيقة إلا أنها كانت موضعاً للشك من جانب «كرنكو» الذي شك فيها على أساس أن أسماء الشهود (الخلفاء الراشدين الأربعة) أعطيت طبقاً لتتابعها أو تعاقبها على التوالي[4].

إن الشك في صدق هذه الوثيقة على أساس أنها لا تبدو مؤكدة لتتابع أسماء الشهود، ولكن ما الذي يمنع أن يكون هذا التتابع قد حدث عرضاً، وعلاوة على هذا، فوجود لقب «عتيق» لاسم أبي بكر[5] يعطي احتمالاً لصدق هذه الوثيقة، فكلمة «عتيق» هي اختصار لكلمة «عتيق النار» (أي الشخص الذي يعتق من النار أو جهنم)، وقد منح النبي ﷺ هذا اللقب لأبي بكر في إحدى المناسبات[6].

وكتابة عتيق التي نعت بها أبو بكر لا يمكن أن تعد عملاً من أعمال التزييف.

وعلاوة على هذا فإن الوثيقة التي حوت هذه الأسماء كشهود وفقاً لترتيبهم في الخلافة مسبوقة بسابقة تشبهها تماماً، ولم تكن فريدة في نوعها، وبالتالي عرضة للشك، ووجد مثالٌ آخر في حالة صلح الحديبية تلك الاتفاقية التي تعدّ صادقة تماماً، ولقد ذكر الشهود في هذه الاتفاقية بترتيبهم الآتي: أبو بكر، عمر، عبد الرحمن بن عوف، عبدالله بن سهيل بن عامر، سعد بن أبي وقاص، محمود بن سلمة، مكرز بن حفص وعلي بن أبي طالب[7].

---

(1) صبح الأعشى (13: 120 ـ 121)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (47).

(2) صبح الأعشى (13: 104).

(3) صبح الأعشى (13: 122).

(4) Krenkow Grant of land by Muhammed to Tamim addari, Islamica 1924, I, 529-532.

(5) يقرأ النص هكذا: «عتيق بن أبي قحافة». صبح الأعشى 13: 120).

(6) طبقات ابن سعد (3: 1: 120)، تذكرة الحفاظ (1: 3).

(7) السيرة (748 ـ 749).

وبغض النظر عن الشهود الآخرين سنجد أن الثلاثة شهود الأول من الخلفاء قد ذكروا بترتيبهم، أما حذف اسم عثمان كشاهد فمرده غيابه عن موقع الأحداث في هذه الواقعة.

وتواكبت هذه الحادثة مع حادثة أخرى مشابهة ذكر فيها أسماء الخلفاء بترتيبهم في الوثيقة التي أعتق فيها النبي ﷺ عبده «أبا رافع أسلم» حيث وجدنا أسماء الخلفاء مرتبة طبقاً لترتيبهم في الخلافة (أبو بكر ـ عمر ـ علي)[1].

وفي ضوء هذه الملاحظات يمكن أن نقول: إن الوثيقة التي أعطيت لتميم لا يمكن أن يساورنا الشك في صدقها على أساس أن أسماء الشهود ذكروا بترتيبهم ترتيباً متوالياً للخلافة، وفضلاً عن هذا فحقيقة منح الأرض من خلال عقد (إقطاع) لم تكن شائعة يؤكد احتمال أن هذه الوثيقة سلمت إلى قبيلة تميم، وفضلاً عن هذا، فالروايات عن تجديد النبي ﷺ لهذه الوثيقة بعد الهجرة، وتجديدها أثناء خلافة أبي بكر، واعتراف عمر بها يجعل من المتعذر التشكيك في هذه الوثيقة، بل أثبت جميعهم. أن هذه الوثيقة أعطاها النبي ﷺ لتميم، أما بالنسبة لبقائها واستمرارها فمرجعنا في هذا القلقشندي وشهادته بوجودها أثناء حياته حتى القرن التاسع الهجري.

ز ـ **منح الأرض لعباس السلمي**: عندما وفد عباس السلمي إلى النبي ﷺ وطلب منه قطعة أرض فقد أعطاها له بعقد ركيّة بالدثينة، ووضع له عقداً[2].

ووجدت هذه الوثيقة عند عائلة عباس لمدة ثلاثة أجيال على الأقل، ويذكر أن نائل حفيد عباس عرضها على أبي الأزهر الذي أخبر أنها كانت مكتوبة على حقة من الجلد أحمر اللون = (أدم أحمر)[3].

ح ـ **عقد لعقيل بن كعب**: عندما زار وفدٌ من قبيلة عقيل النبي ﷺ منحهم «عقيقاً» بعقدٍ، وهي عبارة عن أرض تحتوي على عيون مائية وأشجار نخيل، وكتبت الوثيقة على جلد أحمر (أدم أحمر) وأرسلت هذه الوثيقة إلى ربيعة، ومطرف، وأنس[4].

---

(1) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (222)، التراتيب الإدارية (1: 274).

(2) طبقات ابن سعد (7: 1: 54)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (210أ).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 54)، الوثائق السياسية (210أ).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 45)، والوثائق السياسية، وثيقة رقم (216).

وأخيراً ظل هذا العقد بحوزة مطرف[1].

ط ـ منحة لعدّاء بن خالد بن هودة: لقد منح النبي ﷺ لعداء بن خالد، ولعدد من أهل قبيلة عامر بن عكرمة قطعة أرض تقع بين «مصباعة» و«الزّح» ومنحهم عقداً بهذا، وكتب هذا العقد خالد بن سعيد[2].

ى ـ عقد لرقّاد بن ربيعة: لقد منحه النبي ﷺ مزرعة في الفلج وهي مدينة في اليمن، وكتب بذلك وثيقة لتحفظها عائلته[3].

ك ـ منحة إلى ثور بن عروة القشيري: لقد زار وفد من قبيلة بني قشير النبي ﷺ واعتنقوا الإسلام، وفي مقابل هذا أعطاهم النبي ﷺ قطعة أرض في يمام، وسدّ، وكتب لهم وثيقةً بذلك[4].

ل ـ عقد لعبد القيس: منح النبي ﷺ عقداً لقبيلة عبد القيس. ووعدهم النبي ﷺ فيه بالأمان، وحدَّدَ فيه أيضاً الحقوق والواجبات، وبدأ العقد بالصيغة الآتية: «من محمد رسول الله إلى الأكبر بن عبد القيس[5] ستكونون في أمن وحماية الله ورسوله من أي عملٍ من الأعمال الدموية مثل التي كانت تحدث أيامَ الجاهلية»[6].

م ـ عقد لِقَيْلَةَ وقبيلتها: لقد كان هذا العقد عبارة عن وثيقة كُتِبَتْ على قطعةٍ من الجلد الأحمر (قطعة من الأدم الأحمر) وسلمه النبي ﷺ لِقَيْلَة بنت مخرمة التميمية، وتَعَهَّدَ النبي ﷺ في هذا العقد بحماية قبيلتها وضمان حقوقهم وامتيازاتهم[7].

---

(1) الوثائق السياسية، رقم (216).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 25)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (223).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 46)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (226).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 46 ـ 47)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (227).

(5) وهذا الاسم غير معروف لكتاب السيرة، وربما أرسلت هذه الوثيقة إلى لُكيز بن عبد القيس، والتي أصبحت نتيجة الخطأ في النسخ باسم الأكبر، وتشير هذه الوثيقة بطريقة غير مباشرة إلى أنها نسخت من نص مكتوب.

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 32، 33، 54)، الوثائق السياسية الوثيقة رقم (72)، الأموال (12).

(7) طبقات ابن سعد (1: 2: 58)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (142)، العقد الفريد (1: 137 ـ 138)، سنن أبي داود (3: 239) في كتاب الخراج.

ن ـ **عقد لمالك بن أحمر الجذامي**: يُذكر أنه عند وصول النبي ﷺ إلى تبوك، جاء مالك واعتنقَ الإسلام، وبناءً على رغبته أمْلى النبي ﷺ وثيقةً على قطعةٍ من الرق (قطعة من الأدم)، تَعَهَّدَ فيها النبي ﷺ بحمايَتِهِ وحماية المسلمين الذينَ اتبعوه، ووَعَدَهُم بهذه الحماية بشرط أنْ يقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويتبعوا المسلمين، وألاّ يُشرِكوا بالله، وأن يَدْفعوا خُمُسَ الغنائم[1].

ولقد وُصِفَت هذه الوثيقة في المصادر بأنَّ عَرْضها بلغ ما يعادل أربعة أصابع وأن طولها بلغ الشبر[2].

س ـ **العقد لبني البكاء**: في العام التاسع من الهجرة وَفَدَ على النبي ﷺ وَفْدٌ مكون من ثلاثة رجال من قبيلة بني البكاء، واعتَنَقُوا الإسلام، وأَظْهَرَ النبي ﷺ تجاههم كرماً عظيماً، وعاملهم بكل احترام، وعند عودتهم أعطاهم عقداً يضمن الأمن والسلامة لقبيلتهم.

وقد بدأت الوثيقة بالعبارة التالية: «من محمد النبي ﷺ إلى فجيع (واحد من الثلاثة رجال الذين زاروا النبي ﷺ) وإلى هؤلاء الذين اعتنقوا الإسلام، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطاعوا الله ورسوله، ودفعوا خُمُسَ الغنائم لله ولرسوله، وساعدوا النبي ﷺ وأصحابه، وآمنوا بالإسلام وتخلوا عن الشرك، سيكونون في أمان من الله ورسوله»[3].

ع ـ **منحة لعبد الرحمن الأصم**: ينتمي عبد الرحمن إلى قبيلة بني البكاء، ووفد النبي ﷺ مع أعضاء آخرين من الوفد، وعرف في هذا الوقت باسم عمرو الأصم، ولم يرق الاسم للنبي ﷺ فأسماه عبد الرحمن، ثم أعطاه وثيقةً تؤكد على حقه في امتلاكِ واحة تسمى «ذا القصة» وكانت بالفعل ضمن أملاكه[4].

ف ـ **منحة من الأرض لمجَّاعة بن مُرارة**: ومَنَحَ النبي ﷺ الفَورَة وغرابة وحُبَل إلى مُجَّاعة، وكتب له وثيقةً بهذا ومن خلال هذه الوثيقة جَعَلَه النبي ﷺ المالك الوحيد، وأضافَ شَرْطاً قائلاً: «إذا نازعك أي شخص فارجع إليَّ (أي إلى النبي ﷺ)»[5].

---

(1) الجرح والتعديل (4: 1: 203)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (174).

(2) الجرح والتعديل (4: 1: 203)، الوثائق السياسية، الوثيقة نفسها في الحاشية السابقة.

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 47)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (217).

(4) المصدران السابقان.

(5) الأموال (280 ـ 281)، فتوح البلدان (102 ـ 103)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (69 ـ 70)، جمهرة رسائل العرب (1: 66، 67).

ص ـ **عقد لبلال بن الحارث المزني**: لقد مُنِحَ بلال ملكية القَبَليَّة الواقعة قرب فرع، وكذلك أراضٍ منزرعة، وذلك بعقد أصْدَرَهُ النبي ﷺ لصالحه، وكانت الأراضي الممنوحة له تضم أجزاء من الأرض المنزرعة بالقدس، والنحل، الجزعة، والمضة، والجزع وحيلة وكل العقيق[1].

وظل بلال مالكاً لهذه الأراضي حتى خلافة عمر الذي قال لبلال بعد أن تولى الخلافة: «ليس بإمكانك أن تستفيدَ من كل هذه الأملاك» وطلب منه أن يوزع هذه الأملاك باستثناء أملاكه الخاصة[2].

ويبدو أن هذه الوثيقة التي صدرت لصالح بلال ظلت موجودة لدى عائلته مما يقرب من قرن، لأنَّهُ يُذْكَر أنها أحضرت إلى عمر بن عبد العزيز (م ـ 101هـ) الذي تسملها بتبجيل مهيب[3].

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن الشركة الأمريكية نجحت في استخراج الذهب بعد كشفها لمنجِم في قرية تسمى «قبيل» والاسم قريب الشبه باسم القبلية «واستمر هذا المنجم يستخرج منه الذهب لمدة عامين. ووجدَ بالقرب من هذا المنجم أصلاً مخطوطاً خاصاً بعقد النبي ﷺ لبلال بن الحارث»[4].

ق ـ **عقد لمالك بن النُّمَط**: في العام التاسع من الهجرة جاء وَفْدٌ من هَمْدَان إلى النبي ﷺ فكتب لقائدها وسلم له عقداً يَضمن لهم السلام والأمن، ومنحتهم الوثيقة أيضاً بعض الامتيازات لمالك ولأعضاءِ القبيلة الذين اعتنقوا الإسلام[5].

---

(1) الأموال (338 ـ 339)، الخراج (35)، الموطأ (2: 100) في كتاب الزكاة، الوثائق السياسية، الوثائق (163 ـ 165)، طبقات ابن سعد (1: 2: 25)، سنن أبي داود (3: 235 ـ 236)، في كتاب الخراج، حديث رقم (3061 ـ 3063).

(2) الخراج (61، 62).

(3) الأموال (339).

(4) Siyasi Zindigi (253).

(5) السيرة (963 ـ 964)، طبقات ابن سعد (1: 2: 73 ـ 74)، صبح الأعشى (6: 374)، تاريخ الطبري (1: 1732)، الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (113).

أما بالنسبة لبقاء هذه الوثيقة وعدم اندثارها فيقول ابن الكلبي (المتوفى سنة 206هـ): إنها لا تزال (أي حتى سنة 206هـ) محفوظة لدى عائلة مالك (هو الآن في يدهم)[1].

ر ـ **منحة من الأرض لخالد بن ضماد الأزدي**: لقد أعطى النبي ﷺ عقداً لضماد[2] يمنحه فيه الأراضي التي كان يملكها حين اعتنق الإسلام، ووعدت الوثيقة أيضاً بالمحافظة على روحه وممتلكات عائلته بشرط أن يتبعوا عقيدة الإسلام[3].

ش ـ **عقود أخرى**: بالإضافة إلى العقود التي أعطيت للأفراد والقبائل التي ذكرناها سابقاً فقد منحت وثائق أخرى: الأمان، وكذلك الأرض كِتَابة. ومن بين هذه المرسومات الخطية يمكن أن نذكر:

بنو الجُرموز، عوسجة[4] بن حرملة الجهني[5]، حصين بن أوس الأسلمي[6]، جذام[7]، أسقع بن شريح بن هريم[8]، يزيد بن الطفيل[9]، عبد يغوث بن وعلة[10]، يزيد بن المحجّل[11]، عاصم بن الحارث[12]، حرام بن عوف[13]، جنادة الأزدي[14]، أبو ظبيان[15]،

---

(1) أسد الغابة (4: 1: 294 ـ 295).

(2) لم يذكر أحد من مصنفي المصادر اسم هذا الشخص.

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 21)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (153).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 24)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (120).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 24)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (154).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 22)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (167).

(7) طبقات ابن سعد (1: 2: 23)، صبح الأعشى (6: 368)، الوثائق السياسية، ورقم (177)، جمهرة رسائل العرب (1: 60 ـ 61).

(8) طبقات ابن سعد (1: 2: 69 ـ 71)، نهاية الأرب (18: 95)، الوثائق السياسية، رقم (180).

(9) طبقات ابن سعد (1: 2: 22)، الوثائق السياسية، رقم (82).

(10) طبقات ابن سعد (1: 2: 22)، الوثائق السياسية، رقم (84).

(11) طبقات ابن سعد (1: 2: 22)، الوثائق السياسية، رقم (86).

(12) طبقات ابن سعد (1: 2: 23)، الوثائق السياسية، رقم (88).

(13) طبقات ابن سعد (1: 2: 26)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (214).

(14) طبقات ابن سعد (1: 2: 23)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (121).

(15) طبقات ابن سعد (1: 2: 40)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (122).

ثمالة والحُدّان[1]، أصيبعة بن عبدالله[2]، بنو ثعلبة بن عامر[3]، هداس رئيس قبيلة لخم[4] الرهاويون[5]، جفينة[6]، وجابر بن ظالم الطائي[7]، وغيرهم.

3 ـ تعليمات للموظفين المدنيين:

ومن بين الوثائق المكتوبة في العصور المبكرة كانت التعليمات التي أرسلها النبي ﷺ إلى موظفي الأقاليم مثل القضاة، جامعي الضرائب، الحكام، معلمي المدارس.

ومن المهم للغاية أن نلاحظ أنه في عصر النبي ﷺ كانت السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ممتزجة معاً، ولهذا رأينا معاذ بن جبل الذي تلقى أوامر النبي ﷺ مكتوبة أنه لم يكن جامعاً للضرائب ومفتشاً للمدارس فحسب بل كان أيضاً قاضياً، وكذلك كان عمرو بن حازم الذي أُرْسِلَ إلى اليمن بتعليمات تتعلق بالصدقات، الفرائض، السنن[8]، والديات وهذا يوضح أنه لم يعين جامعاً للضرائب أو معلماً لأحكام العبادات، أو حاكماً فحسب، بل كقاضٍ أيضاً.

ولأن المسؤولين في هذه الفترة قد تم تعيينهم لممارسة مهام متعددة، فقد اعتادَ النبي ﷺ أن يُرْسِلَ إليهم تعليمات شاملة خاصة بموضوعات متعددة، ولهذا رأيناه يرسل تعليماته بخصوص الصلاة ـ الحج ـ الغنائم ـ الإحسان ـ الزكاة في خطاب واحد[9]، وأرسلت وثيقة أخرى إلى المسؤولين بخصوص الزكاة ـ الغنائم، الكبائر، الحج، الطلاق، الصلاة، والدية[10].

---

(1) طبقات ابن سعد (1: 2: 82)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (78)، نهاية الأرب (18: 116).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 27)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (65).

(3) الوثائق السياسية، رقم (40).

(4) الوثائق السياسية، رقم (41)، طبقات ابن سعد (1: 2: 21).

(5) الوثائق السياسية، رقم (117)، طبقات ابن سعد (1: 2: 76)، إمتاع الأسماع (1: 507)، نهاية الأرب (18: 107).

(6) أسد الغابة (1: 291)، الوثائق السياسية، رقم (92).

(7) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (198).

(8) الأموال (358 ـ 361، 387).

(9) السيرة (961 ـ 962)، تاريخ الطبري (1: 1727 ـ 1729)، الخراج (42)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (137 ـ 141).

(10) السيرة (955 ـ 957)، تاريخ الطبري (1718 ـ 1720)، طبقات ابن سعد (1: 2: 20، 84) و(5: 386 ـ 387)، الوثائق السياسية، أرقام (145، 146، 149).

ومن بين التعليمات التي أرسلها النبي ﷺ كتابة إلى المسؤولين[1]. يمكن أن نذكر الخطاب الذي أرسل إلى علاء بن الحضرمي، وقد احتوى هذا الخطاب على قواعد خاصة بركني الإسلام: الصلاة، والزكاة[2].

وطلب النبي ﷺ من علاء بن الحضرمي في هذا الخطاب باعتباره حاكم البحرين أن يأخذ هذه الضرائب من الأغنياء ويوزعها على الفقراء، وطبقاً لروايات أخرى، فالحضرميون في هذا الخطاب وجهوا لإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة باعتبارهما: ركنين أساسيين من أركان العقيدة الإسلامية.

وأرسلت تعليمات أخرى مشابهة إلى حذيفة بن اليمان الذي عين كجامع للضرائب في أزدباء وهي مكان بين عمان والبحرين[3]، وأرسلت تعليمات أخرى مكتوبة إلى عامر الجهني[4]، وقبيصة بن المخارق[5]، باعتبارهما جامعي ضرائب.

وعندما أرسل أبو بكر في السنة التاسعة من الهجرة للحج على رأس وفد من الحجيج أرسل إليه النبي ﷺ كتاباً يحتوي على القواعد الخاصة بالحج، وسلم علي بن أبي طالب[6] هذا الكتاب لأبي بكر، ويمكن أن نذكر في هذا السياق التعليمات المكتوبة التي أعطاها النبي ﷺ إلى قوّاد الغزوات[7]، وأحياناً كانت هذه التعليمات تعطى مختومة ومرفق معها أمر بألا تفتح قبل الوصول إلى الجهة المقصودة، وعليه فقد أعطي عبدالله بن جحش كتاباً مرفقاً معه أمراً بألاَّ يفتحه «لينفذ ما به من تعليمات» إلا بعد يومين من رحلته[8]، وأرسلت تعليمات أخرى إلى قواد الغزوات وهم في طريقهم إلى المعارك.

---

(1) طبقات ابن سعد (4: 2: 76)، الوثائق السياسية، رقم (59أ).

(2) جامع بيان العلم (2: 27).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 72)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (78أ).

(4) الأموال (605).

(5) الأموال (610).

(6) عيون الأخبار (1: 112).

(7) صحيح البخاري (1: 27)، في كتاب العلم.

(8) طبقات ابن سعد (1: 2: 63) سيرة ابن هشام (423 ـ 424)، تاريخ الطبري (1: 1273 ـ 1274)، إمتاع الأسماع (1: 56)، الكفاية (447)، عيون الأخبار (2: 40).

ولنأخذ لذلك مثالاً لقد كتب النبي ﷺ إلى سهيل بن عامر الذي كان في طريقه إلى مكة يقول: «لو وصلك خطابي هذا ليلاً لا تنتظر حتى الصباح، ولو وصلك نهاراً لا تنتظر حتى المساء لينفذ أوامره»[1].

4 ـ الكتب المرسلة إلى القبائل وإلى مشايخ القبائل...

بالإضافة إلى كتب النبي ﷺ إلى الأفراد والقبائل والتي بموجبها منحهم قرارات العفو العام، وكذلك الأراضي هناك كتب أخرى أرسلت إلى مشايخ القبائل، وفي هذه الكتب إما كان يدعوهم إلى الإيمان بالإسلام، أو يرسم لهم الخطوط العريضة للعقيدة الإسلامية وذلك بالنسبة لمعتنقي الديانات الإسلامية الجدد، وكانت هذه الكتب ترسل إما بمبادرة شخصية منه، أو بناءً على طلب، وقد أعطانا ابن سعد مزيداً من المعلومات عن هذه الكتب[2]، وأشار أبو عبيدة في كتابه الأموال[3]، وأشار آخرون إلى هذه الكتب إشارات عابرة، وسوف نستشهد ببعض الأمثلة...

أ ـ كتاب إلى بَني حَارثَة بن عمرو بن قُريظ... في كتاب أرسله النبي ﷺ إلى بني حارثة بن عمرو، حيث دعاهم إلى اعتناق «الإسلام»[4]، وتقول المصادر أن المستسلمين لهذا الكتاب «صحيفة» لم يقبلوا الدخول في الإسلام[5].

ب ـ كتاب إلى أهل دامَا... يذكر أن النبي ﷺ أرسل كتاباً إلى أهل داما وكانوا يقطنون إحدى قرى عُمان، يدعوهم في هذا الكتاب إلى الدخول في الإسلام، وكانت عُمان في ذلك الوقت تحت حكم سلطان الفرس.

وهذا الخطاب من النبي ﷺ والذي وصل إلى داما وشهد عليه ووثقه أبو شداد، وهو أحد القاطنين في هذه المنطقة ويقول: «عندما وصل إلينا كتاب النبي ﷺ، المكتوب

---

(1) عيون الأخبار (2: 40)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (221).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 15 ـ 38، 58).

(3) الأموال (2: 12، 13، 20، 21، 23، 24، 27، 37، 125، 188، 189، 190، 199، 200، 201، 202، 273 ـ 275، 280، 282) وغيرها.

(4) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (235أ)، إمتاع الأسماع (1: 441).

(5) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (77)، إمتاع الأسماع (1: 441)، المعارف (114).

على قطعة من الجلد لم نجد الشخص الذي يحسن قراءته، وبعد نصب في البحث وجدنا صبياً استطاع أن يقرأه لنا»[1].

جـ ـ **كتاب إلى جُذَام أو «خزاعة»**: وأرسل النبي ﷺ كتاباً مشتركاً إلى سعد هذيم شيخ مشايخ قبيلة قراعة وجذام، حدد فيها القواعد الخاصة بالزكاة، وطلب منهم أن يدفعوا الصدقة وخمس المغانم إلى مندوبيه وهما: أُبَيّ بن كعب، وعنبسة، أو أي مندوبين عنهم[2].

د ـ كتاب إلى **نهشل بن مالك الوائلي**... عندما زار **نهشل** النبي ﷺ بعد فتح مكة[3] كتب النبي ﷺ وثيقة له ولأفراد من قبيلته، ووعده في هذه **الوثيقة** بالأمن والأمان له ولقبيلته؛ بشرط أن يؤمنوا بالإسلام، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ويطيعوا الله ورسوله، ويهبوا خمس المغانم للنبي ﷺ، وأن يشهروا اعتناقهم للإسلام وألا يشركوا بالله[4]...

و ـ **كتاب إلى قطاع الطريق في تهامة**... لقد كتب النبي ﷺ كتاباً إلى مجموعات مختلفة من لصوص قبائل كنانة مزينة، حكم، قارة،والعبيد الذين تبعوه، وفي هذا الكتاب وعدهم النبي ﷺ لا بالأمان وتحريرهم من العبودية فحسب؛ بل أعطاهم العديد من الامتيازات بشرط أن يعتنقوا الإسلام ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة[5]...

وبالإضافة إلى الوثائق التي ذكرناها سابقاً أرسل النبي ﷺ كتباً عديدة إلى قبائل مهرة[6]،

---

(1) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (77).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 23، 24)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (177).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 49).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 33، 49)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (189)، نهاية الأرب (18: 50).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 29)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (173).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 34، 83)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (137، 138)، نهاية الأرب (18: 117 ـ 118).

خيثمة[1]، بني نهد[2]، جرم[3]، وإلى عشيرة كلب[4]، وإلى بني الحارث[5]، الأزد[6]، أهل هجر[7]، وملوك حمير[8]، وعُمان[9]...

و ـ كتب النبي ﷺ إلى حكام الدول المجاورة... في خلال الفترة من صلح الحديبية وحتى وفاته ﷺ أرسل النبي ﷺ كتباً عديدة يدعو فيها ملوك العرب وغير العرب[10]، للدخول في الإسلام، ومن بين أشهر هذه الخطابات كانت الخطابات إلى الملك هرقل إمبراطور بيزنطة[11]، وإلى كسرى ملك الفرس[12]، وإلى المقوقس ملك

---

(1) طبقات ابن سعد (1: 2: 34، 35، 78)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (186)، نهاية الأرب (18: 111).

(2) طبقات ابن سعد (1: 2: 22)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (89 ـ 91)، صبح الأعشى (6: 369 ـ 369).

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 69 ـ 71)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (180)، نهاية الأرب (18: 95).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 29 ـ 34)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (191، 192)، العقد الفريد (1: 109).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 22)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (81، 83، 85، 87).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 21 ـ 23، 40، 76، 77)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (120 ـ 123)، نهاية الأرب (18: 108).

(7) طبقات ابن سعد (1: 2: 27)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (60، 60أ)، فتوح البلدان (90، 91)، الأموال (199).

(8) طبقات ابن سعد (1: 2: 19، 20، 32، 84) و(5: 386، 387)، السيرة لابن هشام (955 ـ 957)، تاريخ الطبري (1718 ـ 1720)، الأموال (13، 21، 27)، سنن النسائي (8: 28)، فتوح البلدان (82)، نهاية الأرب (8: 118)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (109).

(9) الأموال (20 ـ 21)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (66)، صبح الأعشى (6: 380).

(10) الأموال (20 ـ 24)، تاريخ الطبري (1: 1559 ـ 1560).

(11) طبقات ابن سعد (1: 2: 16، 162)، المحبر (75)، الحيوان للجاحظ (1: 98)، جمهرة رسائل العرب (1: 32 ـ 35)، تاريخ الطبري (1: 1565)، الأموال (22 ـ 24)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (26، 27، 28)، مسند الإمام أحمد (1: 263)، و(3: 133، 441، 442)، (4: 74، 75)، صبح الأعشى (6: 376 ـ 377)، صحيح البخاري (1: 7) في كتاب بدء الوحي، و(4: 417) في أخبار الآحاد، (4: 495) في التوحيد.

(12) تاريخ الطبري (1: 1571 ـ 1572)، الأموال (23)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (53)، صبح الأعشى (4: 296، 377 ـ 378)، جمهرة رسائل العرب (1: 35، 36)، المحبر لابن حبيب (77)، الحيوان (1: 98)، طبقات ابن سعد (1: 2: 16)، صحيح البخاري (1: 27) في كتاب العلم، و(2: 232) في الجهاد، و(4: 417) في أخبار الآحاد، تاريخ بغداد (1: 132)، مسند أحمد (4: 75).

مصر[1] وإلى النجاشي ملك الحبشة[2]، ووجدت نصوص هذه الخطابات في الأعمال التاريخية وغير التاريخية، حيث أصبح صدق هذه الكتب ليس موضعاً للشك، ويذكر الجاحظ هذه الخطابات مع أشياء أخرى ليبين أهمية الكتابة، وتأكيداً لصحة هذه الكتب يقول:

«فإذا لم يكن النبي ﷺ راغباً في الكتابة لما أرسل خطاباً مكتوباً إلى كسرى، وقيصر، والنجاشي، والمقوقس، وبني الجلندة، وملك عمان، وعباهلة ملك حمير، وهوذة بن علي، وكثير من الملوك العظام».

ولكن لأن النبي ﷺ يعرف أن الكتابة أفضل وسيلة لنشر رسالته، فقد تبنى هذه الطريقة، ألا وهي طريقة الكتابة[3].

وعلى الرغم من الإشارات المتكررة إلى هذه الخطابات في الأعمال التاريخية إلا أن المستشرقين الغربيين راودتهم الشكوك حول مصداقية هذه الخطابات ولاحظ Quoting Caetani's Annali في طبعته لتاريخ الطبري بتعليق «Wensinck» أن الكتب التي أرسلت إلى الملوك العظام في هذه الفترة تدعوهم إلى اعتناق الإسلام، هناك شك في صحتها إذا لم تكن هذه الأعمال كلها نوعاً من أنواع الخرافات[4].

وأضاف أن «Dr. Vacca» الإيطالي ربما كان لديه كل الحق في الافتراض بأن هذه الأعمال، والأعمال الأخرى المشابهة «يقصد إرسال النبي ﷺ الكتب إلى الملوك العظام في عصره» قد اخترعت للإعداد لتنفيذ وصية النبي ﷺ للغزاة الذين انضموا إلى الجيوش المحمدية في غزو ما يقرب من ربع العالم[5].

---

(1) طبقات ابن سعد (1: 2: 16)، فتوح مصر (46، 47)، الخطط للمقريزي (1: 29)، المحبر (76)، الحيوان (1: 98)، الوثائق السياسية وثيقة رقم (49، 50)، صبح الأعشى (6: 378).

(2) تاريخ الطبري (1: 1569)، المحبر (76)، الحيوان (1: 98)، الأموال (23، 24)، أسد الغابة (1: 62)، صبح الأعشى (6: 379)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (21، 22، 23).

(3) الحيوان (1: 98).

(4) Wensink, The Muslim Creed (7, 8).

(5) المصدر السابق صفحة (8).

ومن بين العلماء المعاصرين «Prof. Serjeant» الذي أعلن صراحة بأن الكتب التي أرسلت إلى قيصر وكسرى والنجاشي عارية من الصحة تماماً[1].

وعلى سبيل المثال أيضاً أعلن «Prof. M. Watt» بأن الروايات عن كتب الدعوة التي أرسلها النبي ﷺ إلى حكام الإمبراطوريات المجاورة له يتعذر قبولها وتصديقها[2].

ولكن إذا وضعنا نصب أعيننا بأن هدف رسالة محمد عليه السلام كان نشر الدين الإسلامي في العالم[3]، فإن الروايات عن السفارات في الأقاليم المختلفة، وعند العديد من الحكام، تجعل كل هذا مقبولاً وقابلاً للتصديق...

بالإضافة إلى أن ختم النبي ﷺ الذي كان موجوداً حتى عصر عثمان[4] يعطينا دليلاً ثانياً عن احتمالية مراسلاته إلى حكام العالم، ويروى أن النبي ﷺ عندما أراد أن يكتب إلى الملوك أُخبر ﷺ أن الكتب بدون أختام رسمية كان لا يقبلها ملوك تلك الفترة[5].

ولأن النبي ﷺ كان مهتماً بصدق بإرسال هذه الكتب، فقد أعد خاتماً لهذا الغرض وعليه حفر اسم محمد رسول الله[6]، وبعد اكتشاف كتابين يحملان هذا التوقيع أصبح وجود الختم أمراً مؤكداً[7].

وقد تم إثبات صحة عدد من الكتب مؤخراً بعد أن تم اكتشافهم بحالتهم الأصلية ولنأخذ مثالاً لذلك: لقد ظل الكتاب الأصلي الذي أرسل لهرقل محفوظاً بحالته حتى

---

(1) Serjeant, "The Constitution of Medina" IQ, VIII, Nos 1 and 2, P. (3).

(2) Statesman, (117, 194).

(3) وهذه الآيات القرآنية الكريمة التي يمكن أن نستشهد بها لتؤكد أن من خصائص الدين الإسلامي أنه دين عام وشامل، هذه الآيات:
القرآن الكريم (آل عمران: 96)، (الأنعام: 90)، (يوسف: 104)، (الأنبياء: 107)، (الحج: 25)، (الفرقان: 50)، (سبأ: 28)، (يس: 70)، (ص: 87)، (الملك: 52).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 165).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 162).

(6) المصدر السابق.

(7) Journal Asiatique, 1854, pp. 482 – 498; Watha'iq, nos 49, 50.; Siyasi Zindigi, 153.; Rise of Islam, 364 – 365. ZDmG, Xvii (1863), pp. 385 – 388., XIviii, p. 160.; Ic 1939, pp. 427 – 739.

وقت قريب[1] فأشار «Margoliouth» الذي يبدو أنه آمن بصدق هذا الكتاب إلى السنة التي أرسل النبي ﷺ هذا الكتاب إلى هرقل وقال:

«لقد اتفق الكتاب العرب والإغريق على تحديد سنة 628م السنة التي وصل فيها كتاب محمد ﷺ إلى هرقل بالرغم من أن السنة التي تلت ذلك تتفق أكثر من الحديث الذي تسلمه في إودسة أو القدس» تلك السنة التي حج فيها ليشكر الله على نصره[2]...

ولقد ظلت الكتب إلى المقوقس[3] والنجاشي[4] ملك الحبشة في حالتها الأصلية، أما بخصوص الكتاب الذي أرسل إلى كسرى ملك الفرس فيذكر أنه مزقه إلى قطع قبل أن يقرأه[5]، وعلى الرغم من هذا فتظل حقيقة أن محمد ﷺ أرسل كتاباً له ليست موضع شك.

وعلى الرغم من الشكوك الخطيرة حول صحة هذه الكتب[6] وكذلك المناقشات العديدة لإثبات زيف هذه الكتب من جانب العلماء الغربيين المشهورين مثل

---

(1) Hamidullah, "La Letter Du Prophete a Heraclius et le sort de l'ariginal" Arabica, (1955), II, pp. 97 – 110: Sahifa, 180: Siyasi Zinidigi, 190 – 192.

(2) Rise of Islam, 365.

(3) المحبر لابن حبيب (76)، الحيوان (1: 98)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (49، 50)، طبقات ابن سعد (1: 2: 16، 17)، فتوح مصر (46، 47)، خطط المقريزي (1: 29)، صبح الأعشى (6: 378، 367). وأيضاً:

Journal Asiatique 1854, p (482 – 498) Siyasi Zindigi 153: R ()ise of Islam (364-365).

حيث أعيد طبع نسخة من الكتاب مذيل بها كتاب آخر إلى المقوس، وهو الذي اكتشفه: M. Etienne Barthelemy.

(4) تاريخ الطبري (1: 1569 ـ 1570)، صبح الأعشى (6: 379، 466، 467)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (21، 22، 23، 24)، المحبر (76)، الحيوان (1: 98)، الأموال (23 ـ 24)، أسد الغابة (1: 62).

JRAS, 1940, p. (52).

Siyasi Zindigi (125 – 131).

(5) الأموال (23)، تاريخ الطبري (1: 1571 ـ 1572)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (53)، طبقات ابن سعد (1: 2: 16)، صحيح البخاري (1: 27) في كتاب العلم، و(2: 232) في كتاب الجهاد، مسند الإمام أحمد (1: 243، 305)، و(2: 133)، و(4: 75)، تاريخ بغداد (1: 132).

(6) Integration, 260, Referring buhl, Das Leben Muhammes, Leipzig, 1930, 294-298; Islamica, II, (1926), 165 – 149,; Medina, 345-347.

«Monsieur welt Caetani, Becker وDunlop»[1] إلا أن العلماء المسلمين اعتبروا هذه الكتب صادقة وصحيحة، ويؤكد دكتور حميد الله بشدة على صدق هذه الخطابات[2].

وعلى الرغم من أنه من الصعب أن نؤكد أن نصوص هذه الكتب المذكورة في المصادر صحيحة تماماً فنوعية الأسلوب واللغة لبعض هذه الخطابات توضح التحريف في تاريخ بعضها، ومع التحريف الذي أدخل على هذه الكتب إلا أننا لا ننكر أن النبي ﷺ قد أرسلها في السنوات الأخيرة من حياته...

وبالإضافة إلى الخطابات التي أشرنا إليها فيما سبق فيذكر أن النبي ﷺ أرسل رسائل إلى «منذر بن ساوى»[3] وإلى «هوذة بن علي»[4] وإلى «الحارث بن أبي شمر الغساني»[5]، وإلى «هلال» حاكم البحرين[6]، وإلى «الهرمزان»[7]، ووجدت نصوص هذه الخطابات في معظم المصادر القديمة، فالكتاب الذي أرسل إلى «منذر بن ساوى» والذي كان يحمل ختم النبي ﷺ قد اكُتِشف ونُسِخ منه نسخة ونشرت في (ZDmG) في المجلد (17)، ص (358 ـ 388)، لعام 1863.

وكان الموضوع الرئيس لكل هذه الكتب دعوته ﷺ للمرسل إليهم للدخول في الدين الإسلامي، والأهم من ذلك أن الظاهرة العامة في هذه الكتب أنها كانت مرسلة إلى الحكام

---

(1) Siyasi Zindigi, 128, 139, 180, 143, 144.

(2) Le Prophete De l'Islam, 205 – 207, 212 – 216, 254; Ic, Oct., 1939, PP. 427 – 439. Sahife, 180.; Ma Jallat Uthmaniya, Vol. IX nos. 3 & 4, 1936, pp. 109 – 129; Siyasi Zindigi, 125 – 133 et passim.

(3) طبقات ابن سعد (1: 2: 19، 27، 28)، و(4: 2: 76) الخراج (131)، الأموال (20)، صبح الأعشى (6: 368، 376)، الوثائق السياسية، رقم (56، 57، 58، 59)، تاريخ الطبري (1: 160) فتوح البلدان (91)، عيون الأخبار (2: 266).

(4) طبقات ابن سعد (1: 2: 18)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (68) فتوح البلدان (97)، صبح الأعشى (6: 379).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 17 ـ 18)، تاريخ الطبري (1: 1559)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (37).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 27)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (67).

(7) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (54).

خارج الجزيرة العربية، وهذه الحقيقة توضح أن رسائل النبي ﷺ إلى الحكام لم يكن الدافع وراءها الرغبة في إقامة علاقات مع الدول المجاورة لدعم سلطته في الجزيرة العربية فحسب، ولكن كان وراءها هدف أسمى وهو نشر العقيدة الإسلامية خارج الجزيرة العربية.

6 ـ الإحصاء...

وهناك نوع آخر من المادة المكتوبة في عصر النبي ﷺ، ألا وهو سجل الإحصاء للسكان المسلمين، وذكر البخاري أن النبي ﷺ تمنى ذات مرة أن يكون لديه إحصاء كامل بعدد المسلمين، وأصدر أمراً بذلك قائلاً: دون لي أسماء هؤلاء الذين يستطيعون الكتابة للإسلام، ولهذا يقول «حذيفة» راوي الحديث: «لقد دونا له أسماء ألف وخمس مئة شخص» وذكر رقم (1500)[1] بالتحديد يشير إلى أن الإحصاء ربما أخذ مكانته في السنة الثانية من الهجرة.

7 ـ **سجلات الحُروب...**

ومن المعروف أنه لم يكن هناك جيشاً قائماً بذاته في المدينة أثناء حياة النبي ﷺ، ولهذا فأسماء الذين اشتركوا في المعارك قد دونت في سجل، وهذا واضح من تقرير وجد في صحيح البخاري وفي مصادر آخرى[2].

يذكر أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ وقال: «يا رسول الله، إني كُتبتُ في غروة كذا وكذا وامرأتي حاجَّة (أي تريد الحجّ) قال: «ارجع فحجَّ مع امرأتك»[3].

وهذا التقرير السابق يبين أنه في تلك الفترة الاحتفاظ بسجل يدون فيه أسماء المتطوعين في الحرب أمراً وارداً[4].

---

(1) صحيح البخاري (2: 263)، في كتاب الجهاد، نهاية الأرب (8: 196)، خطط المقريزي (1: 92).

(2) صحيح البخاري (2: 263) في كتاب الجهاد، و(3: 453 ـ 454) في كتاب النكاح، وصحيح مسلم (2: 596) في الحج، سنن ابن ماجة (2: 212) في كتاب المناسك.

(3) صحيح البخاري (2: 263) في الجهاد، سنن ابن ماجة (2: 212) في المناسك.

(4) وكان عمر بن الخطاب هو أول من أدخل نظام السجلات الرسمية وربما قد يكون وجد سابقة لذلك في عهد النبي ﷺ.

وفضلاً عن ذلك فإن السجل قد استخدم في تسجيل مغانم الحرب وأسلوب إنفاقها، وتوضيح المصادر أن النبي ﷺ عين موظفاً خاصاً للحفاظ على هذا السجل، ويذكر أن «معيقيب بن فاطمة» قد عين لتنفيذ هذه المهمة[1]...

8 ـ قائمة بأسماء السفراء الرسل...

يشير ابن إسحاق إلى مذكرة تحتوي على أسماء الرسل الذين أرسلهم النبي ﷺ إلى حكام الأقطار المجاورة وتحوي أيضاً التعليمات التي أعطاها النبي لهؤلاء السفراء عند رحلتهم ويذكر أن يزيد بن أبي حبيب المصري (المتوفى سنة 128هـ) كان لديه هذا الكتاب وأرسله إلى الزهري الذي أقرَّ صحته وتوثيقه[2].

وعلى الرغم من أننا لا نعرف على وجه الدقة متى كُتب هذا الكتاب لكن هناك احتمال أنه دون في عهد النبي ﷺ لأن القائمة الثانية بأسماء المسلمين وكذلك سجل الحرب كانتا قد تم إعدادهما بمبادرة من النبي ﷺ نفسه، وهناك احتمال قوي بأنه قام بنفسه بإعداد قائمة هؤلاء السفراء، ولهذا فنحن نميل إلى ضم هذا الكتاب إلى قائمة السجلات الرسمية التي دونت في حياة النبي ﷺ.

ثالثاً ـ الصفقات التجارية وصفقات أخرى:

وفي معرض بيان أهمية الكتابة ينص القرآن على ضرورة كتابة أي معاملات تجارية كبيرة كانت أم صغيرة، ويشهد عليها على الأقل شاهدان[3] ومع وجود هذا الأمر القرآني لم يكن بمستغرب أن يدون النبي ﷺ بعد الهجرة[4] كل المعاملات التجارية المختلفة ويحصرها، والأمثلة التالية ستوضح أن بعض السجلات المكتوبة في حياة النبي ﷺ قد حفظت بهذا الشكل...

أ) ذات مرة اشترى النبي عبداً من العداء بن خالد وسجل هذا كتابة، وكان نص العقد بدأ بـ «هذا ما اشتراه محمَد رسول الله من العداء بن خالد»[5]...

---

(1) العقد الفريد (4: 246)، الوزراء والكتاب (12).

(2) سيرة ابن هشام 972).

(3) ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُ﴾ القرآن الكريم (البقرة: 282).

(4) والتركيز هنا على عمله في المدينة لأن هذه السورة نزلت بعد الهجرة.

(5) صحيح البخاري (2: 2) في كتاب البيوع، طبقات ابن سعد (7: 1: 36)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (224، 224أ)، سنن ابن ماجة (2: 32)، في كتاب التجارات، الاستيعاب (3: 161 ـ 162).

ب) عندما أعتق النبي ﷺ مولاه أبا رافع أسلم، أعطاه شهادة بذلك، والجملة الافتتاحية في هذه الوثيقة نصت على الآتي: «هذا كتاب رسول الله لفتاه أسلم: إني أعتقك لله عتقاً مبتولاً، الله أعتقك، وله المن عليَّ وعليك، فأنت حر لا سبيل لأحد عليك إلا سبيل الإسلام، وعصمة الإيمان» شهد بذلك أبو بكر وشهد عثمان، وشهد علي، وكتب معاوية بن أبي سفيان[1].

جـ) لقد منح محمد عليه السلام شهادة إعتاق من الرق لقبيلة أبي ضميرة، وفي هذه الوثيقة أعتقهم النبي ﷺ وأعطى لهم الحرية في البقاء معه أو الرجوع إلى أهلهم[2].

ويذكر أن هذا الكتاب الذي احتفظت به عائلة أبي ضميرة حتى العصر العباسي عندما أحضر حسين بن عبدالله بن ضميرة هذه الوثيقة إلى الخليفة المهدي الذي اشتراه منه كأثرٍ مقدس عن النبيِّ ﷺ، وذلك مقابل ثلاث مئة دينار[3].

د) أما أهم الوثائق في هذه الناحية فكانت الفدية التي أعطاها النبي ﷺ لسلمان الفارسي ونصت الوثيقة على الآتي: «هذا ما فادى محمد بن عبد الله رسول الله فدى سلمان الفارسي من عثمان بن عبد الأشهل اليهودي ثم القرظي بغرس ثلاث مئة نخلة وأربعين أوقية ذهباً، وقد برئ محمد بن عبدالله رسول الله لثمن سلمان الفارسي وولاؤه لمحمد بن عبدالله رسول الله وأهل بيته فليس لأحد على سلمان سبيل». شهد على ذلك: أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب... وكتب علي بن أبي طالب[4].

رابعاً ـ المواعظ والأحَاديث المتفرقَة:

لقد مرت مناسبات كان الصحابة فيها متأثرين كثيراً بخطب النبي ﷺ لدرجة أنهم طلبوا منه تدوينها وأخذها لهم، وأهم وأشهر الأمثلة في ذلك تلك الخطبة التي

---

(1) التراتيب الإدارية (1: 274)، الوثائق السياسية الوثيقة رقم (222).

(2) المواهب اللدنية للقسطلاني (1: 298)، المعارف (48)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (244)، الإصابة (2: 214)، الترجمة رقم (4204)، جمهرة رسائل العرب (1: 69 ـ 70).

(3) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (244).

(4) أخبار أصبهان لأبي نعيم (1: 52)، تاريخ بغداد (1: 17)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (243أ).

ألقاها النبي ﷺ بمناسبة فتح مكة في السنة الثامنة من الهجرة وكان أبو شاه اليمني ضمن المستمعين، وتأثر بشدة بالخطبة، وطلب من النبي ﷺ أن يدونها له ويذكر أن طلبه قد أجيب[1].

أما بالنسبة للأحاديث المتفرقة فيذكر أن النبي ﷺ نفسه كان يملي أحاديث معينة في الأحكام ويرسلها إلى أفراد عديدين، أو قبائل معينة، ولنأخذ مثالاً لذلك فقد كتب ذات مرة إلى قبيلة جهينة قائلاً: «لا تضحوا بأعضب القرن والأذن»[2].

وعلى سبيل المثال عندما وفد على النبي ﷺ: عتبان بن مالك وروى أحد الأحاديث الدينية، استحسن أنس هذا الحديث وطلب من أحد أبنائه أن يكتبه في حضور النبي ﷺ[3].

وبالنظر إلى حقيقة أن الكتابة كان يوظفها النبي ﷺ في موضوعات سياسية ودينية وإدارية وتجارية، فلهذا كان من الطبيعي للغاية أن بعض الصحابة المتعلمين اهتموا بتسجيل الأحاديث على مسؤوليتهم الخاصة، ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى تعليق ماكدونلد الذي قال: «وفوق كل هذا لقد تم جمع سجل بكل الحالات التي أصدر فيها النبي ﷺ فتاواه وقراراته وذلك في كافة ردوده على الأسئلة الرسمية التي وجهت له في الحياة الدينية والعقيدة»، وكل هذا دونه الصحابة على الصحيفة وعلى الورق العريض، كما كانوا يفعلون في فترة الجاهلية بالنسبة للأقوال المأثورة وكذلك أقوالهم غير المأثورة[4]...

وفي الواقع أننا نجد مرجعاً للنشاط الأدبي لأكثر من اثني عشر صحابياً كانت لهم مجموعاتهم الخاصة من الأحاديث، وهناك احتمال في أنه كان يوجد عدد آخر من العلماء

---

(1) تقييد العلم (86)، جامع بيان العلم (1: 70)، أسد الغابة (2: 384)، صحيح البخاري (1: 40 ـ 41) في كتاب العلم، و(2: 95)، في كتاب اللقطة، و(4: 318) في الديات، وصحيح مسلم (2: 603 ـ 604) في كتاب الحج.

(2) مسند الإمام أحمد (4: 310 ـ 311)، طبعة شاكر حديث رقم (1293)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (156).

(3) تقييد العلم (94).

(4) Muslim Theology (75)

المغمورين الذين احتفظوا بسجلات خاصة لسنن النبي ﷺ: ولأن كافة هذه السجلات قد تمت بصورة خاصة فنحن نسميها سجلات غير رسمية لحياة النبي ﷺ.

السجلات غَير الرّسمية:

ومن بين السجلات غير الرسمية لهذه الفترة، المذكرات الشخصية للصحابة والتي كانت تحتوي على أقوال النبي ﷺ وأعماله وموافقاته الضمنية، وأثناء حياة النبي ﷺ كان الاهتمام الرئيس للصحابة هو تنظيم حياتهم طبقاً للقواعد التي سَنَّها النبي ﷺ، وكانت كلماته وأفعاله في أهمية وشرعية كتاب الله، وكان كتاب الله لا يتلوه النبي ﷺ فحسب بل كان يبينه ويشرحه أيضاً، وفي ظل هذه الظروف كان الاهتمام الطبيعي منصباً على ما يخرج من فمه الشريف ﷺ، وما يفعله وما يوافق عليه بصورة ضمنية، وبمعنى آخر احتلت الأحاديث أهمية خاصة منذ البداية. ولكن لأن أغلبية الصحابة كانوا غير قادرين على الكتابة فقد كان هناك فئة مختارة ومتميزة في حفظ كراسات خاصة بهم «صحيفة» لتسجيل الأحاديث، ولم يكن الاحتفاظ بالكراسات شيئاً وحيداً؛ فلقد أوضحنا أنه منذ فترة طويلة قبل ظهور الإسلام اعتاد الناس أن يحفظوا الأقوال المأثورة «الحكمة» على مسؤوليتهم الشخصية ويسجلوها كتابة بالمداد الأسود، أما محمَّد ﷺ الذي أحدث تغييراً جذرياً في الحياة الاجتماعية والأخلاقية للعرب فكان أكثر الأشخاص أهمية في عيون الصحابة، ولهذا فقد كان من الطبيعي أن تحظى كلماته وأفعاله بأهمية خاصة وتحفظ لا في الصدور فحسب بل كتابة أيضاً وذلك بالمداد الأسود وعلى ألواح بيضاء.

وعلى الرغم من أنه لم تتخذ أية ترتيبات رسمية من قبل النبي ﷺ لحفظ هذه المادة إلا أن الصحابة والتابعين من المحدثين قد جمعوا مجموعات من الأحاديث للاستخدام الخاص، ويمكن مناقشة هذه المجموعات تحت العناوين الثلاثة الآتية:ـ

أ) صحيفة ونسخة ورسالة ومجلة وكتب الصحابة والتابعين.

ب) سجلات أخرى مكتوبة للصحابة.

جـ) سجلات أخرى مكتوبة من التابعين والمحدثين الأوائل.

أولاً ـ الصحيفة والنسخَة... الخ الخاصة بالصحَابَة والتابعين:

1 ـ كتاب سَعد بن عبادة «المتوفى سنة 15 هـ»:

لقد كان سعد واحداً من هؤلاء الأشخاص المتميزين في المدينة الذين حظوا بلقب الكامل[1] في فترة ما قبل الإسلام، وهذا اللقب يتضمن[2] أنه ملم بفن الكتابة حتى قبل ظهور الإسلام[3].

وبعد الإسلام وظف سعد الأنصاري الذي ينتمي إلى قبيلة الخزرج الكتابة لخدمة تسجيل أحاديث النبي ﷺ، ودوَّن هذه الأحاديث في كتاب[4]، وبعد موته احتفظت عائلته بهذا الكتاب، وبعد ذلك، وجدنا ابنه راوياً للأحاديث من هذا الكتاب[5].

ويبدو أن سعداً كان مؤلفاً لأكثر من كتاب، وهذا ما أشار إليه ابن حبيب الذي قال عنه في مذكراته في السيرة الذاتية لإسماعيل بن عمرو: «إن إسماعيل كان أخاً لسعيد بن عمرو الذي استلم كتب سعد بن عبادة الأنصاري عن طريق الوجادة» = «صاحب الوجادات من كتب سعد بن عبادة»[6] وتشير بوضوح كلمة كتب في الرواية السابقة بأن سعداً كان يملك العديد من الكتب تسلم سعيد بن عمرو واحداً منها...

---

(1) من الأسماء الشهيرة التي حظيت بلقب الكامل في الجزيرة العربية قبل الإسلام: رافع بن مالك، سعد بن عبادة، أسيد بن حضير، عبدالله بن أبي أوس بن خوالي، سويد بن الصامت، وحضير الكتائب.

(2) في عرف ما قبل الإسلام كان هؤلاء الذين يجمعون بين معرفة فن الكتابة والسباحة والرمي بالسهام يلقبون بالكامل...

(3) طبقات ابن سعد (3: 2: 142)، المعارف (87).

(4) الأم (7: 112)، دراسات إسلامية لجولد تسهير (2: 9 ـ 10/ 22 ـ 23).

(5) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 9 ـ 10/ 22 ـ 23)، جامع الترمذي (6: 89)، في كتاب الأحكام حيث نقرأ: أخبرني ابن سعد بن عبادة أنه وجد في كتاب سعد أن... مسند أحمد (5: 285)، تعجيل المنفعة لابن حجر (36: 314).

(6) مشاهير علماء الأمصار، ص (130)، الترجمة (1024).

2 ـ كتاب معاذ بن جبل المتوفى «سنة 18هـ»...:

كان معاذ بن جبل والي اليمن المشهور حجة في الحديث والفقه[1]، واعتاد أن يعقد حلقات دراسية لدراسة الحديث في مساجد دمشق وحمص[2] وكان دائماً مشغولاً بتعليم الدين في اليمن حيث تعلم شريح قاضي الكوفة الفقه من معاذ بن جبل[3].

وكان لديه كتاب يحتوي على أحاديث تشريعية سلمها له النبي ﷺ أثناء تعيينه والياً على اليمن[4] ووصل هذا الكتيب إلى موسى بن طلحة[5] وأصبح في حوزته.

وكان لديه أيضاً نسخة (كتاب) يحتوي على أحاديث، وبعد وفاته أصبح في حوزة ابن عائذ[6].

3 ـ كتاب عَبدالله بن مَسعود المتوفى سنة 32هـ...:

إن ابن مسعود الذي يعد واحداً من «الفقهاء» الأساسيين الذي اتخذ ـ فيما بعد ـ أبو حنيفة ـ فقهه تحاصل مع أصول مذهبه ـ[7]، كان عالماً مشهوراً في الكوفة حيث أرسَلهُ الخليفة عمر معلماً[8] هناك وقام بعقد حلقات دراسية منظمة للحديث في مسجد المدينة[9] وظل المكان الذي اعتاد أن يعقد فيه حلقات الدراسة أثراً من الآثار الهامة حتى سنة 345هـ وذلك عندما زاره الحاكم النيسابوري وذلك أثناء زيارته للكوفة[10].

---

(1) تذكرة الحفاظ (1: 19 ـ 20).

(2) سيرة ابن هشام (957)، حلية الأولياء (5: 121، 130)، تذكرة الحفاظ (1: 19 ـ 20).

(3) منهاج السنة لابن تيمية (4: 142).

(4) السيرة لابن هشام (886 ـ 887) و(956 ـ 957)، حلية الأولياء (1: 240 ـ 241)، الأموال (27، 37).

(5) مسند الإمام أحمد (5: 228).

(6) المحدث الفاصل (56أ).

(7) كتاب الآثار لأبي يوسف (212).

(8) تذكرة الحفاظ (1: 14)، منهاج السنة (4: 142، 157).

(9) طبقات ابن سعد (3: 11: 110)، معرفة علوم الحديث للحاكم (191 ـ 192).

(10) معرفة علوم الحديث (191 ـ 192).

وعلى وجه العموم كان ابن مسعود واحداً من معارضي تدوين الحديث ويقال أنه أتلف كتاباً أحضر له للدراسة والتأمل[1] ولكن وجدنا رواية أخرى يقسم فيها ابنه أن لديه كتاباً بخط والده[2] وهذا يبين أن ابن مسعود اعتاد أن يدون الحديث بطريقة خاصة ولكن مثله مثل العلماء الآخرين الحريصين لم يشجع هذه العادة خشية أن لا تسجل الكلمات الحقيقية للنبي ﷺ، وكان هذا واضحاً تماماً بسبب حقيقة أن ابن مسعود كان حريصاً للغاية في رواية الحديث، وأحياناً يرتعش وهو ينسب أي كلمة بطريقة مباشرة إلى النبي ﷺ[3].

وفضلاً عن الكتاب الذي أشرنا إليه آنفاً، فقد كان لدى ابن مسعود عددٌ من الأحاديث التي أرسلت إليه بشكل مكتوب من أبي موسى الأشعري.

4 ـ كتاب أبي رافع «المتوفى سنة 36هـ»..:

لقد اعتاد أبو رافع «أسلم» خادم النبي ﷺ أن يروي الأحاديث على الصحابة والتابعين، وكان لديه كتيب (كتاب) احتوى على أحاديث بخصوص الصلاة وقد سلمه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام[4].

ويروى أن عبدالله بن عباس اعتاد أن يزوره ويستفسر منه عن أقوال النبي ﷺ، وعندما يروي أبو رافع الأحاديث كان ابن عباس إما يدون بنفسه، أو يطلب من مولاه أن يفعل ذلك[5]، وهذا يبين أن أبا رافع لم يكن لديه مجموعة خاصة من الأحاديث فحسب، بل اعتاد أن يملي الأحاديث كذلك.

5 ـ صحيفَة علي بن أبي طالب المتوفى سنة 40هـ...:

إن الخليفة الرابع والمشرع المشهور وواحد من كتبة النبي ﷺ: علي بن أبي طالب كان من المؤيدين بشدة للكتابة فهو لم يدون بنفسه فحسب ولكن شجع الآخرين ليسلكوا مسلكه، ويروى

---

(1) جامع بيان العلم (1: 62 ـ 65)، تقييد العلم (25، 38 ـ 39)، (53 ـ 56).

(2) يقال أن ابنه عرض هذا الكتاب على معن. انظر جامع بيان العلم (1: 72).

(3) مسند الإمام أحمد (4: 396 ـ 414).

(4) الكفاية (39).

(5) طبقات ابن سعد (6: 116)، تقييد العلم (90)، المحدث الفاصل (135أ).

أن الحارث بن الأعور[1] وحجر بن عدي[2] اشتريا بعض المواد المكتوب عليها مواعظ الإمام عليّ، وحصلا على عدد قليل من الأحاديث المكتوبة لعلي، في حين أن ابن عمه عبدالله بن عباس كان لديه فتاواه الشرعية المكتوبة[3] وهناك آخرون استقوا أحاديثهم منه بشكل مكتوب، ومن بين هؤلاء ذُكِرَ: عطاء بن أبي رباح[4]، خلاس بن عمرو الجرمي[5]، والشعبي[6].

وفضلاً عن أنه كان كاتب النبي ﷺ وكتب نيابة عنه، فقد وظف الكتابة بطريقة واسعة، علاوة على أنه أعطى بعض الأحاديث المكتوبة للحارث بن الأعور، فيروى أنه أثناء موقعة صفين وافق على أن يقر كتابةً على شروط وبنود توقف الأعمال الحربية بينه وبين معاوية[7].

وفي عام 37هـ كتب عقداً جديداً لأهل نجران[8]، وفضلاً عن كل هذا فقد كتب خطابات في مناسبات مختلفة.

أما بالنسبة للأحاديث المكتوبة والتي كانت في حوزة الإمام علي فيذكر على شهادته[9] أنه كان يملك صحيفة[10] احتوت ضمن ما احتوت عليه قوانين متعلقة بدية القتيل، إعتاق

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 154).

(2) صحيح مسلم (1: 7).

(3) الجرح والتعديل في المقدمة، ص (130).

(4) ميزان الاعتدال (1: 658)، ترجمة رقم (2532)، قواعد التحديث (2: 176 ـ 177)، الجرح والتعديل (1: 2: 402).

(5) الجرح والتعديل (المقدمة)، ص (130).

(6) طبقات ابن سعد (6: 116).

(7) طبقات ابن سعد (3: 2: 21) الطبري (1: 3336 ـ 3338)، الأخبار الطوال (194 ـ 196)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (372)، قانون الحرب والسلام في الإسلام (101).

(8) الخراج (42)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (104)، طبقات ابن سعد (1: 2: 35 ـ 36، 85)، فتوح البلدان (76 ـ 77)، الأموال (189)، تاريخ الطبري (1: 1987 ـ 1988).

(9) صحيح البخاري (4: 324)، في كتاب الديات، تقييد العلم (88 ـ 89)، مسند الإمام أحمد، طبعة شاكر، ح (15).

(10) صحيح البخاري (4: 289)، في كتاب الفرائض، و(4: 324) في كتاب الديات، جامع الترمذي (6: 181 ـ 182) في الديات.

العبيد، وتحريم قتل المسلم للكافر أخذاً بالثأر أو انتقاماً منه[1]، واحتفظ بهذه الصحيفة في غمد سيفه (الجراب أو البطن) كما جرت العادة وقتئذٍ[2]، وفي الحقيقة فإنَّ المصادر ذكرت صحفاً عديدة كانت مشدودة على سيفه واشتملت محتويات هذه الصحف على جملة الضرائب المقررة على الإبل، حدود المدينة (الحرم) باعتبارها مدينة مقدسة، بعض النصوص المقتطفة من دستور المدينة ومواعظ النبي ﷺ التي ألقاها في حجة الوداع[3].

وطبقاً للمعلومات المقتطفة من دستور المدينة ومواعظ النبي ﷺ والتي وفرتها لنا المصادر الأولية عن محتويات الصحيفة لابد أن نقول: إن هذه الوثيقة كانت تقيد مجرد صفحة أو عدة صفحات من الورق ولا تشير إلى كتب أو كتاب.

ومن المحتمل كما يشير دكتور حميد الله إلى أن هذه الوثائق تنتمي أساساً إلى النبي ﷺ نفسه وبعد وفاته أصبحت ملكاً للإمام علي[4]، وينهض هذا الافتراض على أساس المعلومات المتوفرة بأن الإمام علي كان لديه سيف النبي ﷺ والمعروف باسم «ذو الفقار»[5] والذي كان مشدوداً عليه دستور المدينة[6] فعليّ باعتباره ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته، ولكونه واحداً من الأعضاء المهمين في عائلة النبي ﷺ، فقد كان واحداً من أكثر

---

(1) مسند أحمد، طبعة شاكر، ح (15)، جامع بيان العلم (1: 76)، صحيح البخاري (4: 324) في كتاب الديات، الأم للشافعي (7: 164) في كتاب الديات، و(7: 292) في كتاب ديات أهل الذمة، مسند الشافعي (2: 104) في كتاب الديات، كتاب «Mohammed Anism» لمرجليوث ص (65).

(2) الأم (6: 3)، صحيح البخاري (4: 425) في كتاب الاعتصام بالسنة، و(5) Islamic Quarterely, p. وكتاب مرجليوث «Mohammed Anism» صفحة (65).

(3) صحيح البخاري (2: 296 ـ 298) في كتاب الجزية، و(4: 425) في كتاب الاعتصام بالسنة، ومسند الشافعي (2: 104) في كتاب الديات، جامع بيان العلم (1: 171)، تقييد العلم (86 ـ 89)، دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 14 ـ 16/ 27 ـ 28)، توجيه النظر (16 ـ 18) و(47 – 48) Muslim Ethics.

(4) صحيفة همام بن منبه (30 ـ 31).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 171 ـ 172)، أنساب الأشراف (1: 525).

(6) صحيفة همام بن منبه (30 ـ 31)، إمتاع الأسماع (1: 107)، بحوث في تاريخ السنة (147)، طبقات ابن سعد (1: 2: 172).

الأشخاص احتمالاً بأن يكون لديه الوثائق في منزل النبي ﷺ[1]، وأكثر من هذا فلأن محتويات صحيفة عليّ اشتملت إلى حد ما على العديد من العبارات من دستور المدينة، فمن المنطقي أن يعتقد دكتور حميد الله بأن الصحيفة المربوطة على سيف عليّ كانت في الواقع الصحيفة نفسها التي كانت مربوطة على سيف النبي ﷺ[2].

وبالإضافة إلى الصحيفة التي أشرنا إليها فيما سبق فيقال أن الإمام علي كان لديه كتاب عن الزكاة، والضرائب[3] أملاه عليه النبي ﷺ نفسه[4]، ويبدو أن محمد بن الحنفية أشار إلى هذا الكتاب عندما قال: «لقد أمرني أبي عليّ أن أسلّم هذا الكتاب إلى عثمان لأنه احتوى على تعليمات النبي ﷺ بخصوص الزكاة»[5]...

6 ـ صحيفة محمد بن مسلمة (م ـ 46هـ):

كان محمد بن مسلمة أحد الثقات في نقل الحديث وكان يتخذ شاهد إثبات ليثبت صحة الأحاديث التي رواها المغيرة بن شعبة، وذلك في مناسبتين: مرة في عهد أبي بكر[6]، والثانية في عهد عمر[7].

أما بالنسبة لمجموعته المكتوبة من الأحاديث فيذكر أن صحيفته احتوت على أحاديث وجدت بعد وفاته في غمد سيفه[8].

---

(1) إمتاع الأسماع (1: 107).

(2) صحيفة همام بن منبه (30 ـ 31).

(3) صحيح البخاري (2: 277) في كتاب فرض الخمس، مسند الإمام أحمد (1: 141)، تقييد العلم (88 ـ 89).

(4) صحيح البخاري (2: 277) في كتاب فرض الخمس.

(5) صحيح البخاري (2: 277) في كتاب فرض الخمس.

(6) عندما نقل المغيرة حديثاً بخصوص نصيب الأم في تركة المتوفى طلب أبو بكر فيه شاهداً ليؤكد ما إذا كان ما سمعه هو حديث النبي ﷺ، وحينئذٍ أكد محمد بن مسلمة حديث المغيرة. انظر: تذكرة الحفاظ (1: 3)، تدوين الحديث (296 ـ 297).

(7) يذكر أن المغيرة روى حديثاً بخصوص الدية في قتل الجنين وليؤكد حديثه طلب منه عمر شاهداً وأتى محمد بن مسلمة تواً وأكد حديث المغيرة. انظر: صحيح البخاري (4: 325) في الديات، وسنن أبي داود (4: 266) في الديات، الحديث رقم (4570)، تذكرة الحفاظ (1: 8).

(8) المحدث الفاصل (56أ).

7 ـ صحيفة حجر بن عدي (م ـ 51هـ):

كان حجر أحد الثقات المؤمنين الذين انصب اهتمامهم الأساسي على الحديث، وكان مهتماً برواية أحاديث عائشة أم المؤمنين[1]، واعتبر نفسه من أتباع الإمام عليّ بن أبي طالب الذي جمع منه عدداً من الأحاديث، وقد حفظت هذه الأحاديث في الصحيفة[2].

8 ـ صحيفة أبي اليسر كعب بن عمرو:

يقال أن أبا اليسر كان لديه عدداً من المخطوطات الورقية (الصحف) والتي اعتاد أن يحفظها في الضمامة[3] ومع أن المصادر تخبرنا بأن وعاءه كان ممتلئاً بالمخطوطات[4] إلاّ أنها لم تشر إلى موضوعات هذه الصحف التي احتواها هذا الوعاء، وبسبب حقيقة أن أبا اليسر كان متميزاً في الحديث فيمكن أن نتوقع بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه المخطوطات لم تكن سوى مجموعة أحاديث.

ويتضح أن أبا اليسر كان عالماً في الحديث من الرواية التي تقول أن علماء الحديث كانوا يسعون إليه[5]، من أمثال عبيدة بن الوليد (المتوفى سنة 98هـ)، وأبيه: وليد بن عبيدة، وطبقاً لهذه الرواية فهذان المحدثان اللذان بدءا في البحث عن الحديث بين الأنصار استفادا بداية من أبي اليسر[6] الذي وجد مصطحباً خادمه حاملاً ضماماً مليئاً بالصحف[7].

9 ـ كتاب عمرو بن حزم الأنصاري (المتوفى سنة 51هـ):

كان لدى عمرو رسالة مكتوبة عن بعض القضايا الفقهية أعطاها له الرسول ﷺ حين عينه والياً لنجران، واحتوت هذه الرسالة على أحكام خاصة بالزكاة،

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 152 ـ 153).

(2) طبقات ابن سعد (6: 154).

(3) وذلك لحفظ الوثائق، انظر من الفصل الرابع في هذا الكتاب، تحت عنوان «صحيفة ومصحف».

(4) ويستشهد بكتاب الجمع لابن القيسراني، ليقارن بينه وبين كتاب أبي نصر الكلاباذي، وأبي بكر الأصبهاني... في رجال البخاري ومسلم، ص (430 ـ 431) من طبعة حيدر آباد.

(5) طبقات ابن سعد (5: 57 ـ 58)، الجرح والتعديل (103: 95 ـ 96).

(6) الجرح والتعديل (3: 2: 160)، صحيح مسلم (4: 357) في كتاب العلم، الإصابة (4: 221)، الترجمة رقم (1254).

(7) Papyri (2: 188)

والدية، والميراث، ومسائل أخرى تتعلق بسنة النبي ﷺ (الصدقات والفرائض والسنن)[1].

وذكرت المصادر أن هذه الرسالة كانت تعد بمثابة كتاب تم تفسيره بمعنى خطاب وكتيب، وبالنظر إلى الموضوعات المتعددة التي تناولتها هذه الرسالة يتضح أنها كتيب أكثر من كونها مجرد كتاب.

أما إذا نظرنا إلى هذه الرسائل على أنها تناولت موضوعاً واحداً من موضوعات الكتاب، وآمنا بأن كل موضوع من هذه الموضوعات تم تناوله بالطريقة السابقة نفسها سنصل إلى نتيجة مؤداها أن هذا الكتاب كان كتاباً، والاحتمال الأكبر أنه كان مجرد رسالة، ووجدنا أن كتاب الجراح (جزء خاص بالتعويض بالنسبة للجراح). فلم يحتو هذا الكتاب على أحكام النبي ﷺ في هذه المسألة فحسب ولكن تضمن أيضاً سوراً عديدة من القرآن. وبدأ هذا الجزء بالمقولة الآتية: «هذه أحكام وضعها الله ونبيه» (هذا بيان من الله ورسوله)[2] وتبعها بعدد من سور القرآن[3] ثم وضع فصلاً بعد ذلك وعنونه بهذه العبارة: «هذا فصل عن الجراح» (هذا كتاب الجراح) وتبعه ببعض الأحكام الشرعية بخصوص الجراح[4].

ويمكن أن نفترض بأن الخطة التي اتبعت في هذا الفصل عن الجراح لابد أنها استخدمت في موضوعات أخرى كذلك، وهذا بدوره يجعلنا نعتقد أن الوثيقة التي تناولت على الأقل أربعة موضوعات قانونية مثل الدية، الزكاة، الميراث، الضرائب لم تكن مجرد رسالة بل على الأقل كانت كتيباً، إن لم تكن كتاباً.

---

(1) سيرة ابن هشام (961)، جامع بيان العلم (1: 71)، تقييد العلم (72)، الاكتفاء (17 ـ 18)، سنن النسائي (8: 56 ـ 61) في القسامة، الأم (6: 103)، الخراج (42)، الأموال (358 ـ 362)، تاريخ الطبري (1: 1728 ـ 1729)، إمتاع الأسماع (1: 501 ـ 502)، تاريخ بغداد (8: 228)، الموطأ (4: 175 ـ 176) في كتاب العقول.

(2) سنن النسائي (8: 59) في كتاب القسامة، السيرة لابن هشام (961)، الخراج (42)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (105).

(3) القرآن الكريم (المائدة: 1 ـ 4).

(4) سنن النسائي (8: 59) في كتاب القسامة.

وهذا الكتيب الذي ذكرنا كتب على قطعة من الجلد (رقعة من الأدم) ظلت عائلة عمرو محتفظة بها لسنوات عديدة، ويذكر أن الخليفة عمر بن عبد العزيز والذي كان مهتماً بالمحافظة على الوثائق الصحيحة الخاصة بسنة النبي ﷺ والذي كان في مراسلاته مع العائلات المختلفة معروفاً بأنه مهتم بحفظ وامتلاك هذه المخطوطات قد كتب إلى أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم كذلك، واستفسر الخليفة في خطابه عما إذا كان لدى أبي بكر بعض الأحاديث المكتوبة عن النبي ﷺ بخصوص الزكاة[1].

وأرسل الخليفة كتاباً مشابهاً إلى عائلة عمر بن الخطاب، وطبقاً لهذه الروايات فالوثائق المطلوبة وجدت لدى عائلتي عمر بن الخطاب، وعمرو بن حزم[2].

فالوثيقة التي وجدت عند عائلة عمر كانت خاصة بالزكاة والتي أعدها عمر بنفسه لإرشاد الولاة الَّذين عينهم[3].

أما المخطوطة التي وجدت لدى عائلة عمرو فكانت نفس الكتاب الذي أعطاه النبي ﷺ لواليه عمر بن حازم سنة 10 هـ عندما أرسله إلى نجران ليعلم أهل اليمن ويجمع الزكاة منهم.

ولأن محتويات هاتين الوثيقتين كانتا متماثلتين، فقد أصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز نشرة دورية في هذه الناحية بأن الحالات القانونية يجب أن تعالج في ضوء هذه الوثائق المكتوبة[4].

أما الإشارة العارضة إلى كتاب عمرو بن حزم في الرواية السابقة فتشير إلى وجود هذه المخطوطة معه، ويبدو أن هذا الكتاب ظل لدى عائلة عمرو لفترة طويلة لأننا نقرأ بشهادة الزهري بأنه وجد كتاب عمرو عند أصغر أحفاده، وهو أبو بكر وأخذه منه وقرأه[5].

---

(1) سنن الدارقطني ـ باب (زكاة الإبل والغنم).

(2) سنن أبي داود (2: 133) في كتاب الزكاة، وسنن النسائي (8: 59) في كتاب القسامة.

(3) الأموال (362، 363، 366، 379)، وغيرها + سنن أبي داود (2: 133) في كتاب الزكاة.

(4) سنن الدارقطني، باب «زكاة الإبل».

(5) سنن النسائي (8: 59) في القسامة.

ووجدت إشارات عديدة إلى هذا الكتاب في مصادر أخرى كذلك فيقال على سبيل المثال: إن كتاب عمرو بن حزم جاز اعتراف الأئمة الأربعة به وهم (أبو حنيفة، والشافعي، ومالك، وابن حنبل) وكان ينقل باستمرار من جيل إلى جيل مثل كتاب عبدالله بن عمرو بن العاص الذي نقله عمرو بن صهيب على مسؤولية والده ثم جده من قبله[1].

ويقول ابن كثير: «إن هذا الكتاب كان شائع الاستخدام من جانب العلماء القدامى والمحدثين، واعتمدوا على محتوياته»[2].

ويقول يعقوب بن سفيان عن هذا الكتاب: «لا يوجد كتاب على حد معرفتي يعادل في صدقه كتاب عمرو بن حزم، لأن الصحابة اعتادوا أن يشيروا إليه ويتبادلون حوله الرأي» (لو اختلفوا حول الفتاوى الموجودة في هذا الكتاب)[3].

ويستشهد الشافعي برواية تبين أن الفاروق عمر بن الخطاب كان واحداً من الذين فعلوا ذلك، وطبقاً لهذه الرواية، فيذكر أن الفاروق عمر ذات مرة حكم في قضية خاصة بدية قطع الأصابع على أساس حديث للنبي ﷺ يقول: «إن دية قطع الإبهام (15) من الإبل أما السبابة والوسطى فدية كل واحدة منهما عشرة إبل»، ولكن بعد ذلك وجد حديثاً يقول: «إن دية قطع أي إصبع من الأصابع هي عشرة إبل» فعدَّل قراره في ضوء هذا الحديث[4].

والحديث الثاني هذا وجد في الكتاب الذي أعطاه النبي ﷺ لعمرو بن حزم[5].

وهذه الإشارة العارضة إلى كتاب عمر تعطينا دليلاً كافياً بوجود أحاديث مكتوبة لدى عمرو بن حزم.

وبالإضافة إلى الكتاب الذي أشرنا إليه فيما سبق، فكان لدى عمرو كتاباً يحتوي على القواعد الخاصة بالزكاة على الماشية والمحاصيل، وقواعد خاصة بالمغانم، ودية القتيل، والصلاة، وقائمة بالكبائر[6].

---

(1) نصب الراية (3: 342).

(2) تنقيح النظر في علوم الأثر (2: 351).

(3) المصدر السابق.

(4) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى (17 ـ 18).

(5) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ص (18).

(6) طبقات ابن سعد (1: 2: 19)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (110ج).

ووجدت إشارة عابرة إلى هذا الكتاب في رواية تقول: «إن عطاء بن رباح قرأ حديثاً يقول: إن الوضوء باطل بدون مضمضة واستنشاق وذلك في كتاب عمرو بن حزم الذي أعطاه له النبي ﷺ»[1].

وفي الحقيقة فإنَّ عمرو بن حزم جمع حوالي إحدى وعشرين وثيقة رسمية عن النبي ﷺ تسلمها منه من وقت لآخر، وكتب هذه الوثائق بنفسه مع كتاب عن الزكاة أشرنا إليه فيما سبق وحفظت وثائق ونصوص عمرو بطريقة جيدة في كتاب ابن طولون «إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين» في شكل ملحق ونقل عالم شهير في الحديث من «Daybul» (تسمى حالياً Thatta في باكستان) ملخصاً وافياً منسوباً إلى عمرو بن حزم، هذا العالم هو أبو جعفر الديبولي[2].

10 ـ صحف شمعون الأزدي الأنصاري:

إن شمعون أحد الصحابة المؤيدين للكتابة واعتاد أن يكتب على وجهي ورق البردي ويقال: إنه أول من ثنى الورق العريض بضغط الأوراق وحياكتها مع بعضها[3].

ومجموعته المكتوبة من الأحاديث عرفت بالصحف[4].

11 ـ نسخة سمرة بن جندب (المتوفى سنة 59هـ):

يقال أن سمرة بن جندب (المتوفى سنة 59هـ) جمع مجموعة أحاديث في كتاب أسماه: نسخة[5] وعرف أيضاً بصحيفة[6]، ورسالة[7] وكتاب[8] وتسلم هذه المجموعة ابنه سليمان[9] والحسن البصري[10]، وكلاهما نقلا الأحاديث منها.

---

(1) المحدث الفاصل (58أ).

(2) إعلام السائلين لابن طولون (48 ـ 52).

(3) الإصابة (2: 156)، الترجمة رقم (3921).

(4) المصدر السابق.

(5) تهذيب التهذيب (4: 198).

(6) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 10/ 23).

(7) تهذيب التهذيب (4: 236)، ودراسات إسلامية لجولد تسهير (2: 10/ 13).

(8) طبقات ابن سعد (7: 1: 115) نسخة أو رسالة سمرة ذكرت في المصادر، وقد يبدو أنهما مستقلتان، ولكن الأوكد أنهما متشابهتان كما ذكر جولد تسهير.

(9) تهذيب التهذيب (4: 198).

(10) طبقات ابن سعد (7: 1: 115)، تذكرة الحفاظ (2: 268 ـ 289).

ويقال عن سليمان إنه نقل عن والده كتاباً مطولاً = (روى عن أبيه نسخة كبيرة)[1] وفي رواية أخرى رُوي أنه استلم النسخة من والده مكتوبة[2]، أما ابن سيرين الذي أثنى على هذا الكتاب[3] فيذكر أن الرسالة التي كتبها سمرة لأبنائه احتوت أحاديث كثيرة (علم الحديث)[4].

ونقل الحسن البصري أيضاً مجموعة أحاديث سمرة[5].

ويقول يحيى بن سعيد القطان: «إن أحاديث سمرة التي نقلها الحسن البصري يقال إنه نقلها من كتاب»[6].

ويروى أيضاً أن مروان بن جعفر بن سعد بن سمرة تسلم أحاديث سمرة بشكل مكتوب[7].

12 ـ كتب أبي هريرة (م ـ 59هـ):

لقد أتى أبو هريرة من اليمن إلى المدينة، واعتنق الإسلام سنة 7هـ ومنذ ذلك الوقت حتى وفاة محمد ﷺ ظل في صحبة النبي ﷺ وانتهز هذه الفرصة ليجمع الأحاديث ويقول هو عن نفسه أنه كان لديه أكبر عدد من الأحاديث[8].

وأكد النبي ﷺ أيضاً على أن أبا هريرة كان واحداً من أنشط طلاب الحديث[9].

وعلى الرغم من الاعتراف بأنه كان لديه أكبر عدد من الأحاديث إلا أن الآراء تباينت حول مجموعته المكتوبة من الأحاديث.

---

(1) تذكرة الحفاظ (4: 198).

(2) تذكرة الحفاظ (4: 236 ـ 237).

(3) تذكرة الحفاظ (4: 236).

(4) تذكرة الحفاظ (4: 236 ـ 237).

(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 115)، تهذيب التهذيب (2: 267).

(6) طبقات ابن سعد (7: 1: 115).

(7) الجرح والتعديل (4: 1: 267).

(8) يقال إن أبا هريرة روى (5374) حديثاً. انظر: تدريب الراوي (205)، قواعد التحديث (47 ـ 48).

(9) صحيح البخاري (1: 37) في كتاب العلم، و(4: 245) في كتاب الرقاق.

فطبقاً لإحدى الروايات يقال: إن أبا هريرة نفسه أقر بأنه لم يدون الحديث[1]. ويقارن هو نفسه بينه وبين رفيقه عبدالله بن عمرو بن العاص ويذكر أنه قال: «من بين كل صحابة النبي ﷺ لا يوجد شخص واحد نقل أكثر مما نقلت من أحاديث عدا عبدالله بن عمرو بن العاص الذي اعتاد أن يدون الأحاديث بينما لم أقدم أنا على ذلك»[2].

ويذكر في رواية أخرى أنه قال: «لم ندون الأحاديث ولم نُمْلِها»[3].

ويقال أكثر من هذا أن أبا هريرة ومعه مجموعة من زملائه لم يرحب النبي ﷺ بتدوينهم للأحاديث[4].

وكل هذه الروايات تبين أن أبا هريرة لم يكن مؤيداً لتدوين الأحاديث ومع هذا فإننا نجد العديد من الروايات تبين اتجاهه المؤيد لتسجيل أحاديث النبي ﷺ.

فعلى سبيل المثال وجدنا رواية رواها أبو هريرة على مسؤوليته يذكر فيها أنه كان لديه العديد من الأحاديث المكتوبة التي ربما تملأ خمسة أجولة[5]. ويذكر أيضاً أنه كان لديه معرفة بالقراءة والكتابة[6]. بل وتعلم الفارسية[7] والحبشية[8].

وأهم الروايات في هذا السياق وجدت في كتاب جامع بيان العلم لابن عبد البر حيث ذكر أنه ذات مرة كان أبو هريرة قد أخذ حسن بن عمرو بن أمية الضمري لمنزله وعرض عليه العديد من الكتب (كتب كثيرة) تحتوي على أحاديث للنبي ﷺ[9] وذكر أيضاً أنه عرض كتابة الأحاديث على ابن وهب[10].

---

(1) كتاب العلم (مخطوط) لأبي خيثمة زهير بن حرب (11أ).

(2) تقييد العلم (82 ـ 84)، جامع بيان العلم (1: 70)، صحيح البخاري (1: 41) في كتاب العلم، المحدث الفاصل (34ب) ـ 35أ).

(3) جامع بيان العلم (1: 66)، العلم لأبي خيثمة (11أ).

(4) تقييد العلم (33، 35).

(5) حلية الأولياء (1: 381)، المحدث الفاصل (66أ).

(6) تقييد العلم (33 ـ 34).

(7) سنن البيهقي الكبرى (7: 3).

(8) تدوين الحديث (439).

(9) جامع بيان العلم (1: 74)، التراتيب الإدارية (2: 246).

(10) فتح الباري (1: 148).

ويمكن أن نقدم تفسيرين لهذه الرواية المتناقضة المتعلقة بالسجلات المكتوبة لأحاديث النبي ﷺ.

أولاً: إن رواية منع النبي ﷺ أبا هريرة من تدوين الحديث تبدو أنها رواية غير منطقية في ضوء الأحاديث الموثقة التي أعطى فيها النبي ﷺ اهتماماً خاصاً بأبي هريرة، واعترف به كواحد من أنشط طلاب الحديث[1].

وعلى الرغم من هذا فقد فسر دكتور حميد الله هذا التناقض تفسيراً جيداً حيث ذكر أن أبا هريرة جاء من اليمن حيث الكتابة العربية لا تزال في مرحلة الغموض ولم تنتشر بعد، ولأنه تعلم الكتابة العربية مؤخراً، فلا بد أنه بالضرورة كان يرتكب أخطاء ولهذا لم يثق فيه النبي ﷺ من ناحية الكتابة آنئذ.

وأكثر من هذا فلم يكن متميزاً في القرآن، وكان بالكاد يفرق بين كلمات الله وكلمات محمد ﷺ على الأقل في البداية، ومن هنا جاء التناقض، ولكن عندما تغيرت الظروف وأصبح أبو هريرة متقناً للغة العربية، ومتميزاً لدرجة كبيرة في الدراسات الدينية، سمح له بالكتابة[2].

ثانياً: يبدو أن الروايات المتناقضة تمثل مرحلتين في الحياة الأدبية لأبي هريرة، ويمكن تقسيم هاتين المرحلتين إلى:

(1) المرحلة المبكرة.

(2) المرحلة المتأخرة

(1) **المرحلة المبكرة**: تميز أبو هريرة في المرحلة الأولى بذاكرة حافظة قوية، ولكون ثقته كاملة في قوة ذاكرته فقد قرر أن يحفظ كل الأحاديث النبوية في مكان أمين من صدره بدلاً من تدوينها، وهذا لا يعني أنه معادٍ للكتابة، ولقد رأينا أنه حين قارن معرفته بالأحاديث بمعرفة عبدالله بن عمرو بن العاص لم تضعف ثقته بعبدالله لتسجيله الأحاديث، ولكن ذكر ببساطة أنه بينما لم يكتب هو شيئاً كتب عبدالله بن عمرو

---

(1) صحيح البخاري (1: 37) في كتاب العلم، و(4: 245) في كتاب الرقاق، وطبقات ابن سعد (4: 2: 56).

(2) صحيفة همام بن منبه (37).

الأحاديث. وهذه المقولة لا توضح أنه كان كارهاً للكتابة، ولكن نلاحظ أنه يفتخر فقط بذاكرته القوية، ويقر الكتابة في الوقت نفسه.

ربما تكون قصة رفضه إملاء الأحاديث لمروان بن الحكم ولجوءمروان إلى الخداع لكي يسجل لنفسه بعض الأحاديث[1] تنتمي إلى هذه المرحلة المبكرة من نشاطه الأدبي.

وربما يكون معارضة أبي هريرة لإملاء الحديث مردها إلى الخوف من الفاروق الذي حذر من سبقه بعقوبة رادعة[2].

ومع هذا لم يتخل عن إعطاء المزيد من الأهمية للحديث، وعلى الرغم من أمر الفاروق عمر بالتحريم ظل سارياً حتى وفاته، إلا أن أبا هريرة بعد ذلك ركز على الحديث، وعقد المحاضرات، وأقام مجالس للعلم[3].

(2) المرحلة المتأخرة: أما المرحلة الثانية من نشاط أبي هريرة الأدبي فقد بدأت مع ضعف ذاكرته ووفاة الفاروق عمر، فعندما ضعفت ذاكرته ولم يعد هناك خوف من الفاروق عمر فقد فضل أن ينقل الأحاديث كتابة، وربما في أخريات حياته جمع الأحاديث في كتب.

---

(1) وتروي القصة أن مروان وضع مولاه أبا الزعيزعة خلف ستار ثم طلب من أبي هريرة أن يروي له الأحاديث وحين يروي أبو هريرة شفاهةً يكتب مولاه بالمداد الأسود إلى أن دون مجموعة مكتوبة من أحاديث أبي هريرة، انظر: تقييد العلم (41)، سير أعلام النبلاء (2: 431 ـ 432)، الكنى (33)، الإصابة (4: 205)، الترجمة (1190)، تدوين الحديث (81 ـ 82)، و(Papyri 2: 20) وتوضح المصادر أنها كانت مجموعة كبيرة من الأحاديث لأنه يقال أن مولاه كتب مجموعة كبيرة من الأحاديث في ذلك اليوم وربما تكون هذه المجموعة الكبيرة من الأحاديث قد وصلت عبد العزيز بن مروان لأن اهتمامه بالحديث كان يفوق الوصف لدرجة أننا وجدنا هذه المجموعة ضمن قائمته فقد ذكر أنه طلب من أحد أئمة الحديث المشهورين وهو كثير بن مرة أن يسجل له أحاديث الصحابة المشهورين عدا أحاديث أبي هريرة في حين ينسب حميدالله هذه الحادثة إلى عمر بن عبد العزيز، فهذه الرواية تشير إلى أن عبد العزيز بن مروان لابد أنه حصل عليها من والده والذي أخذها بالحيلة التي ذكرناها.

(2) مجلة المنار لمنشئها الشيخ محمد رشيد رضا (10: 849)، تذكرة الحفاظ (1: 7)، المحدث الفاصل (166).

(3) مسند أحمد (2: 275)، تذكرة الحفاظ (1: 31 ـ 35)، سير أعلام النبلاء (2: 433 ـ 434، 436، 440، 443، 444)، و(Papyri (2: 14).

ومن الواضح أن أبا هريرة كان من أنصار تسجيل الحديث وذلك راجع لحقيقة أن طلابه لم يدونوا مجموعات الأحاديث فحسب بل قدموها له للدراسة والفحص وليحصلوا على موافقته بالنقل على مسؤوليته، وفضلاً عن هذا فقد عرفنا أن حلقات دراسة الحديث التي كان يعقدها في المدينة جذبت أكبر عدد من الطلاب الذين قاموا بعمل مجموعات مكتوبة من الأحاديث وذلك من خلال محاضراته[1].

ولهذا فمشاهير العلماء من أمثال همام بن منبه[2] بشير بن نهيك[3]، عقبة بن أبي الحسناء[4]، محمد بن سيرين[5]، وسعيد المقبري[6]، كون هؤلاء جميعاً مجموعة مكتوبة من الأحاديث نقلاً عن أبي هريرة.

وفي ظل هذه الظروف يبدو مقبولاً أن أبا هريرة نفسه كان لديه مجموعة أحاديث مكتوبة. ومن ثم فرواية أنه عرض عدداً من الكتب على حسن بن عمرو بن أمية تبدو صحيحة ولا يمكن رفضها. بل على العكس فالرواية تشير إلى أنه على الرغم من أنه يروي مشافهة أنه كان يملك مجموعة من المخطوطات المكتوبة وهذا واضح من هذا التعليق: «لو سمعتَ (حسن بن عمرو) هذا الحديث مني، فلا بد أنه موجود معي بشكل مكتوب»، وأصبح هذا واضحاً عندما نقرأ الرواية بأكملها لأنه طبقاً لهذه الرواية أنه أخذ

---

(1) مسند الإمام أحمد (2: 275)، تذكرة الحفاظ (1: 31 ـ 35)، سير أعلام النبلاء (2: 434 ـ 435، 436، 440، 443 ـ 444)، الاستيعاب (4: 209)، و(Papyri (2: 14.

(2) لقد عرفت هذه المجموعة في الأحاديث بالـ«الصحيفة» وقد اكتشفت وطبعت من قبل الدكتور/ حميد الله. انظر صحيفة همام بن منبه، طبعة دمشق 1372/ 1953.

(3) لقد جمع الأحاديث في كتاب وقدمه لأبي هريرة طالباً إجازةً بالنقل على مسؤوليته وأعطاه تصريحاً بذلك. انظر: طبقات ابن سعد (7: 1: 162)، العلم لأبي خيثمة (11أ ـ 11ب)، جامع بيان العلم (1: 72)، سنن الدارمي (1: 127)، تقييد العلم (101)، تهذيب التهذيب (1: 470).

(4) عرفت مجموعة أحاديثه باسم النسخة، ونسخه من مجموعة الأحاديث تلك كانت لدى الذهبي. ميزان الاعتدال (7: 85)، الترجمة رقم (5685).

(5) عرفت مجموعة أحاديثه باسم كتاب، ثم وصلت إلى حوزته ثم وصلت إلى يحيى بن سيرين وكانت مكتوبة على ورق وكانت هناك دوائر بعد كل عشرة أحاديث. واحتوت على أقوال متفرقة لأبي هريرة: الإملاء (173).

(6) تهذيب التهذيب (9: 342) الجرح والتعديل (1: 2: 85)، تذكرة الحفاظ (1: 110).

حسن من يده إلى منزله وعرض عليه مجموعة كبيرة من الأحاديث، واحتوت هذه المجموعة أحد الأحاديث في صورة سؤال[1].

وهناك دليل لا يقبل الشك على وجود كتب لأبي هريرة وذلك في مقولته التي قال فيها: «إنني أملك أحاديث مكتوبة تملأ خمسة أجولة»[2] ويبدو أن هذه المقولة قالها في المرحلة الثانية من نشاطه الأدبي عندما فضل الكتابة على الذاكرة.

وفي ضوء هذه الملاحظات يمكن أن نقول: إن أبا هريرة لم يكن أمياً كما ذكر البعض[3] بل كتب الكتب. وقد وضعه (براون) ضمن أحسن المتعلمين في القرن الأول الهجري، ويقول: على الرغم من أن المخطوطات تم إنجازها في وقت مبكر وذلك أثناء القرن الأول الهجري من جانب هؤلاء الرجال من أمثال أبي هريرة، وعبدالله بن عمرو بن العاص، والزهري، والحسن البصري، الذين أمروا في وضع معين في وقت ما بأن هذه المذكرات يجب أن تحرق عند لحظة الموت لأنهم كانوا ينظرون إليها على أنها مجرد وسائل مساعدة للذاكرة[4].

13 ـ كتاب محمد بن عمرو بن حزم (المتوفى سنة 63هـ):

إن محمد بن عمرو بن حزم يعد واحداً من العلماء النابغين وقد وصف بأنه الفقيه المتعلم[5]، ونقل الأحاديث من عمر، وعمرو بن العاص وعن والده ابن حزم الوالي الشهير لنجران[6]. وكان لديه كتاب عن دية القتلى (كتاب في العقول)[7]. ولكن يبدو أنه كان الكتاب نفسه الذي أرسله النبي ﷺ إلى والده عمرو بن حزم[8].

---

(1) جامع بيان العلم (1: 74)، التراتيب الإدارية (2: 246).

(2) حلية الأولياء (1: 381)، المحدث الفاصل (66أ).

(3) Papyri (2: 9, 17, 37, 61)

(4) History of Persia (1: 272).

(5) تهذيب الأسماء والصفات للنووي (1: 1: 89).

(6) تهذيب الأسماء والصفات للنووي (1: 1: 89) أيضاً.

(7) Papyri, 2: 29 N. 229.

(8) سيرة ابن هشام (961)، جامع بيان العلم (1: 71)، تقييد العلم (72)، سنن النسائي (8: 56 ـ 61) في كتاب القسامة، الخراج (42)، الأموال (358 ـ 362)، تاريخ الطبري (1: 1727 ـ 1729)، إمتاع الأسماع (1: 501 ـ 502).

14 ـ صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص (المتوفى سنة 63هـ):

إن عبدالله بن عمرو بن العاص صحابي وعالم لا في العربية فحسب بل استطاع أن يقرأ السريانية[1] وله آراء.مستفيضة عن كتب أهل الكتاب[2]. ويقال أنه كان يقوم بمناظرات دينية مع معتنقي اليهودية[3]، وجمع كتاباً كبيراً في حجمه وأسماه صحيفة يرموكية[4]، هذه الصحيفة تأسست من منطلق دراسته للأدب المسيحي واليهودي[5].

ولأنه مسلم ورع ومثقف فكان مهتماً للغاية بسنة النبي ﷺ .فهو لم يسمع الأحاديث فحسب بل دونها أيضاً. وربما بدأ في تكوين مجموعته الخاصة بالأحاديث بعد أن عرف أن رفقاءه من الصحابة يعملون الشيء نفسه[6].

ومجموعته الشهيرة احتوت على أقوال محمد ﷺ وأفعاله وعرفت باسم الصحيفة الصادقة (السجل الصادق)[7] ويذكر أنه اعتاد أن يسجل كل شيء يسمعه من النبي ﷺ[8]. لدرجة أن بعض أصحابه اعترضوا على تسجيله وقالوا: ما النبي ﷺ إلاّ بشر وليس كل ما يقوله جدير بالتسجيل. وعند سماعه هذا تخلى عبدالله عن الكتابة ولكن عندما استشار النبي ﷺ في ذلك وطلب منه السماح بتسجيل أقواله. قال له النبي ﷺ: دوِّن عني، ما ينبغي لي أن أقول إلا حقاً[9].

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 2: 189).

(2) سنن الدارمي (2: 212)، حلية الأولياء (1: 288)، سير أعلام النبلاء (3: 57)، مسند الإمام أحمد (2: 183، 209، 219، 222)، طبعة شاكر (9: 233 ـ 234)، تفسير الطبري (12: 252 ـ 253)، أسد الغابة (3: 233).

(3) تفسير الطبري (13: 164)، حلية الأولياء (6: 52، 54)، و(Papyri (2: 9

(4) تدوين حديث (67)، صحيفة همام بن منبه (23).

(5) مسند الإمام أحمد (2: 195)، تذكرة الحفاظ (1: 36)، سير أعلام النبلاء (3: 54)، فتوح مصر (1: 35)، تاريخ الطبري (1: 464 ـ 465)، أسد الغابة (3: 233).

(6) المحدث الفاصل (36أ) ومن أجل تفصيل أكثر انظر في الفصل الرابع تحت عنوان: تحديث، تدوين ـ رواية.

(7) طبقات ابن سعد (2: 2: 125) و(4: 2: 8 ـ 9) و(7: 2: 189)، سنن الدارمي (1: 127)، تقييد العلم (84)، سير أعلام النبلاء (3: 58)، المحدث الفاصل (34أ)، المعارف (156).

(8) طبقات ابن سعد (4: 2: 8 ـ 9).

(9) تقييد العلم (79 ـ 81)، المحدث الفاصل (34أ ـ 34ب)، سنن الدارمي (1: 125)، جامع بيان العلم (1: 71)، مسند الإمام أحمد (2: 162 ـ 192، 207، 215).

وهذا التصريح الواضح بدد كل شكوكه وبدأ في تسجيل سنة النبي ﷺ في كتاب (الصحيفة) والذي أسماها هو نفسه (الصادقة)[1].

أما عن شهادته عن مصدر المعلومات في هذه الصحيفة فتأكد أنه سمع ما تضمنته هذه الوثيقة مباشرة من النبي ﷺ، وذكر أنه لم يكن هناك وسيط للكتابة في النقل بينه وبين النبي ﷺ؛ هذا ما سمعته من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه أحداً[2] وأضاف قائلاً: «اعتدت عند سماع أي شيء من النبي ﷺ أن أدونه في كتاب»[3].

وفي رواية أخرى ذكر أن كل ما تحدث به النبي بالإيمان أو الرفض دونته (أكتب ما يقول لا أو نعم)[4].

أما آخر عبارتين لعبدالله بن عمرو بن العاص مع أبي هريرة فهما أن عبدالله اعتاد أن يدون الحديث بينما لم يدونه أبو هريرة[5]، فتشير إلى أن وعاء هذه الأحاديث كانت الصحيفة، وهذا يعني أن صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص كانت من النوع الكبير[6].

وطبقاً لرواية أخرى تقول أنه حفظ ألف حديث[7]. قرئت مرة واحدة ودون كل شيء سمعه من النبي ﷺ[8]، ويمكن أن نستنتج أن الصحيفة التي نحن بصددها احتوت على ألف حديث.

---

(1) طبقات ابن سعد (2: 2: 125)، و(4: 2: 8 ـ 8) و(7: 2: 189)، تقييد العلم (79)، المحدث الفاصل (34أ).

(2) مسند الإمام أحمد (طبعة شاكر) = (9: 233)، تقييد العلم (84)، طبقات ابن سعد (2: 2: 125) و(4: 2: 9) و(7: 2: 189)، وأسد الغابة (3: 234).

(3) تقييد العلم (85).

(4) مسند الإمام أحمد (طبعة شاكر) (1: 172)، وفتوح مصر (طبعة ليدن) = (256 ـ 257).

(5) جامع بيان العلم (1: 70).

(6) لقد احتوى مسند الإمام أحمد برواية عبدالله بن عمرو بن العاص (627) حديثاً. انظر المسند طبعة شاكر الأجزاء (9)، (10)، (11)، الأحاديث من (6477 ـ 7103).

(7) أسد الغابة (3: 233)، حيث استعمل لفظ «مَثَل» للدلالة على الحديث.

(8) تقييد العلم (85).

وظلت هذه الصحيفة محتفظة بها عائلته لفترة طويلة وورثها أولاً حفيده شعيب بن محمد، وبعد وفاة شعيب أخذها عمرو الحفيد الأكبر لعبدالله بن عمرو بن العاص[1]. ونقل عمرو (المتوفى سنة 118هـ أو سنة 120هـ) الأحاديث من الصحيفة ولهذا تعرض للنقد من النقاد الذين لم يوافقوا على روايته للحديث دون سماع مباشر من الشيخ[2]. وعلى الرغم من هذا النقد فإن الأحاديث من هذه الصحيفة كثرت في المجموعة المدونة من الأحاديث.

وفي الحقيقة فإن كل المحدثين اعتنوا بالإسناد من عمرو بن شعيب إلى أبيه، إلى جده، وقد ذُكروا في هذه الصحيفة[3].

وعلى الرغم من أن الصحيفة الأصلية لم تعد موجودة فإن معظم محتوياتها متضمنة في المسند الكبير لابن حنبل في فصل بعنوان مسند عبدالله بن عمرو بن العاص[4].

ويروى عن مجاهد (المتوفى سنة 102هـ) أنه رأى صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص[5].

ويذكر أنها ظلت موجودة حتى عصر عمر بن عبد العزيز، عندما أرسلت نسخة منها ليستخدمها الزهري[6].

ويبدو أن عبدالله استخدم هذه الصحيفة ليملي منها الأحاديث على تلاميذه[7]. ونحن نعرف كما تبين أنهم اعتادوا أن يدونوا ما يملي عليها من الصحيفة[8].

إن هذه الصحيفة حافظ عليها بأمانة شديدة كاتبها عبدالله بن عمرو بن العاص. وذات مرة زاره مجاهد وحاول أن يأخذ الصحيفة من تحت الحصير الذي يجلس عليه

---

(1) تهذيب التهذيب (8: 54).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 29)، الكفاية (207).

(3) تهذيب التهذيب (8: 54).

(4) مسند الأحاديث الإمام أحمد طبعة شاكر المجلدات (9، 10، 11)، الأحاديث (6477 ـ 7103).

(5) طبقات ابن سعد (2: 2: 125) و(4: 2: 8 ـ 9)، أسد الغابة (2: 234).

(6) Papyri (2: 37).

(7) تقييد العلم (85، 182)، تاريخ دمشق لابن عساكر (6: 49).

(8) خطط المقريزي (2: 332).

عمرو (من تحت فراشه)[1]، فمنعه من أن يفعل ذلك مرة ثانية. وعلى الرغم من أنه لم يحرم مجاهداً من أي نصوص، إلا أن هذه الحالة كانت استثناءً عندما منعه من أخذ هذه الصحيفة إما أنه كان يعتبرها كنزاً فواضح من رواية أخرى يذكر فيها أنه اعتاد أن يحفظ الأحاديث المكتوبة في صندوق[2]. ويروى أنه ذات يوم سُئل عن حديث فأخرج الكتاب من الصندوق[3] وروى منه الحديث رداً على السؤال[4].

ووجدت إشارة عارضة أخرى تدل على وجود سجل مكتوب لدى عمرو بن العاص في رواية منسوبة إلى أبي رشيد الحبراني. فيروى أنه ذات مرة جاء عبدالله بن عمرو ابن العاص وطلب منه أن يروي له ما سمعه من النبي ﷺ وسلمه عبدالله كتاباً وصحيفة، تحتوي على أحاديث النبي ﷺ.

وعندما نظر أبو رشيد في هذه الصحيفة وجد من بين ما وجد من أحاديث دعاء في الصلاة (دعاء) يتلى في الصباح والمساء وكان النبي ﷺ علّم هذا الدعاء لأبي بكر بناء على طلبه[5]. وهذه الرواية تبرهن على أن عبدالله بن عمرو بن العاص كان لديه سجل مكتوب عن سنة النبي ﷺ.

أما الدليل الدامغ على وجود صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص فقد برهنت عليه مقولة شهيرة لأبي هريرة حيث أشار إلى أن عمرو بن العاص اعتاد أن يسجل أحاديث النبي ﷺ وقال: «من بين كل الصحابة لا يوجد شخص واحد كان لديه عدد ضخم من الأحاديث أكثر مني عدا عبدالله بن عمرو والذي اعتاد أن يدون الأحاديث ولم أفعل أنا ذلك»[6].

ورأينا أن عبدالله بن عمرو بن العاص اعتاد أن يملي الأحاديث على تلاميذه[7]. ولنأخذ مثالاً على ذلك: يروي أبو سبرة أن عبدالله أملى له حديثاً من مجموعة أحاديثه التي

---

(1) تقييد العلم (84)، المحدث الفاصل (34ب)، أسد الغابة (3: 234).

(2) مسند الإمام أحمد، طبعة شاكر (10: 172 ـ 174)، لسان العرب (15: 273).

(3) ربما أسميت «الصادقة».

(4) لسان العرب (15: 273)، مسند الإمام أحمد طبعة شاكر (10: 172 ـ 174).

(5) تقييد العلم (85).

(6) تقييد العلم (82)، جامع بيان العلم (1: 70)، سنن الدارمي طبعة المدينة (1: 23أ).

(7) تقييد العلم (85، 182)، فتح المغيث للسخاوي (216).

سمعها من النبي ﷺ[1] ويروى أيضاً أن طالباً آخر من طلابه وهو شوفا بن ماتع[2] دون كتابين من إملاء عبدالله بن عمرو[3].

وكانت عملية الإملاء تتم إما من الصحيفة كرد على سؤال أو من بعض السجلات المكتوبة له لأنه يرى أنه كان لديه عدد ضخم من الكتب[4]، ويقال أيضاً أنه جمع الفتاوي عن الخليفة عمر[5].

15 ـ كتب عَبيدة بن عمرو السّلماني (المتوفى سنة 64/ 72هـ):

ينتمي عَبيدة بن عمرو إلى فئة هؤلاء الكتاب الذين أتلفوا مخطوطاتهم خشية أن تصل كتاباتهم إلى يد غير أمينة فتسيء استخدامها، ويقال أن هذا المحدث الكوفي دون الأحاديث في كتب، ولكن عندما اقترب من لحظة الموت طلب مخطوطاته وقام بإزالتها أو محوها وقال: «لقد خشيت أن تصل هذه المخطوطات بعد وفاتي إلى أيد غير أمينة فيحرفوا فيها (فيضعوها في غير موضعها)»[6].

وطبقاً لرواية أخرى، يذكر أنه ترك وصية في هذا الشأن يوصي فيها إما بحرق كتبه وإما بمحوها[7].

وواضح من التقريرين أنه كان لديه أحاديث مكتوبة على الرغم من أنه تخلص من هذه المخطوطات أولاً بأول، ويقال أن عَبيدة الذي وُضِع في قائمة المعارضين لكتابة الحديث[8] قد منع طلابه من تدوين الأحاديث. وهذا النهي لا يعكس شيئاً سوى خوفه

---

(1) مسند الإمام أحمد (10: 28).

(2) مشاهير علماء الأمصار، ص (121)، الترجمة (940).

(3) خطط المقريزي (2: 332).

(4) تذكرة الحفاظ (1: 36)، مسند الإمام أحمد (2: 176).

(5) سنن الدارقطني (453).

(6) طبقات ابن سعد (6: 63)، تقييد العلم (61)، سنن الدارمي (1: 121)، جامع بيان العلم (1: 67)، العلم لأبي خيثمة (9ب).

(7) تقييد العلم (62).

(8) تقييد العلم (45، 46)، طبقات ابن سعد (6: 63)، جامع بيان العلم (1: 67)، سنن الدارمي (1: 120 ـ 121).

الذي أظهره وهو على فراش الموت، ألا وهو احتمال أن يعبث أحد بكتبه، وبسبب هذا الخوف منع (تلميذه) إبراهيم أن يحتفظ بأي كتاب يخصه، أي يخص عبيدة[1].

وهناك احتمال بأن مجموعة أحاديث عبيدة لم تبق لمدة طويلة، ولكن على أي حال فقد دون الأحاديث.

16 ـ كتب عبدالله بن عباس:

ينتمي ابن عباس إلى فئة هؤلاء العلماء المحدثين في الحقبة الإسلامية الأولى، الذين لم يقتصر اهتمامهم على النواحي الدينية فحسب بل على كافة فروع المعرفة. ويعطينا عطاء بن أبي رباح (المتوفى سنة 114هـ) الوصف التالي لابن عباس «صاحب المقدرة الأدبية المتميزة» ويقول: «اعتاد بعض الناس أن يأتوا إلى عبدالله بن عباس لدراسة الشعر، وآخرون لدراسة علم الأنساب، وغيرهم لدراسة تاريخ عرب ما قبل الإسلام».

وكان يحدد أياماً معينة لتدريس موضوعات بعينها. ولهذا فقد خصص يوماً واحداً في الأسبوع لتعليم الفقه، واليوم التالي للتأويل (أي تفسير القرآن) ويوماً ثالثاً للمغازي (غزوات النبي ﷺ) ويوماً آخر للشعر، ويوماً لأيام العرب (تاريخ عرب ما قبل الإسلام)[2].

وبدأ عمله الأدبي بعد وفاة النبي ﷺ[3]. وفي الواقع أنه تفوق في العديد من فروع المعرفة وخاصة القرآن والحديث. وبالنسبة للحديث، عرف بأنه أب لكافة أعمال التفسير[4]. وبقدر اهتمامه بالحديث كان اهتمامه الصادق بحفظ هذه الأحاديث. واعتاد أن يقارن القرآن بالحديث. ويطلب من طلابه إعطاء اهتمام مضاعف لتسجيل الأحاديث. أما بالنسبة للقرآن فقد ذكر أنه قد حفظ وجمع بالفعل (محفوظ. مجموع) فقد كان كل اهتمامه منصباً على الحديث الذي يحتاج إلى جهود دورية لحفظه. ويرى أن رواية الحديث بين

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 63)، سنن الدارمي (1: 120).

(2) طبقات ابن سعد (2: 2: 122)، تاريخ بغداد (1: 175).

(3) طبقات ابن سعد (2: 1: 121).

(4) Papyri (2: 9, 99), GAL (1: 190), GALS (1: 331), Historical Sources (131-132).

الصحابة كانت إحدى وسائل حفظه[1]. وهو نفسه كان جامعاً مجتهداً للحديث والأثر لا من الأنصار فحسب بل من اليهود والنصارى العرب[2].

ولكي يتسنى له سماع الأحاديث من فهم الصحابة اعتاد أن يزورهم في بيوتهم في أوقات يكون الجو عموماً فيها حاراً ومذروراً بالرياح. على الرغم من أن الصحابة من جانبهم كانوا على استعداد أن يذهبوا إلى بيته ويرووا له الأحاديث التي يطلب سماعها. وهم بذلك ينقذون ابن عم النبي ﷺ من وطيس الحرارة وغبار الرياح، ولكنه لم يوافق وكان رده المعتاد «لا، يجب أن آتي أنا إليكم (إذ كنت باحثاً عن المعرفة بحق)[3]. وكان في منتهى الحرص عند قبوله حديثاً من الأحاديث. ولهذا لم يكتف بإسناد واحد فحسب للحديث ولكن كان يبحث عن العديد من الرواة بقدر ما يستطيع لأنها أحاديث للنبي ﷺ. ويقال أنه أحياناً كان يسأل حوالي ثلاثين صحابياً عن حديث بعينه»[4].

وعن هذا المنعطف بحق لنا أن نتساءل: لماذا لم يذكر الحديث في قائمة الموضوعات التي يقال أنه تميز فيها، ولأي هذه الموضوعات خصص الندوات والمجالس الخاصة؟[5].

ولكي نفسر هذا الاعتراض، من الضروري أن نلاحظ أن العلاقة بين الحديث والفقه في فجر الإسلام كانت علاقة وثيقة في تلك الأيام، وكان العلم بالحديث شرطاً ضرورياً للمعرفة بالفقه، ولهذا لم يوجد عالم في الفقه في هذه الفترة دون معرفة صحيحة بالحديث. فالحديث في الواقع لم يشكل أساساً للفقه فحسب، بل في التأويل (وتفسير القرآن) بل وحتى في المغازي[6] وإذا وضعنا دور الحديث في الاعتبار فإن الاعتراض السابق يمكن تفسيره: وفي الواقع لم يكن هناك ضرورة في الرواية السابقة لذكر الحديث

---

(1) تذكرة الحفاظ (3: 965).

(2) Papyri (1: 47 – 48) & (2: 9, 99, 198)

(3) طبقات ابن سعد (2: 1: 121)، السنة ومكانتها للسباعي (76 ـ 77)، جامع بيان العلم (1: 85 ـ 86).

(4) سير أعلام النبلاء (3: 231).

(5) واشتملت القائمة على فروع العلم الآتية الفقه التأويل (تفسير القرآن) المغازي (الحرب) الشعر، وأيام العرب (تاريخ عرب ما قبل الإسلام). انظر طبقات ابن سعد (2: 2: 121 ـ 122).

(6) Papyri (1: 15).

تحديداً، ونحن نتناول معرفة ابن عباس بالفقه، لأن معرفته بالفقه تتضمن بالضرورة معرفته بالحديث.

وعلى الرغم من الروايات التي وصلت إلينا عن كراهية ابن عباس لتدوين الأحاديث[1]. إلاّ أن أغلبية هذه الأحاديث تبين أنه لم يوافق فقط على تسجيلها فحسب، بل قام بنفسه بإملائها لتلاميذه[2]، بل وأكثر من هذا يروى بأنه نصح الناس بأن يقيدوا العلم كتابةً[3]، في الوقت الذي قام هو نفسه بتعيين الكتبة ليسجلوا له الأحاديث[4].

وبالنظر إلى عمله الأدبي، يميل المرء إلى أن ينحي جانباً هذه الروايات التي يقال فيها أنه لم يوافق على كتابة الحديث، ويبدو أن هذه الكراهة كان يقصد بها تحريم تسجيل القرآن والحديث على الصحيفة نفسها خوفاً من أن يختلط كل منهما بالآخر.

ولقد رأينا بالفعل أنه حدد أياماً بعينها لتعليمه موضوعات مختلفة. وعرفنا أن دائرة تعليمه أثناء موسم[5] الحج كانت تزداد اتساعاً[6] بل وحتى غير العرب استفادوا من دروسه من خلال ترجمة المترجمين[7]، وكان حريصاً للغاية على نشر التربية الدينية لدرجة أنه يقال: أنه وضع القيود في قدم تلميذه عكرمة ليعلمه القرآن والسنة[8].

---

(1) تقييد العلم (42 ـ 43)، جامع بيان العلم (1: 64 ـ 65)، كتاب العلم لأبي خيثمة (4أ).

(2) تقييد العلم (102)، المحدث الفاصل (35أ ـ 35ب).

(3) تقييد العلم (92)، جامع بيان العلم (1: 72)، كتاب العلم لأبي خيثمة (11ب).

(4) الإصابة (2: 332)، الترجمة رقم (4781).

(5) ويجب أن تتذكر أن العديد من العلماء اعتادوا أن يعقدوا حلقات للحديث أثناء موسم الحج (أيام الموسم) تذكرة الحفاظ (1: 242). وعلى سبيل المثال فقد حضر هشيم بن بشير (المتوفى سنة 183هـ) دروس الزهري، وأبي الزبير، وعمرو، في مكة وذلك في مناسبة موسم الحج. وأبو حنيفة أيضاً كشاهد عيان كان يعقد حلقات للحديث أثناء موسم الحج. تذكرة الحفاظ (1: 229)، جامع بيان العلم (1: 45).

(6) الاستيعاب (2: 353).

(7) صحيح البخاري (4: 400) في كتاب الأحكام.

(8) طبقات ابن سعد (2: 1: 133).

وفي ضوء هذه الروايات فكان من المتوقع منه أن يترك بعض السجلات المكتوبة في القرآن والحديث.

ويمكن أن نذكر بالنسبة للحديث تفسيره الشهير الذي تسلمه تلميذه «مجاهد بن جبر»[1] وبالنسبة لعادة كتابة الأحاديث فقد عرفنا أنه اعتاد أن يُدَوِّنَ كل شيء يسمعه[2]، وأحياناً كان يسخِّر مولاه لهذا الغرض[3].

ويقال: إنه كون مجموعة من الأحاديث تصل إلى (1660) حديثاً[4]، وبسبب تقدمه في السن، ووهنه حين توفي النبي ﷺ فكان عليه أن يَسْمَعَ من الصحابة لا من النبي ﷺ مباشرة، وطبقاً لإحدى الروايات فقد اعتاد أن يَحْمل ألواحاً خشبية ويدوِّن عليها الأحاديث[5].

وبغض النظر عن تفسيره هذا، فقد ذكرت المصادر مجموعة المصادر التالية له:

أ ـ حمولة جمل من الكتب أو الدفاتر: يقال أن: ابن عباس كان لديه مجموعة ضخمة من الكتب لدرجة أنها كانت تطلب جملاً ينقلها من مكانٍ لآخر[6].

وعلى الرغم من المبالغة إلى حدٍّ ما في هذه الرواية، إلا أننا يمكن أن نعترفَ أنه كان لديه عدد ضخم من الكتب، ولسوء الطالع فإننا لم نعرف موضوعات هذه الحمولة من الدفاتر، ولكن بسبب اهتمامه الخاص بالقرآن والحديث، فيمكن أن نؤكد أن بعض أعمال

---

(1) ويعطينا الطبري تفسيراً عن كيفية تأليف ابن عباس لهذا التفسير ويقول: إن مجاهد بن جبر المتوفى سنة 104هـ وضع الأسئلة لابن عباس، في الوقت الذي يقوم كاتبه بتدوين الإجابات التي يمليها ابن عباس حتى اكتمل تفسير ابن عباس. وعلى الرغم من هذا التفسير يقال إن ابن عباس لم يترك نصوصاً نهائية محددة، وأعمال التفسير التي وضع تحتها اسمه، تشمل أحاديث أضافها تلاميذه من وقت لآخر، وخاصة هؤلاء الذين قاموا بنقل وتحرير هذه الأحاديث. انظر: تفسير الطبري (1: 90) و(193) Papyri (2: 98 – 99), two muquaddima.

(2) طبقات ابن سعد (2: 2: 123)، تقييد العلم (92).

(3) التراتيب الإدارية (2: 247).

(4) تدريب الراوي (205).

(5) طبقات ابن سعد (2: 2: 123)، تقييد العلم (91 ـ 92).

(6) طبقات ابن سعد (5: 216)، تقييد العلم (136). و(167 :2 :2) Ic ...Earliest Biogranhies.

مجموعة التفسير والحديث كانتا ضمن هذه المجموعة من الكتب. وهذه النتيجة استخلصناها في الواقع من حقيقة أن العلماء مثل: عكرمة، وموسى بن عقبة، وغيرهما قد كونوا خلاصات منسوخة من هذه الكتب[1].

ويُروى أن هذه الكتب وصلت إلى تلميذه ومولاه «كريب» الذي أودعهم بدوره عند موسى بن عقبة[2].

ويروى أن علي بن عبدالله بن عباس كان إذا أراد أي كتاب من كتب والده كتب لكريب «أرسل لي كتاب كذا وكذا (صحيفة)، وحينئذٍ ينسخ كريب الكتاب المطلوب ويرسله إلى علي»[3].

ووجدنا إشارات عارضة إلى هذه الكتب في الرواية التالية لعكرمة تلميذ ابن عباس في معرض حديثه عن كتابٍ معين روي أنه قال: «لقد وجدته بين كتب ابن عباس بعد وفاته ونسخته»[4].

ب ـ نسخة الأحكام للإمام علي رضي الله عنه: وكان لديه أيضاً نسخة الإمام عَلّي الخاصة بالأحكام القضائية، والتي رآها معه طاوس[5] ونسخها لأحد تلاميذه[6].

جـ ـ كتبه في حوزة عدد من رجال الطائف: وعندما تقدَّمَ به السن، وضَعُفَ بصره يروى أن بعض رجال الطائف أحضروا له بعض كتبه = (كتب من كتبه)، وقرؤوا له بغرض المقابلة والدراسة[7].

د ـ مجموعة أحاديثه من رافع بن خديج: إن سلمى خادمة النبي ﷺ وزوجة رافع تعتبر شاهد عيان للدلالة على أن عادة ابن عباس في كتابة الحديث أخذها عن زوجها فقد

---

(1) تقييد العلم (136)، طبقات ابن سعد (5: 216).

(2) تقييد العلم (19، 136)، طبقات ابن سعد (5: 216).

(3) تقييد العلم (136)، طبقات ابن سعد (5: 126)، شذرات الذهب (1: 114).

(4) Von Kremeres Edition... Jasb xxv (1856), (211).

(5) صحيح مسلم (1: 7).

(6) المصدر السابق.

(7) الكفاية (384)، سير أعلام النبلاء (3: 238)، جامع الترمذي (13: 326) في كتاب العلل.

قالت: «رأيتُ عبدالله بن عباس يأتي إلى زوجي أبي رافع، حاملاً معه ألواحاً خشبية، ليكتب أحاديث خاصة بأفعال النبي ﷺ»[1].

هـ ـ **كتاب له مع حكم بن مقسم**: يبدو أن السجل المكتوب لأحاديث ابن عباس وَصَلَ إلى «الحكم بن مقسم» الذي يروى عنه بأن مجموعته الكاملة التي نقلها عن ابن عباس باستثناء أربعة أحاديث سمعها شخصياً منه قد نقلها من كتاب[2].

17 ـ **كتاب عبدالله بن عمر بن الخطاب (م ـ 73/ 74)**:

إن ابن عمر كان واحداً من ناقلي الأحاديث الحريصين[3] على الرغم من أنه يقال: إنه كان من المعارضين لكتابة الحديث[4] فإن سيرته في إملاء الأحاديث لتلاميذه تدحض هذا التأكيد[5] لأنه على الأقل قام مولاه نافع[6] الذي أعتقه بتدوين ما يمليه عبدالله بن عمر، وبالإضافة إلى رواية نافع كانت هناك روايات أخرى فعلى سبيل المثال: «سعيد بن جبير»[7] «عبد العزيز بن مروان»[8] «عمر بن عبيد الله»[9] أخذوا الأحاديث عنه كتابةً، أو بشكل مكتوب.

ويبدو أن ابن عمر كان أحياناً يلتزم بنصيحة والده في التخلي عن كتابة الحديث، ولكنه تخلى عن هذه الكراهية في أخريات حياته[10]. ويزودنا الذهبي بمعلومات عن امتلاك ابن عمر لعدد من الكتب[11]، وأحد الكتب التي كانت بحوزته كان كتاب عمر،

---

(1) طبقات ابن سعد (2: 2: 123).

(2) Origin of Writing... Jasb xxv (1856) p. (328).

(3) لم يوافق على نقل الأحاديث بالطريقة التي كانت سائدة وأصر على النقل اللفظي. انظر: طبقات ابن سعد (4: 1: 106).

(4) تقييد العلم (44).

(5) سنن الدارمي (1: 127 ـ 128)، صحيفة همام بن منبه (34)، وكتاب تدوين حديث (71).

(6) تاريخ بغداد (10: 406)، مسند الإمام أحمد (2: 29).

(7) تقييد العلم (43 ـ 44) و(102 ـ 103)، جامع بيان العلم (1: 66)، حلية الأولياء (4: 276).

(8) طبقات ابن سعد (4: 1: 110 ـ 111) حيث ذكر خطأ «هارون» بدلاً من مروان. ولذا لزم التنويه.

(9) مسند الإمام أحمد (2: 45).

(10) تقييد العلم (43 ـ 44)، جامع بيان العلم (1: 66).

(11) سير أعلام النبلاء (3: 160).

الذي رُوي: أن عبده نافع قرأه له عدة مرات[1]، ومما هو جدير بالتذكرة أن هذا الكتاب ظلَّ معه لمدة ثلاثين عاماً[2].

وهناك احتمال أن هذا الكتاب هو الكتاب نفسه الخاص بالزكاة، الذي أعده الفاروق عمر ليكون مرشداً للولاة، والذي عرف في المصادر بكتاب الصدقة[3].

18 ـ صحيفة محمد بن الحنفية (م ـ 73):

لقد عرف ابن الخليفة «الإمام علي» باسم ابن الحنفية، وكان طالباً من طلاب الحديث الذي اعتاد أن يتعلم ويكتب الأحاديث من جابر بن عبدالله[4]. وكان لديه صحيفة (وصفت أيضاً باسم كتاب) والتي نقلها تلميذه عبد الأعلى بن عامر[5].

19 ـ صحيفة جابر بن عبدالله (م ـ 78):

لقد وُضِعَ جابر بين قائمة الصحابة الذين قاموا برحلات مضنية بحثاً عن الحديث، ويروى أنه ذات مرة سافر من المدينة إلى الشام وذلك في رحلة استغرقت شهراً ليسمع حديثاً واحداً من عبدالله بن أُنَيْس الذي يعدّ واحداً من الصحابة[6]، ورحلة أخرى مماثلة قام بها إلى مصر ليأخذ حديثاً من عقبة بن عامر[7].

وكان جابر من المؤيدين لكتابة الأحاديث ولكنه لم يدون مجموعة أحاديثه، بل اعتاد أن يدوِّن الأحاديث لطلابه[8] أثناء حلقات الحديث التي كان يعقدها بانتظام في مَسْجِد المدينة[9]،

---

(1) الأموال (393).

(2) تذكرة الحفاظ (1: 88).

(3) الأموال (362، 363، 366، 379)، وغيرها، سنن أبي داود (2: 133) في كتاب الزكاة، حديث رقم (1570).

(4) تقييد العلم (104).

(5) طبقات ابن سعد (5: 77) و(6: 233) تهذيب التهذيب (6: 94)، الجرح والتعديل في المقدمة (71)، والجرح والتعديل (3: 1: 26).

(6) جامع بيان العلم (1: 93)، صحيح البخاري (1: 31) في كتاب العلم.

(7) معرفة علوم الحديث (8 ـ 9).

(8) تقييد العلم (104).

(9) تهذيب التهذيب (2: 67).

واحتوت مجموعة أحاديثه أكثر من ألف حديث[1]، وصفت في المصادر على أنها صحيفة[2]، واستشهد بها عبد الرزاق في «مصنفه» في فصل «الذنوب»[3].

ويذكر أن الحسن البصري، وقتادة رويا الحديث من الصحيفة[4] وعلى الرغم من أن حجم هذه الصحيفة لم يُحدد في المصادر، ولكن إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الصحيفة قد احتوت أكثر من ألف حديث[5] فلنا أن نسميها مجموعة كبيرة من الأحاديث.

ووجدنا إشارات من حين لآخر لهذه الصحيفة في السير الذاتية لأئمة الحديث، فعلى سبيل المثال: في إشارة إلى السيرة الذاتية لقتادة يقال: «إن قتادة كان يتمتع بأفضل ذاكرة بين أهل البصرة».

وفي معرض اعتزازه وتفاخره بذاكرته القوية[6]، أشار هو نفسه إلى الصحيفة، وقال: «لقد حفظت صحيفة جابر عن ظهر قلب بأفضل مما حفظت الجزء الثاني من القرآن الكريم»[7].

وَوَجَدنا إشارات أخرى إلى هذه الصحيفة في السيرة الذاتية لأبي سفيان الواسطي، إسماعيل بن عبد الكريم الصنعاني (م ـ 210)، وسليمان بن قيس اليشكري، ويقال عن طلحة بن نافع أبي سفيان الواسطي: إن الأحاديث التي رووها عن جابر كانت في الواقع من تلك الصحيفة، وفي السيرة الذاتية لإسماعيل يذكر أن إسماعيل رَوى من هذه الصحيفة[8] «عن جابر»، عن وهب بن منبه الذي رواها بدوره عن جابر[9] أما بالنسبة لسليمان فيقال: أنه حضر مجالس جابر، وكَتَبَ من صحيفته[10].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 142).

(2) الكفاية (506 ـ 507)، دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 10: 23) طبقات ابن سعد (5: 344)، تهذيب التهذيب (4: 215)، والمحدث الفاصل للرامَهْرمُزي (مخطوط)، (46ب).

(3) صحيفة همام بن منبه (27).

(4) جامع الترمذي (6: 52) في كتاب البيوع.

(5) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 142).

(6) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 58)، تذكرة الحفاظ (1: 116).

(7) صحيفة همام بن منبه (27)، التاريخ الكبير للبخاري (4: 1: 186) الترجمة رقم (827).
وقد وردت فيه العبارة هكذا: «لأنا لصحيفة جابر أحفظ مني لسورة البقرة» (المترجم).

(8) الجرح والتعديل (2: 1: 475)، تهذيب التهذيب (5: 27)، الكفاية (507)، ميزان الاعتدال (2: 342)، الترجمة رقم (4012).

(9) تهذيب التهذيب (1: 315 ـ 316).

(10) تهذيب التهذيب (4: 215)، الجرح والتعديل (2: 1: 136).

أما عن أبي الزبير، وأبي سفيان، والشعبي، وقتادة فيستشهد ابن حجر بقول لأبي حاتم الذي يذكر أن هؤلاء جميعاً سمعوا محتويات هذه الصحيفة (صحيفة جابر) ونقلوا منها على مسؤوليته[1].

وهذه الرواية لا توضح وجود هذه الصحيفة مع جابر فحسب، بل تشير أيضاً إلى أنَّه اعتادَ أن يملي الأحاديث منها.

وفضلاً عن هذه الصحيفة، فقد كان عند جابر كتباً عن الحج[2].

20 ـ صحيفة سليمان بن قيس اليشكري (المتوفى سنة 75هـ):

إن سليمان كان من المؤيدين لتدوين الأحاديث[3] ودوَّن صحيفة جابر بن عبدالله[4]. وأحد مجموعات أحاديثه كان كتاباً خاصاً بأمه التي أحضرته إلى ثابت، وقتادة، وأبي بشر، والحسن، وفي حين نقل ثابت حديثاً واحداً من هذا الكتاب نقل الآخرون الكتاب كله[5].

21 ـ كتاب بشر بن نهيك (المتوفى سنة 80هـ):

لقد كان بشر تلميذاً معروفاً من تلاميذ أبي هريرة، وقَدْ جَمَعَ مجموعةً من الأحاديث عن أبي هريرة، ويقال أنه أحضر هذه المجموعة (الكتاب) إلى شيخه يَطْلُبُ منه التصريح بالنقل على مسؤوليته، وأعطى هو نفسه مبرراتٍ لهذه المجموعة المكتوبة من الأحاديث، وقال: «لقد اعتدت أن أدوِّنَ ما أسمعه من أبي هريرة، وكنت عندما أشعر أنني بحاجة إلى رفاقٍ أذهب إلى أبي هريرة ومعي كتابي وأقرأ عليه، ثم أسأله عما إذا كان هذا ما سمعته منه، وحينئذٍ يجيب بالإيجاب»[6].

وتشير الرواية بوضوح إلى كتاب يحتوي على أحاديث النبي ﷺ بحوزة بشر.

---

(1) تهذيب التهذيب (4: 215)، دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 10/ 23).

(2) تذكرة الحفاظ (1: 41)، تهذيب التهذيب (4: 215)، تدوين حديث 68).

(3) تقييد العلم (108).

(4) تهذيب التهذيب (4: 215)، الجرح والتعديل (2: 1: 136)، جامع الترمذي (6: 52) في البيوع.

(5) الكفاية (506).

(6) تهذيب التهذيب (1: 470)، تقييد العلم (101)، سنن الدارمي (1: 127)، جامع بيان العلم (1: 72)، تدوين حديث (65)، كتاب العلم (مخطوط) لأبي خيثمة (11أ ـ 11ب)، طبقات ابن سعد (1: 162)، جامع الترمذي (13: 327)، في كتاب العلل، المحدث الفاصل (36ب).

22 ـ مجلة أنس بن مالك (م ـ 91):

إن أبا حَمْزَةٍ أنس بن مالك المتوفى (سنة 93 هـ) معروف كواحدٍ من أفضل النقلة لأحاديث النبي ﷺ، ويروى عنه أنه ذات مرة سأله أحد الحاضرين عما إذا كان سمع هذا الحديث من النبي ﷺ[1]. وذلك بعد أن روى أحد الأحاديث، وأثار غضبه هذا السؤال، وردَّ عليه بالحجة قائلاً: «أقسم بالله كل ما رويناه عليكم، سمعناه من النبي ﷺ».

وعندما توفي رثاه مورّق (المتوفى سنة 105هـ) متفجعاً على فقده بهذه الكلمات «لقد اندثرت نصف المعرفة اليوم».

وعندما سئل مورّق أن يفسر هذه المقولة قال: «عندما يأتي إلينا شخص من أهل الأهواء ويختلف معنا في متن أحد الأحاديث اعتدنا أن نقول: دعونا نسمع الرواية الصحيحة للحديث، من (أنس) الذي سمعه من النبي ﷺ، الآن بعد موته لم يعد هذا ممكناً»[2].

وكان أنس من المدافعين الأوائل لتسجيل الحديث، أما عن أخذ كلمة «علم» بمعنى حديث فيقول: «إن معرفة «العلم» لدى هؤلاء الذين لم يلتزموا بتدوينه كتابةً لا تعد معرفة»[3] ونصح أولاده قائلاً: «يا بني! قيدوا العلم بالكتاب»[4].

وعندما بلغ أنس سن العاشرة أحضرته أمه، والتي كانت تسمى «أم سليم» إلى النبي ﷺ الذي قبله كغلام يعمل في خدمته[5]. وخَدَمَ النبي ﷺ لمدة عشر سنوات[6] كانت فرصة طيبة ليجمعَ أحاديثه ﷺ[7].

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 13).

(2) تهذيب التهذيب (1: 387).

(3) تقييد العلم (96).

(4) طبقات ابن سعد (7: 1: 14)، البيان والتبيين (2: 22)، جامع بيان العلم (1: 73)، سنن الدارمي (126 ـ 127)، تقييد العلم (96 ـ 97).

(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 12)، الجرح والتعديل في المقدمة (144)، الجرح والتعديل (1: 1: 284)، الإصابة (1: 71)، الترجمة رقم (277)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (37)، الترجمة رقم (215).

(6) جامع الترمذي (13: 224)، في كتاب المناقب.

(7) تقييد العلم (95 ـ 96) و Origin of Writing... Jasb xxv, (1856), p. 319.

ويبدو أنَّه نَجَحَ في استغلال وقته الذي قضاهُ مع النبي ﷺ وكتب الأحاديث وقتما وجد الفرصة سانحة لذلك، ووجدت إشارة عارضة إلى هذه العادة في هذه الرواية «يذكر أنه ذات مرة، روى النبي ﷺ حديثاً في بيت عتبان بن مالك (المتوفى أثناء حكم معاوية). وهذا الحديث حاز قبوله كثيراً لدرجة أنه طلب من ابنه أن يكتب هذا الحديث. ونفذ الابن أمر أبيه»[1].

وفي أخريات حياته زاره بعض الناس وطلبوا منه أن يروي لهم الأحاديث، ويروى أنه أخرج كتاباً (ومجلة[2] ـ كتب ـ صكوك)[3] وقال: «هذه الكتب التي كتبتُ فيها ما سمعته من النبي ﷺ، وقد أعطيت لهم كل هذه الكتب لدراستها والتمعن فيها»[4].

ومن الواضح من هذه الرواية أن أنساً لم يكتب الأحاديث عن النبي ﷺ فحسب بل جمعها أيضاً.

ولأن أنساً كان كاتباً منذ سن العاشرة[5] فعلى هذا تكون مسألة تدوينه لأحاديث النبي ﷺ في سن مبكرة ليس شيئاً غريباً[6]، وكان يقوم بالنسخ بنفسه، ويقال أنه نصح أبناءه: موسى، نضر، وعبدالله بأن يدونوا العلم (الحديث)[7]، وأحياناً كان يقوم بنفسه بكتابة الحديث من أجل أبنائه وتلاميذه[8].

ولأنه عاش حتى نهاية القرن الأول الهجري فقد وجد فرصة طيبة لينشر علم الحديث بين التابعين، ولهذا نجد قائمة طويلة من الطلاب الذين نقلوا عنه وكونوا

---

(1) تقييد العلم (94).

(2) المجلة: وثيقة تحتوي حكمةً، وأي كتاب انظر: تقييد العلم (95) و(Lexicon (1: 2: 438

(3) الصك هو قطعة من الكتابة مسجلة، أو كتاب. انظر Lexicon (1: 4, 1709).

(4) تقييد العلم (95 ـ 96) تاريخ بغداد (8: 259)، تدوين حديث (67 ـ 68)، وأيضاً انظر المحدث الفاصل (34ب).

(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 12).

(6) تدوين حديث (274).

(7) تقييد العلم (96 ـ 97)، جامع بيان العلم (1: 73)، سنن الدارمي (1: 126)، كتاب العلم لأبي خيثمة (10أ)، المحدث الفاصل (34ب)، المصدران الأخيران بدون ذكر الأسماء.

(8) Papyri (1: 48), (2: 118).

مجموعات لهم ومن بينهم يمكن أن نذكر عبدالله بن دينار[1]، إبراهيم بن هُدْبَةَ[2]، كثير بن سليم[3]، إبان بن عياش (المتوفى سنة 138هـ)[4] ثابت البُناني (المتوفى سنة 123 ـ 126هـ)[5].

وبسبب ذيوع صيته ككاتب يذكر أنه في عصور لاحقة وضع عدداً من الناس بعض الأحاديث ونسبوها إليه[6].

وبالإضافة إلى مجموعات أنس في «المجالّ والصكاك» فقد حاز كتيبا عن الضرائب حصل عليه من الخليفة أبي بكر عندما كان أنس والياً على البحرين[7]، وهذا الكتيب الذي احتوى على معدلات الزكاة على الماشية، كان يَحْمِلُ ختمَ النبي ﷺ[8].

وشكك في صحة هذه الوثيقة «جولد تسيهر» على أساس أنَّ تفسير كلمة «زعم» التي وجدت في الإسناد في رواية واحدة من روايات عديدة لهذا الحديث، وصحة هذا النقد يحتاج إلى مناقشة.

---

(1) وتذكر المصادر أنه كتب كتاباً كبيراً عن شيخه. وانظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (10).

(2) كتب نسخة عن أنس. معرفة علوم الحديث (9).

(3) تهذيب التهذيب (2: 57).

(4) لقد رؤي يكتب على الألواح. تقييد العلم (109)، وسنن الدارمي (1: 127).

(5) ارتبط بأنس لمدة أربعين عاماً وكان لديه مجموعة من الأحاديث تصل إلى 250 حديثاً. حلية الأولياء (2: 327) والجرح والتعديل (1: 1: 449).

(6) ومن بين النسخ المزورة يمكن أن نذكر هذه النسخ:

1 ـ مجموعة إبان بن عياش التي كانت تحتوي على 1500 حديث موضوع (انظر ميزان الاعتدال 1: 12)، الترجمة رقم (15)، ويمكن التفرقة بين هذه المجموعة وبين المجموعة الأصلية.

2 ـ مجموعة العلاء بن زيد.

3 ـ مجموعة خالد بن عبيد البصري. انظر: تهذيب التهذيب (3: 105).

(7) تقييد العلم (87)، صحيح البخاري (1: 366 ـ 368) في كتاب الزكاة و(4: 339) في كتاب الحيل، سنن أبي داود (2: 129 ـ 130)، حديث رقم (1567)، في الزكاة، سنن النسائي (5: 18 ـ 23)، في كتاب الزكاة، سنن ابن ماجة (1: 551 ـ 552) في كتاب الزكاة.

(8) تقييد العلم (87)، سنن أبي داود (2: 129)، حديث رقم (1567)، في كتاب الزكاة.

إن المعلومات عن هذه الوثيقة أعطاها لنا من الرواة: حماد بن أبي سليمان[1]، وعبدالله بن المثنى[2] وكلاهما رويا على مسؤولية ثمامة (المتوفى سنة 110 هـ) حفيد أنس بن مالك، ولأن إحدى روايات حماد أدت إلى بعض من سوء الفهم، فمن الضروري أن نلقي الضوء عليها.

إن هذه الرواية التي وُجدَتْ في سنن أبي داود فقط تنصّ على الآتي: «لقد أخذت من ثمامة بن عبدالله بن أنس كتيباً الذي قال (زعم) أن أبا بكر أرسله إلى أنس»[3].

فكلمة زَعَمَ في هذه الرواية جعلت «جولد تسيهر» يستنتج أن حماداً نفسه شَكَّ في صدقِ هذه الوثيقة[4]. وحاول «جولد تسيهر» أن يبرهن بجهد دؤوب على ذلك بالاستشهاد ببعض الأمثلة من مصادرِ أدب ما قبل الإسلام والتي اسْتُخْدِمَ فيها كلمة «زعم» بمعنى شك أو كذب، وعلى الرغم من أنه اعترفَ أيضاً بأن الكلمة التي استخدمها مؤلفو المعاجم وعلماء اللاهوت بمعنى عام، قال: «التي تعني الاقتراب من شيء صادق أو حقيقي»[5]، وبعد إعطاء التفسيرين المؤيدين بالأمثلة، فضل المعنى الأول الخاص بالشك في صدق هذه الوثيقة وتأييده للتفسير الأول كان إلى حد ما موضوعياً، وعلى الرغم من أنه أظهر في بحثه موضوعية كبيرة بإعطاء التفسيرين إلا أنه فَشَلَ في أن يوضح للقارئ لماذا اختار المعنى الأول، وفي الحقيقة، أن التفسير الثاني لا التفسير الأول هو الذي يبدو منطقياً للعقل المنصف، غير المتحيز.

وبدايةً نلاحظ أن الروايات التي وجدت في صحيح البخاري، وفي سنن ابن ماجة، والنسائي لا تعطى على الأقل توضيحاً بأن صحة هذه الوثيقة كانت موضعاً للشك من وجهة نَظَر رواة الحديث، ووجدنا أن النسائي ينقل عن حماد مقولته التي تناولت هذه

---

(1) سنن أبي داود، حديث (1567) في كتاب الزكاة، وسنن النسائي (5: 18) في كتاب الزكاة، وتقييد العلم (87).

(2) صحيح البخاري (1: 366 ـ 368) في الزكاة، و(4: 339) في الحيل، وسنن ابن ماجة (1: 551 ـ 552) في كتاب الزكاة.

(3) سنن أبي داود (2: 129)، حديث رقم (1567) في كتاب الزكاة، وتقييد العلم (87).

(4) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 51 ـ 52/ 58).

(5) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 52/ 59).

الوثيقة بتبجيل، ويروى عن حماد أنه قال: «أخذت هذه الوثيقة من ثمامة الذي حصل عليها من أبي بكر»[1]، ولا يوجد ذكر لكلمة «زعم» في هذه الرواية، ولم نجد هذه الكلمة أيضاً في الروايات التي ذكرها البخاري وابن ماجة، وعليه فالرواية الوحيدة التي وُجِدَ فيها هذا المصطلح الذي أحدث هذا اللبس كان في سنن أبي داود فقط، وذلك. في مقابل الروايات الأخرى التي وجدت بدون هذا المصطلح الذي أَحْدَث اللبس، وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا أساساً للبرهان على صدق هذه الوثيقة[2]..

وعلاوة على هذا يبدو أنه لا يوجد سبب واضح لشك حماد في الوثيقة وخاصة عندما أعطى مزيداً من التفصيل لمحتوياتها ومناسبة كتابتها، رد على هذا حقيقة أنه نفسه كان مهتماً، وتسلَّم بنفسه الوثيقة من ثمامة، كل هذا يبرهن على صدقها وإلا لما طلب هذه الوثيقة، ويظهر أن الشك ليس من حماد[3]، بل من «جولد تسيهر» نفسه الذي شكك في صدق هذه الوثيقة، وفي ضوء الملاحظات السابقة[4] يمكن أن نقول أن كلمة «زعم» التي وجدت في رواية أبي داود يجب أن نتناولها بمعنى قال، وهذا التفسير يُحِلُّ حماداً من مسؤولية الشك في هذه الوثيقة.

وفي الحقيقة لا يوجد سبب للشك في صدق هذه الوثيقة لأنه يبدو أنها كانت نسخة من كتيب النبي ﷺ (كتاب الصدقة) الذي أشرنا إليه فيما سبق[5]، وعند تسلم أبي بكر لهذا الكتاب بعد وفاة النبي ﷺ تصرف طبقاً لأحكامه، وربما نسخ هذه الوثيقة وأعطاها لأنس بن مالك أثناء تعيينه والياً للبحرين[6].

---

(1) سنن النسائي (5: 18) في كتاب الزكاة.

(2) صحيح البخاري (1: 366 ـ 368) في كتاب الزكاة، و(4: 339) في كتاب الحيل، سنن النسائي (5: 18 ـ 23)، في كتاب الزكاة، سنن أبي داود (2: 129 ـ 130)، حديث رقم (1567) في كتاب الزكاة، سنن ابن ماجة (1: 551 ـ 552) في كتاب الزكاة.

(3) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 51/ 58).

(4) انظر في هذا الكتاب الفصل الخامس ـ تحت عنوان كتاب الصدقة.

(5) سنن أبي داود (2: 131) في الزكاة حديث (1568)، سنن الدارمي (طبعة المدينة) = (1: 321).

(6) تهذيب التهذيب (1: 378).

ويبدو أن هذه الوثيقة ظلت عند عائلة أنس إلى أن وصلت إلى حفيده ثمامة بن عبدالله[1] والتي تسلمها منه حماد[2].

وبالإضافة إلى الوثيقة التي ذكرناها فقد تسلَّم أنس عدداً من الأحاديث المكتوبة من زيد بن عكرمة (المتوفى سنة 66هـ)[3] ولأن أنس عُمِّرَ أكثر من الصحابة جميعهم وكان آخر الصحابة الذين توفوا في البصرة[4]، فكان لديه متسع من الوقت لينقل الأحاديث، ولهذا روى عدداً كبيراً من الأحاديث، حَفِظَ معظمها الطيالسي[5] وابن حنبل[6] في مسنديهما.

23 ـ صحيفة سعيد بن جبير (المتوفى سنة 95هـ):

كان سعيد عالماً في التفسير والحديث، ويقال أنه جَمَعَ تفسيراً للقرآن[7] بأمر من الخليفة عبد الملك، وبعد موته، وصل هذا التفسير إلى مكتبة القصر، وظلَّ بها محفوظاً[8]، ويذكر أن عطاء بن دينار المتوفى سنة 126 هـ والذي كان واحداً من رواة هذا التفسير رأى وَقَرأ مخطوطة سعيد في تلك المكتبة[9]. وكان الضحاك بن مزاحم راوياً آخر شهيراً لتفسير ابن جبير[10] الذي عرف في المصادر باسم صحيفة[11].

---

(1) الكفاية (473)، تقييد العلم (87).

(2) الكفاية (473)، تقييد العلم (87)، سنن النسائي (5: 18) في كتاب الزكاة، سنن أبي داود، حديث (1567) في كتاب الزكاة، ص (2: 129).

(3) تهذيب التهذيب (3: 394).

(4) تهذيب التهذيب (1: 378).

(5) مسند الطيالسي (264 ـ 286).

(6) مسند الإمام أحمد (3: 98 ـ 292).

(7) طبقات ابن سعد (6: 179، 186)، تقييد العلم (102 ـ 103).

(8) البيان والتبيين (1: 362)، ميزان الاعتدال (3: 70)، الترجمة رقم (5638).

(9) الجرح والتعديل (3: 1: 332)، ميزان الاعتدال (3: 70)، الترجمة رقم (5638) و(Papyri (2: 99.

(10) طبقات ابن سعد (6: 210).

(11) الجرح والتعديل (3: 1: 332)، ميزان الاعتدال (3: 70)، الترجمة (5638).

وبالإضافة إلى عمله في التفسير كان لدى ابن جبير مجموعةٌ من الأحاديث التي نقلها عن ابن عباس[1]، وابن عمر[2]، وكان جامعاً نَشِطاً للأحاديث لدرجة أنه لم يكتب الأحاديث في كراسات[3] وعلى ألواح[4] فحسب، بل كان في حالة الطوارئ، وعند ندرة مواد الكتابة، يكتب على رحْل الجمل، وعلى سُعُفِ النخل، بل وحتى على نَعْلِ حذائه، وروى هو نفسه أنه أحياناً عندما كان ابن عباس يستطردُ في الرواية يجد نقصاً في مادة الكتابة (مثل الصحف والألواح) كان يسجل على نَعْلِ حذائه، وعلى سُعفِ النخل[5].

ويذكر أيضاً أنه اعتاد أن يدوِّنَ الأحاديث التي يرويها عبدالله بن عمر وهو على ظهر الجمل[6].

ولهذا فالأحاديث التي سجلت على مواد مختلفة، حفظت أخيراً في كتبٍ دائمة. ويتضح هذا من مقولة ابن جبير حين يقول: «كنت أسمع وأنا في طريق مكة ليلاً من ابن عمر وابن عباس حديثاً، فأكتبه على واسطة رحلي، حتى أصبح وأنسخه على ورق الكراسة»[7].

ولهذا فمن الواضح من هذه الروايات، أنه على الرغم من الأحاديث التي سمعها ابن جبير وكانت أحياناً مكتوبة على مواد مختلفة وفي أوراق كبيرة متفرقة، إلا أنها كانت تجمع بعد ذلك وتحفظ في كراسات دائمة. وهذا بدوره يدحض مقولة أن ابن جبير كان

---

(1) تقييد العلم (43، 102)، سنن الدارمي (1: 128)، طبقات ابن سعد (6: 179)، المحدث الفاصل (35ب و36أ).

(2) جامع بيان العلم (1: 66)، تقييد العلم (44، 103)، طبقات ابن سعد (6: 180).

(3) تقييد العلم (44، 102)، طبقات ابن سعد (6: 179)، جامع بيان العلم (1: 66، 73)، سنن الدارمي (1: 128).

(4) تقييد العلم (102).

(5) تقييد العلم (102)، طبقات ابن سعد (6: 179)، سنن الدرامي (1: 128).

(6) تقييد العلم (103).

(7) تقييد العلم (102)، سنن الدارمي (1: 127)، المحدث الفاصل (77ب).

معارضاً لتدوين الحديث[1]، وهذا لا يمكن إثباته لأن ابن جبير قال: «اعتدتُ أن أدوِّن على ألواحي وعلى نعولِ أحذيتي، وعلى سُعف النخل، وفي الصحيفة»[2].

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظَ أن مقولة ابن جبير السابقة ستساعدنا كثيراً في التأكيد على معاني مصطلحات معينة استخدمت في تسجيل الحديث، ويبدو أنه في الوقت الذي كان يستخدم فيه كتاب وصحيفة بمعنى كراسة بغرضِ التسجيل الدائم، فإنَّ مصطلحات أخرى مثل ألواح، رحل، نعل تشير إلى مواد الكتابة التي كانت تستخدم كمسوَّدة، كوسيلة مساعدة للتسجيلِ الدائم.

وفي ضوء هذه النظرة، يمكن أن نقول: أن مجموعة الأحاديث الخاصة بابن جبير والتي تشير على أنها صحيفة كانت إلى حدّ ما كبيرة، وحفظت من أجل الأجيال القادمة.

24 ـ نسخة شهرين حوشب الأشعري (المتوفى سنة 100هـ):

كان شهر بن حوشب معروفاً بأنه فقيه (مشرع)، وقارئ، ونَقَل الأحاديث عن ابن هريرة، وعائشة، وأبي سعيد الخدري، وابن عمر، والكثير من الصحابة[3].

وكان عنده مجموعة كبيرة من الأحاديث، بعضها كان خاصاً بهشام بن حسان[4]، واعتاد أن يُملي الأحاديث على طلابه، ويذكر عبد الحميد بن بهرام الذي نقل نسخة[5] عَنْ شَهْر[6]، بأن شهراً أمْلى هذه الأحاديث عليه[7].

25 ـ نسخة حبان بن جزء السلمي (المتوفى سنة 100هـ):

كان حبان يعد واحداً من الناقلين الثقات، وقد قامَ بنقلِ الأحاديث عن ابن عمر، وأبي هريرة، ونقل عنه أبو أمية: عبد الكريم بن أبي المخارق، وعبدالله بن عثمان، ومطرف ابن عبد الرحمن.. الخ[8].

---

(1) طبقات ابن سعد (6: 179).

(2) تقييد العلم (102 ـ 103)، طبقات ابن سعد (6: 179)، سنن الدارمي (1: 128).

(3) تهذيب التهذيب (4: 369).

(4) تهذيب التهذيب (11: 37).

(5) يقارن مع «كتاب» تاريخ بغداد (11: 59).

(6) الجرح والتعديل (3: 1: 9)، تاريخ بغداد (11: 59).

(7) تاريخ بغداد (11: 59).

(8) تهذيب التهذيب (2: 171).

ويذكر أن مطرف بن عبد الرحمن كان لديه مجموعة مكتوبة من أحاديث مكتوبة لحبان، وعرفت هذه المجموعة باسم «النسخة»[1].

26 ـ نسخة خالد بن معدان القلاعي (المتوفى سنة 103هـ):

إن خالد بن معدان يعدّ أحد العلماء البارزين في الشام، وقد استلم مجموعة ضخمة من الأحاديث من الصحابة التي جمعها في شكل مخطوطة، ووصفت هذه المجموعة بأنها كتاب (مصحف) مجلد بلوحين من الخشب، وملتحمين معاً (كان علمه في مصحف له أزرار وعُرى)[2].

وهذه المجموعة التي عُرفت بالنسخة ورثها تلميذه بشير بن سعد (المتوفى سنة 160هـ)[3]، والذي أعطاها بدوره إلى بقية الوليد (المتوفى سنة 196هـ)[4]، وأعطى بقية شرحاً لمجموعة خالد وقال: «لقد سلمني بشير مصحف خالد بن معدان، والذي كان يضم علمه (الأحاديث) في شكل مخطوطة، مثل القرآن وكان له عُرى وأزرار»[5].

وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين الصحيفة والكتاب من جانب، والصحف من جانب آخر، لقد كان المصحف عبارة عن مجموعة من الأوراق العريضة المطبقة معاً[6].

ويمكن أن نفترض أن مجموعة خالد كانت من النوع الكبير، ووصفت بأن بها أزراراً وعراوي عريضة. ويشير إلى أن المصحف الذي كان يحتوي على العديد من الصفحات العريضة كانت تتطلب أن تضم معاً. وأكثر من هذا، فإنّ خالداً قابل أكثر من سبعين صحابياً[7] فمن المحتمل أنه سمع وكتب منهم عدداً ضخماً من الأحاديث، كون منها نسخة كبيرة الحجم.

---

(1) الجرح والتعديل (1: 2: 268).

(2) تذكرة الحفاظ (1: 87، 166)، تهذيب التهذيب (3: 119)، المصاحف (134 ـ 135) و Papyri (1: 22), (2: 225).

(3) تذكرة الحفاظ (1: 166)، الجرح والتعديل (1: 1: 412)، و(230 – 225 :2) Papyri.

(4) تذكرة الحفاظ (7: 2: 162)، كتاب المصاحف (134 ـ 135)، حلية الأولياء (5: 218)، الجرح والتعديل (1: 2: 351).

(5) كتاب المصاحف (134 ـ 135).

(6) انظر في الفصل الرابع، تحت عنوان «تحديث، تدوين، جمع، رواية».

(7) الإكمال في أسماء الرجال لولي الدين كاتب (593).

27 ـ كتب أبي قلابة (م ـ 104/ 105هـ):

إن عبدالله بن زيد الجرمي، أبا قلابة كان من المؤيدين بشدة لكتابة الحديث، واعتاد أن يقول «لقد فضلت الكتابة خوفاً من النسيان»[1].

وكان يتمتع بسمعة طيبة في معرفته الفقه والحديث، وعلى الرغم من سعة علمه بالأحكام، كان غير مستعدٍ لقبول منصب قضائي له، فقد كانَ يخشى أن يولى القضاء، فترك بيته في البصرة ودخل الشام فكان في الثغور والرباطات إلى أن اعتلَّ علة صعبة[2].

ويذكر أنه كان يملك مجموعةً ضخمة من مخطوطات الحديث، وكانت هذه الكتب متيسرة لتلاميذه ونقلوا منها[3]، ويروى أن جرير بن حازم كواحدٍ من تلاميذه، قَرَأ مجموعات «لأبي قلابة»[4].

وفي أخريات حياته وضع خطةً للتخلص من كتبه، فيذكر أنه وهبها لتلميذه أيوب السختياني (المتوفى سنة 131هـ)[5]، ويروى أنه بعد وفاته تسلم وصية هذه الكتب سليمة تماماً[6].

وتقول المصادر إن المجموعة الكبيرة من كتب أبي قلابة كانت تصل إلى حمولة نصف جمل[7].

واستخدم أيوب بعد ذلك هذه الكتب، وكان دائماً ما يخلط بين الأحاديث التي سمعها من أبي قلابة مشافهةً وبين الأحاديث الموجودة في هذه الكتب الموروثة[8].

---

(1) جامع بيان العلم (1: 72)، تقييد العلم (103)، وانظر أيضاً: المحدث الفاصل (35أ).

(2) مشاهير علماء الأمصار، صفحة (89)، الترجمة رقم (649).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 91، 133 ـ 135) سنن الدارمي (2: 409)، الجرح والتعديل (2: 2: 57 ـ 58)، تذكرة الحفاظ (1: 94 ـ 95)، حلية الأولياء (2: 282 ـ 289) و(5: 355 ـ 356)، والكفاية للخطيب (376).

(4) الكفاية، الموضع السابق.

(5) تذكرة الحفاظ (1: 82)، المحدث الفاصل (51أ)، المعارف (155).

(6) طبقات ابن سعد (7: 1: 91، 135)، (7: 2: 17)، الكفاية (503)، المعارف (155).

(7) طبقات ابن سعد (7: 1: 91، 135)، و(7: 2: 17)، الكفاية (203).

(8) الكفاية (329، 504)، المعارف، ص (155) و(Papyri (230.

وقد استخدم حماد بن زيد تلميذ أيوب هذه الكتب كما ذكر ذلك في المصادر[1].

ولكون أبي قلابة كتبَ الأحاديث للأجيال القادمة[2]، فقد كان يتوخى الحرص لأمانة النقل للخلف، وكان متخوفاً للغاية من أن يُساءَ استخدام هذا الأدب الديني بعد موته، ولكي يضمن عدم العبث بكتبه، تَرَكَ وصيةً في هذا الخصوص بأن تسلم كتبه إلى أيوب، تلميذه المخلص، وإذا لم يكن على قيد الحياة في ذلك الوقت، فليحرقوها، وفي رواية أخرى ليتخلصوا منها[3].

وهذه الرواية السابقة تبين بوضوح اتجاهه في حفظ الأحاديث للخلف، وإن لم يكن مؤيداً لكتابة الحديث ما ترك هذه الوصية.

28 ـ صحيفة الحسن البصري (المتوفى سنة 110هـ):

كان الحسن البصري عالماً شهيراً في عصره[4]، وكان الخليفة عبد الملك يستشيره في القضايا الشائكة مثل ما إذا كان الإنسان مخيراً أم مسيراً، ورسالته في هذه القضية، وكتاب الخليفة معروف ووصل إلينا[5].

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 91)، سنن الدارمي (1: 45، 136، 253) و(2: 223، 236، 311، 434)، جامع بيان العلم (1: 34، 251).

(2) Papyri (2: 52, 230).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 135)، تذكرة الحفاظ (1: 88)، تقييد العلم (62).

(4) لقد نشأ من أسرة عالمة، فأبوه وأمه كلاهما شيخ في مدرسة. انظر Papyri (2: 17).

(5) من الضروري أن نلاحظ هنا أن الرسالة على الرغم من أنها مليئة بالسور القرآنية. إلاّ أنها لا تضم أحاديث خاصة بحرية الإرادة أو بأن الإنسان مسير وهذه الحقيقة ركز عليها الأستاذ شاخت وقدمها كدليل لنظريته عن الأحاديث في هذا الموضوع بالذات وفي الموضوعات الأخرى بصفة عامة، ونظريته قائمة على أن هذا الموضوع لم يطرح للبحث. إلاّ بعد الحسن البصري. ولكن هذا الفرض غير حقيقي ومن السهل دحضه. ففشل الحسن البصري في أن يستشهد بأحاديث عن هذه القضية لا يعني بالضرورة أنه لم يوجد حديث من أي نوع. وفي الحقيقة أن طلب الخليفة من الحسن البصري يشير بحد ذاته أن الخليفة يسلم بوجود مادة للحديث. وما يمكن أن نقوله أن مناقشة هذه القضية العقائدية جديدة إلى حد وأول من طرحها للمناقشة الحسن البصري نفسه والأحاديث في هذا الموضوع الخاص لم تكن معروفة. وبالتالي فهي غير معروفة للحسن البصري وعلاوة على هذا، فلأن الحسن البصري عالم عراقي. فقد عرف أن أهل الشام وخاصة المدرسة المنافسة له لن تقبل الأحاديث الصادرة من مدرسة البصرة المنافسة لها وربما تكون هذه وجهة نظر الحسن في الاقتصار على السور القرآنية وحذف الأحاديث من الرسالة. =

ولكن بغض النظر عن هذه الرسالة، فقد كان عند الحسن العديد من الكتب[1]، وصف أحدها في المصادر «بالصحيفة»[2].

ويبدو أن هذه الصحيفة كانت كتاباً ضخماً يحتوي على العديد من الأحاديث، وهذا الاستنتاج يمكن استخلاصه من وصف الجزء من هذه الصحيفة والذي وجد في كتاب الطبقات لابن سعد.

وسوف نقرأ هنا رأياً لعفّان بن مسلم الذي أعطانا الحجم التقريبي للصحيفة، وقال: «إنها كانت في حجم إبهامين وبنصرين[3] إذا ضممناهما معاً» وبمعنى آخر أنها كانت في قطر خمس أو ست «بوصات».

وكان الحسن مؤلفاً للعديد من الكتب أيضاً ومن بين أعماله الشهيرة يمكن أن نذكر تفسيره للقرآن[4]، مواعظ[5]، مسائل[6]، وكتاب الإخلاص[7].

= وهناك احتمال بأن الحسن تخلى عن الاستشهاد بالحديث ليقنع المعتزلة والقدرية، وهما طائفتان أقاما مناقشاتهما لقضية القضاء والقدر، وربما كان ذلك بناء على طلب عبد الملك نفسه ليدخل معترك هذا الصراع الفكري في الطائفتين المذكورتين، ولهذا حصر الحسن نفسه في دائرة السور القرآنية. واستبعد استبعاداً تاماً الأحاديث من هذا الموضوع لأن الاستشهاد بالأحاديث ربما لا يقنع المعتزلة والقدرية في الشام.

وأخيراً، فالأحاديث في هذه القضية العقائدية كانت نادرة للغاية، وربما لم تصل إلى الحسن في ذلك الوقت. وفي الحقيقة فإن الأحاديث في هذا الموضوع في المجموعة الحالية من الأحاديث يمكن أن تعد على أصابع اليد.

وفي ضوء هذه المناقشة، يمكن أن نقول أن غياب الأحاديث في رسالة الحسن البصري لا يبرهن على عدم وجود أحاديث مكتوبة في هذه الفترة. وما يمكن أن نقوله إما أن الحسن البصري لم يكن لديه أحاديث بخصوص مسألة القضاء والقدر، وإما أنه اقتصر على الاستشهاد بالقرآن فحسب عن عمد.

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 116، 127)، وتقييد العلم (101)، وجامع بيان العلم (1: 74 ـ 75)، والمحدث الفاصل (35أ).

(2) الكفاية (506)، وطبقات ابن سعد (7: 1: 116).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 116).

(4) جامع بيان العلم (1: 74).

(5) Papyri (1: 17).

(6) Papyri (1: 17).

(7) تاريخ بغداد (8: 138).

وكان الحسن البصري عالماً بارزاً في عَصْرِهِ، نَقَلَ العديد من الكتب ومجموعات الأحاديث، من الصحابة[1]، ربما يكون مرد هذا إلى شهرته بمسألة حرية الإرادة. ولم يكتب هو نفسه الأحاديث بل أملاها لطلابه.

أما تفسير القرآن المنسوب إليه، فقد أمْلاهُ على أحد طلابه[2].

ومن بين تلاميذه الذين أخذوا «أحاديث» مكتوبة منه، يمكن أن نذكر، سهل بن حصين بن مسلم الباهلي[3]، حميد الطويل (المتوفى سنة 143 هـ)[4] معاوية بن عبد الكريم الثقفي[5]، خالد العبد[6]، هشام بن حسان الأزدي[7] حوشب بن عقيل[8]، حفص بن سفيان المنقري (المتوفى سنة 130 هـ)[9].

وكان الحسن البصري جامعاً متحمساً للحديث، وحريصاً للغاية في مسائل الأحكام، وحينما كان يشعر بصعوبة في حل المشاكل التشريعية، كان يستشير سعيد بن المسيب عن طريق المراسلة[10]، أما بالنسبة لتلاميذه الخصوصيين فقد اعتادوا أن يحضروا له كتاباتهم، ويقرؤوها عليه[11]. وأحياناً كان يعطي مخطوطاته لتلاميذه لينسخوها، ولقد عرفنا أن حميداً الطويل الذي ذكرنا اسمه استفاد من هذه الطريقة كثيراً[12]. وفي إملائه كان

---

(1) تهذيب التهذيب (2: 267، 269).

(2) جامع بيان العلم (1: 74).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 127).

(4) طبقان ابن سعد (7: 2: 17)، تهذيب التهذيب (3: 39)، ميزان الاعتدال (1: 610)، الترجمة رقم (2320).

(5) تهذيب التهذيب (10: 214).

(6) الجرح والتعديل (1: 2: 364).

(7) تهذيب التهذيب (11: 35).

(8) تهذيب التهذيب (11: 37).

(9) تهذيب التهذيب (11: 39)، طبقات ابن سعد (7: 2: 35).

(10) تذكرة الحفاظ (1: 47).

(11) الكفاية (349)، تقييد العلم (101)، طبقات ابن سعد (7: 1: 126).

(12) طبقات ابن سعد (7: 1: 126).

يملي من كتبه[1] أو عمَّن سبقوه من العلماء مثل سَمُرَة بن جُنْدب، وجابر بن عبدالله[2]، وفي الحقيقة كان يستخدم مخطوطات الأحاديث بتوسع[3] وعلى الرغم من أنه لم يذكر أن مجموعة الحسن البصري الكاملة، باستثناء صحيفة واحدة قد احترقت[4]، فإن هذا قد حدث بمحض إرادته[5].

29 ـ نسخة علي بن يزيد الألهاني (المتوفى سنة 110هـ):

يذكر أن علي بن يزيد الألهاني جَمَعَ الأحاديث في العديد من الكتب[6]، ويقال أيضاً: أن طلابه احتفظوا بالأحاديث في شكلٍ مكتوب، وهذا يوضح أنه اعتاد أن يُملي الأحاديث.

ومن بين هذه المجموعة المكتوبة من الأحاديث يمكن أن نذكر «النسخة» التي نقلها عبيد الله بن زحر[7].

30 ـ نسخة قاسم بن عبد الرحمن الشامي (المتوفى سنة 112هـ):

إن قاسماً واحد من الفقهاء المتميزين في دمشق[8]، وهو أحد العلماء التابعين واعتبره نقاد الحديث من الناقلين الثقات[9].

ومن بين سجله المكتوب في الحديث، كانت هذه المجموعة الضخمة ونسخة كبيرة نقلها تلميذه علي بن يزيد[10].

---

(1) لقد كانت كتبه تتمتع بشهرة واسعة، وظلت متداولة حتى عصر الجاحظ (م ـ 225هـ). انظر: طبقات ابن سعد (7: 1: 115 ـ 116)، و(Papyri (1: 16: 17), (2: 17: 161.

(2) الكفاية (506)، طبقات ابن سعد (7: 1: 116)، تهذيب التهذيب (2: 267، 269)، جامع الترمذي (2: 52) في كتاب البيوع.

(3) تاريخ الطبري (3: 2488 ـ 2493)، خاصة الفقرة (2489).

(4) طبقات ابن سعد (7: 1: 127).

(5) انظر حول الطبري، وأوائل المؤرخين العرب في دائرة المعارف البريطانية (الطبعة التاسعة)، الجزء (23)، ص (2).

(6) تهذيب التهذيب (7: 397).

(7) تهذيب التهذيب (7: 12).

(8) تهذيب الأسماء والصفات (1: 2: 54).

(9) تهذيب الأسماء والصفات (1: 2: 54).

(10) تهذيب التهذيب (7: 396).

31 ـ نسخة عبدالله بن بريدة الأسلمي (المتوفى سنة 115هـ):

نقل عبدالله بن بريدة الأحاديث من والده ومن العديد من الصحابة[1] وكان عالماً متميزاً في مدينة «مرو» (في خراسان) حيث عَيَّنَهُ يزيد بن المهلب[2] قاضياً هناك.

أما بالنسبة لمجموعة الأحاديث المكتوبة. فيذكر أن النسخة التي احتوت على أحاديثه كانت بحوزة حصين بن واقد المروزي (المتوفى سنة 159هـ)، قاضي مرو وربما كان الخليفة هو الذي عيَّن عبدالله في ذلك المنصب[3]. وقد تسلم أيضاً أبو رجاء مطر بن طهمان (المتوفى سنة 119هـ) بعض الأحاديث منه بشكل مكتوب[4].

32 ـ نسخة سليمان بن موسى الأسدي (المتوفى سنة 115هـ):

كان سليمان واحداً من العلماء الورعين في دمشق، وكان رجلاً رفيع القدر والمنزلة بين الفقهاء في الشام[5]. واعتاد أن ينقل الأحاديث من واثلة بن الأسقع (المتوفى سنة 183هـ)[6].

ويروى أنه كان لديه مجموعة من الأحاديث في صحيفة[7]، ولم تذكر المصادر حجم هذه الصحيفة.

33 ـ صحيفة طلحة بن نافع (المتوفى سنة 117هـ):

إن طلحة الذي عرف أيضاً باسم أبي سفيان اعتادَ أن ينقلَ الأحاديث من عبدالله ابن عباس، وجابر وآخرين[8]، ويذكر أن نَقْلَه من جابر كان في الحقيقة من صحيفة، أي من صحيفة جابر[9].

---

(1) الإكمال في أسماء الرجال (608).

(2) مشاهير علماء الأمصار ص (125)، الترجمة (938).

(3) معرفة علوم الحديث، ص (165).

(4) تهذيب التهذيب (6: 158).

(5) مشاهير علماء الأمصار، ص (179)، الترجمة رقم (1415).

(6) تذكرة الحفاظ (4: 226).

(7) ميزان الاعتدال (2: 225)، الترجمة رقم (3518).

(8) تهذيب التهذيب (5: 26)، ميزان الاعتدال (2: 342)، الترجمة رقم (4012)، الجرح والتعديل (2: 1: 475).

(9) ميزان الاعتدال (2: 342)، الترجمة رقم (4012)، الجرح والتعديل (2: 1: 475).

وكان هو نفسه عنده صحيفةً، احتوت على مئة حديث[1] وهذه الصحيفة نقلها الأعمش[2].

34 ـ صحيفة عطاء بن أبي رباح (المتوفى سنة 117هـ):

كان عطاء واحداً من مشايخ التفسير ذائعي الصيت، وعالماً في الحديث أيضاً. وكان واحداً من المعلمين الكبار لأبي حنيفة الذي نَقَلَ عدداً من الأحاديث منه[3]. ويقال أن إسناد أبي حنيفة ـ عطاء ـ ابن عباس كان إسناداً صادقاً وينظر إليه «كالسلسلة الذهبية» «مالك ـ نافع، ابن عمر»[4].

ولقد سمعَ عطاء الأحاديث من الصحابة المشهورين، ونَقَلَ الأحاديث إلى مجموعة من التابعين والعلماء الآخرين. وكان عالماً حافظاً ورعاً لدرجة أنه حَجَّ[5] سبعين مرة، وكان شديد الاهتمام بالحديث، وصحيفته تشهد بذلك وتقول: «لا يوجد من التابعين من هو أكثر اهتماماً بالحديث من عطاء = أكثر التابعين للحديث»[6].

فلم يهتم عطاء برواية الحديث فحسب بل كتبه وأملاه أيضاً[7]، وكان عنده صحيفة، صارت ملكاً لابنه يعقوب بعد ذلك. ووصف يعقوب محتوياتها قائلاً: إنها كانت تحتوي على ما سمعه والدي من صحابة النبي ﷺ[8].

وكان لدى عطاء أيضاً بعض الأحاديث المكتوبة عن علي[9].

---

(1) تهذيب التهذيب (4: 224).

(2) المصدر السابق.

(3) دول الإسلام (1: 74)، جامع الترمذي (13: 309)، في كتاب العلل.

(4) الميزان الكبرى (48).

وانظر: سلسلة الذهب فيما رواه الإمام مالك عن نافع عن ابن عمر من تحقيقنا (المترجم).

(5) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 333).

(6) المصدر السابق.

(7) المحدث الفاصل (35أ ـ 35ب).

(8) تهذيب التهذيب (3: 329).

(9) الجرح والتعديل (130) في المقدمة.

ومن بين الطلاب الذين كونوا مجموعات مكتوبة عن عطاء، معاوية بن عبد الكريم الثقفي[1]، قبس بن سعد[2]، زكريا بن إسحاق المكي[3]، وحوشب بن عقيل[4].

وسَخَّر أيضاً طريقة الكتابة في نقل الحديث. ولهذا يذكر أنه كتب أحاديث قليلة وأرسلها إلى زيد بن أبي حبيب[5].

35 ـ صحيفة وكتاب الزهري (المتوفى سنة 124هـ):

لقد كان الزُّهْري واحداً من أشهرِ العلماءِ في عصره، وله إسهامات طيبة عظيمة الأهمية في مجالات الحديث والمغازي ودراسة الشعر[6] وعلم الأنساب، وقد كرس نفسه لهذه الدراسة من البداية، ومن فَرْطِ اهتمامِهِ بالكتب اضطرت زوجته أن تقول: «إنها كانت تتمنى أن يكون لها ثلاث ضرائر يشاركنها زوجها خيراً من الكتب»[7].

هذا العالم المحدث جمع الكتب عن المغازي، وعلم الأنساب، والحديث، وكتابه عن المغازي[8] وصل إلينا في صورة أسئلة[9]، وأجوبته عنها، وقد تبين أنه كان عملاً مركزاً،

---

(1) تهذيب التهذيب (10: 214).

(2) تهذيب التهذيب (12: 244).

(3) تهذيب التهذيب (3: 329).

(4) تهذيب التهذيب (11: 37).

(5) صحيح البخاري (2: 43) في كتاب البيوع، و(3: 240) في كتاب تفسير القرآن.

(6) يقال إنه حفظ قصائد كثيرة من الشعر ويروى أيضاً أن حلقات الحديث غالباً ما يتبعها محاضرة في الشعر.
انظر: الأغاني (4: 248)، وأوائل المؤرخين (2: 50) باللغة الإنجليزية.

(7) وفيات الأعيان (1: 451)، المختصر في أخبار البشر (1: 204).
هذا الاستياء والغيظ الواضح من مقولة زوجة هذا العالم حول كتب زوجها لا يمكن تصديقه، فمنذ قرنين قبل ابن خلكان (المتوفى 681هـ). كان «الخطيب» البغدادي (المتوفى سنة 463هـ) قد روى مقولة مشابهة عن زوجة زبير بن بكار، عن كتب زوجها، تاريخ بغداد (7: 471).
ويبدو أن «Horovitz» شك في هذه الرواية الخاصة بزوجة الزهري ووصفها بأنها مقولة زائفة، وتبين أنه لا يوجد أي أساس لشك «Horovitz» عن صحة هذه الوثيقة خاصة في وجود رواية مشابهة.
انظر كتاب هروفيتس: Earliest Biographies, Ic, (2: 49).

(8) الجرح والتعديل (3: 1: 38 ـ 39) و(Papyri (1: 17, 76, 88 و(2: 179).

(9) صحيح مسلم (2: 653)، في كتاب الرضاع، وفتوح البلدان (31، 36، 39)، ومسند الإمام أحمد (6: 194 ـ 197)، أنساب الأشراف (1: 286، 445، 549، 550، 552).

ويبدو أن الجزء الأكبر، إذ لم يكن الكتاب كله. قد وجد في عمل من أعمال موسى بن عقبة في هذا الموضوع. وهذه النتيجة تم استخلاصها من مقولة يحيى بن معين الذي ذكر «إن أفضل الكتب عن المغازي هو كتاب موسى عن الزهري»[1].

وكان الزهري أيضاً يعتبر حُجَّةً في علم الأنساب، وجمع كتاباً عن الأنساب بالنسبة لقبيلته[2]، وفضلاً عن هذا فقد جمع بعض المعلومات التاريخية المتعلقة بالخلفاء الأمويين في كتاب، وفي هذا الكتاب سجل مولد ووفاة الخلفاء والفترة التي تولوا فيها الحكم[3]. ووجدت نصوص من هذا الكتاب في السجل الأثري للطبري[4].

أما إسهام الزهري الحقيقي فقد كان في مجال الحديث، فقد اعترفَ به أئمة الحديث كواحد من الثقات الصادقين في الحديث، وقد بدأ اهتمامه بهذا العلم منذ أن بلغ العشرين[5]، وكرس بقية حياته والتي وصلت بعد ذلك إلى خمسين سنة في تعلم، وحفظ، ونقلِ الأحاديث مشافهةً وكتابة[6]، ويقال أنه كان يعقد حلقات دراسة الحديث بانتظام ويجذب أكبر عدد من المريدين[7].

ولكونه من أشد المؤيدين لكتابة الحديث، فقد اعتادَ أن يدوِّنَ كل ما يسمعه[8] على أي مادة للكتابة تكون في متناولِ يده، ويقال: «أنه اعتاد أن يحمل ألواحاً وصحفاً[9] ليسجل الأحاديث وفي الأوقات التي لا تتوافر فيها مادة الكتابة كان يستعير بعضاً منها من مشايخه[10] وأحياناً كان يكتب على نَعْلِ حذائه»[11].

---

(1) تهذيب التهذيب (10: 362).

(2) تذكرة الحفاظ (1: 105)، تاريخ الإسلام (5: 143)، المحدث الفاصل (37ب).

(3) Earliest Biographies... Ic, (2: 49).

(4) تاريخ الطبري (2: 428، 1269).

(5) طبقات ابن سعد (2: 1: 131)، تاريخ الإسلام (5: 138)، المحدث الفاصل (6أ) حيث نقرأ به أنه في زمن التابعين، فإن طالبي تعلم الحديث يبدؤون في سن العشرين.

(6) تذكرة الحفاظ (1: 97).

(7) الكفاية (387 ـ 388)، البداية والنهاية (9: 342، 345).

(8) جامع بيان العلم (1: 73)، تذكرة الحفاظ (1: 103).

(9) تذكرة الحفاظ (1: 103).

(10) تقييد العلم (59)، حيث روي أنه استعار أوراقاً من شيخه الأعرج.

(11) تقييد العلم (107).

إن حرصه الشديد على كتابَةِ الحديث يمكن أن نراها في رواية يتم المقارنة فيها بين عادة أبي الزناد (م ـ 131 هـ) في التسجيل وبين الزهري، فيذكر في هذه الرواية، إنه في حين كان يكتب أبو الزناد في الحلال والحرام، كان الزهري يكتب في كل شيء[1]، وفضلاً عن هذا فيذكر أنَّ الزهري لم يدون أحاديث النبي ﷺ فحسب؛ بل وآثار الصحابة[2] أيضاً، وأكد على هذا «صالح بن كيسان» الإمام الحافظ، المعاصر للزهري، وقد ذكر صالح أنه في الوقت الذي كان يعتبر الزهري أحاديث الصحابة كالسنة ودونها، كنت أعارض كتابتها لأنها بالنسبة لي لا تعدّ سنة، ورغم هذا فقد نَدِمَ صالح في أخريات حياته أنه لم يفعل ذلك وقال: «لقد كتب الزُّهري، ولم أكتب، ولهذا فقد نجح وضيعت!!»[3].

ولأنَّ الزهري نفسه كان مؤيداً للكتابة، فقد اعتادَ أنْ يَنْصَحَ تلاميذه أن يكتبوا الأحاديث، وأصدر تعليماته إلى طلابه أن يحضروا محابرهم في مجالس العلم[4]، وهذا يوضح أنه كان يشجع كتابة الأحاديث، وعبر عن هذا الرأي صراحةً في هذه المقولة «حضور المجلس بلا نسخة ذل»[5].

ولم يحث الزهري طلابه في أن يدونوا الأحاديث فحسب، بل إنه لَعِبَ هو نفسه دوراً هاماً في حفظِ وتوثيقِ الأحاديث أيضاً، فهو لم يُمْلِ الأحاديث إلى تلاميذه وكفى، بل وافق أيضاً على طريقتي المناولة[6] والمكاتبة[7] في نقل الأحاديث.

ونتيجة لهذه السياسة كثرت كمية الأحاديث المكتوبة المتداولة في عصر الزهري.

---

(1) جامع بيان العلم (1: 73).

(2) طبقات ابن سعد (2: 2: 135)، جامع بيان العلم (1: 76 ـ 77)، تقييد العلم (106 ـ 107)، البداية والنهاية (11: 344).

(3) المصادر الأربعة في الحاشية السابقة.

(4) الإملاء (155).

(5) حلية الأولياء (3: 366).

(6) المناولة: أن يعطي الشيخ للتلميذ كتاباً أو صحيفة ليرويه عنه دون قراءة على الشيخ. تدريب الراوي (129)، قواعد التحديث (187 ـ 188)، الكفاية (466).

(7) المكاتبة: تلقي الأحاديث بالمراسلة مقرونة أو مجردة من إجازة الشيخ. تدريب الراوي (129)، قواعد التحديث (187 ـ 188).

وقبل أن نناقش مجموعات أحاديث الزهري، يبدو أنه من المهم، أن ننظر إلى هذه الرواية التي تظهر بوضوح عدم موافقة الزهري على كتابة الأحاديث، والرواية في حد ذاتها مقولة للزهري نفسه:

.. كنا نكره كتابة العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين[1].

هذه المقولة السابقة للزهري قادت «جولد تسيهر»، ومن بعده «Guillaume»، وغيرهما إلى نتائج خاطئة، «فجولد تسيهر» الذي أخذ كلمة كتاب (كتابة) بمعنى الوضع، استنتج أن عدم موافقة الزهري على كتابة الحديث، يشير إلى ضغط الأمويين على وضع الأحاديث بما يخدم أهدافهم[2].

وعلى سبيل المثال، علق «Guillaume» قائلاً: «إذا كنا نحتاج إلى دليل خارجي على وضع الأحاديث في عصر الأمويين، فيكفينا مقولة الزهري الذي قال: «الأمراء أكرهونا على أن ندون الأحاديث»[3].

والنتيجة التي توصل إليها جولد تسيهر و«Guillaume» مبنية على أساس أن هذا الحديث فنده علماء آخرون في حين أن «A. A. Duri» اعتبر هذه الرواية نفسها كاذبة، واستبعدها تماماً قائلاً: «إنها أثر من آثار بعض أئمة الحديث»[4].

أما العالمة المعاصرة «نبيهة عبود» فأصدرت الحكم التالي على هذا الموضوع: «إن الرأي المتسرع الذي توصل إليه: «Sprenger»، و«Muir» وتبعهم «Guillaume»، وآخرون

---

(1) طبقات ابن سعد (2: 2: 135)، تقييد العلم (107)، جامع بيان العلم (1: 76 ـ 77).

وكذلك المصادر الأجنبية التالية:

Mahomet, I, P, XXXIII
MST, II, 38 – 39/47; Al-Zuhri.
BSOAS, XIX, II, 12 Origin of Ueriting..
JASB, XXV, 322, no 71.

حيث إن «Sprenger» قرأ كلمة «أكرهَنَا» كأنها «أكرهْنا»، فأخذ أمارة في حالة الفاعل، وتلك القراءة المغلوطة، قادته إلى تلك المقولة.

(2) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 38 ـ 39/ 47).

(3) Traditions, 50.

(4) الزهري، في Bsoas, XIX, (2: 12).

بأن ضغط الأمويين أجبر الزهري للقيام بأكبر عملية وضع للأحاديث يجب أن نتخلى عنها نهائياً»[1].

وبالرغم من هذا الرأي الحاسم، فإنَّ الرواية يمكن تناولها وشرحها بطرق مختلفة؛ إذ إنه يبدو من مقولة الزهري أنه لم يفعل أي شيء بالنسبة لتلفيق الأحاديث بما يخدم الأمويين، ولكن هذه الرواية تشير إلى مسألة فنية بحتة تتعلق بنقل الحديث، ألا وهي قضية الموافقة أو عدم الموافقة على طريقة المكاتبة في نقل الحديث؛ فالزهري مثله مثل العديد من أصحابه كان مصراً للغاية على أن الأحاديث يجب أن يقرأها الشيخ قبل نقلها إلى تلاميذ آخرين، وبمعنى آخر ما لم يوافق على إعطاء الحديث لطلابه بشكل مكتوب[2]، ولكن عندما أكرهه الخليفة الأموي على عمل مجموعة ضخمة من الأحاديث حتى تصبح معرفة الحديث متيسرة للعامة من الناس، غير سياسته ووافق على كل طرق النقل بما فيها المكاتبة لينشر معرفة الحديث، ولهذا لم نر الخليفة الحاكم يجبر الزهري على وضع الأحاديث، ولكن أجبره على التخلي عن الخط التقليدي، وهو حبس المعرفة عن العامة، وهذا ما قصده الزهري بهذا الضغط من الأمراء في روايته السابقة.

وعلاوة على هذا فكلمة «أكرهنا» والضمير الملحق بها «نا» بصفة خاصة مهم للغاية في مقولة الزهري السابقة، فلأنه استخدم صيغة الجمع، فهو بالتالي يقصد مجموعة علماء الحديث، لا الزهري فقط، لأنه في هذه الحالة كان سيستخدم الضمير «ني» فضمير الجمع «نا» في مقابل ضمير الفرد «ني» له معنى دلالي في هاتين النقطتين الهامتين.

فهو لا يشير إلى الزهري باعتباره أداة طيعة في يد الحكام الأمويين الذي يقال أنهم استغلوه إما في تلفيق[3] الأحاديث أو تشريع وتبرير أفعال معينة لهم[4]. وهذه النتيجة لا

---

(1) Papyri (2: 33, N. 8).

(2) Earliest Biographies... Ic, (2: 47).

(3) على الرغم من أن آراء «جولد تسيهر» و«Guillaume» وجلوم، قد فندها «Horovitz» « Ruth Macken Son». والاتفاق بين «Horovitz» و«Ruth» واضح من تعليق «Ruth» الذي يقول: «على المرء أن يتفق مع «Horovitz» لأنه حين أمر الخلفاء الزهري تخلّى عن تحفظه السابق وأملى الأحاديث. وهذا التجديد لا يدل على وضعه للأحاديث بما يخدم مصالحهم»: Mst 2: 37 – 38/46.

(48) Traditions. Arabic Books, P: 243, Ajsl, III.

(4) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 35 ـ 36 / 44)، و Traditions, (48).

يمكن استنتاجها من المقولة السابقة لأنها لا تشير كما أوضحنا في الضمير المتصل «نا» إلى فرد واحد ألا وهو الزهري، بل إلى مجموعة من أئمة الحديث.

ثانياً: يكشف عن دليل قوي بالنسبة لرسائل عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم والي المدينة في أن يسجل الأحاديث والسنة، وهذه الرواية أيضاً كانت موضع الشك[1] ويبدو أن الزهري في هذه المقولة يشير إلى أمر عمر بن عبد العزيز الذي صَدَرَ إليه أيضاً، ولأنه كتب بالفعل إلى أبي بكر بن حزم وإلى سالم بن عبدالله بن عمر[2] ليسجلا سنة النبي ﷺ، وبالطريقة نفسها طلب من الزهري ومن كثير من العلماء الأكفاء ليكونوا مجموعة أحاديث[3] وهذه الرسالة ومضمونها قد وصفها الزهري نفسه وقال: «لقد أمرنا عمر بن عبد العزيز أن تجمع السنة. وتنفيذاً لهذا الأمر كتبنا الكتب العديدة، وأرسلت نسخاً لأجزاء مختلفة من الدولة»[4].

أما بالنسبة لرسالة عمر بن عبد العزيز فيبدو أن الزهري يشير في مقولته إلى أن هؤلاء الأمراء أجبرونا على تدوين العلم، ولأن الزهري مثله في ذلك مثل بقية العلماء من معاصريه لم يكن مستعداً أن يعطي معرفة جاهزة في شكل مخطوطة مكتوبة كما طلبها الخليفة، فعبر عن مشاعره الداخلية بكلمات «هؤلاء الأمراء أكرهونا».

ولكن تحفظ الزهري هذا لم يستمر طويلاً. ووجدنا أنه ينفذ أوامر عمر ويجمع مجموعة كبيرة من الأحاديث في كتب. وبالإضافة إلى هذا فيروى أن هشاماً (105 ـ 125هـ)[5] أقنعه أن يملي الأحاديث على أبنائه، وعن الإذعان لرغبة هشام في أن ينقل

---

(1) المصدرين السابقين. الأول، صفحة (2: 210 ـ 211/ 195 ـ 196)، والثاني ص (18 ـ 19).

(2) حلية الأولياء (2: 194)، و(5: 248 ـ 286) وتاريخ الخلفاء (231).

(3) حيث يذكر أن عمر بن عبد العزيز قد كتب إلى العلماء في كافة الأقاليم (كتب إلى الآفاق) يطلب منهم أن يبحثوا عن أحاديث النبي ﷺ ويجمعوها. دراسات إسلامية (2: 210/ 195)، فتح الباري (1: 57)، المحدث الفاصل (35ب).

(4) جامع بيان العلم (1: 76)، الأموال (578 ـ 580)، فتح المغيث (239)، السنة قبل التدوين (494).

(5) كان الزهري محدثاً وفقيهاً واعتاد هشام أن يستشيره في الأمور التشريعية وعينه معلماً لأبنائه. انظر طبقات ابن سعد (2: 2: 135)، تذكرة الحفاظ (1: 103)، و(Papyri (2: 33 و(Von Kremer's Edition... JASB, 1856, P (210).

الزهري الأحاديث بشكل مكتوب، سمعنا العديد من الروايات، وطبقاً لإحدى الروايات، يقال أنه أملى مئتي حديث، أو أربع مئة إلى أحد أبناء هشام[1] ويروى أن صهيب بن أبي حمزة كاتب هشام اعتادَ أن يكتب للخليفة نفسه[2].

ويبدو أنه بعد أمر عمر بن عبد العزيز وإقناع هشام له، غير الزهري اتجاهه بالنسبة لكتابة الحديث؛ فلم يُمْلِ الأحاديث بعد ذلك بتوسع كبير فحسب، بل وافَقَ أيضاً على أن يعطي أو حتى يرسل إلى طلابه وإلى المحدثين الآخرين مجموعات كاملة من الأحاديث دون سؤال المتلقين أن يقرؤوا عليه[3].

ولنأخذ مثالاً على ذلك: لقد أرسل عدداً من الأحاديث بشكل مكتوب إلى ابن أبي ذئب[4].

أيضاً أعطى تلميذه ابن جريج جزءاً لينسخَهُ وينقله دون قراءة على شيخه[5].

وفي الحقيقة لم يكن ابن أبي ذئب، وابن جريج من تلاميذ الزهري الذين أخذوا أحاديث مكتوبة لينقلوها على مسؤولية شيخهم فقط، فطلاب العلم مثل: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[6]، يزيد بن أبي حبيب[7]، عبيد الله بن عمر[8]، سفيان بن سعيد

---

(1) تذكرة الحفاظ (1: 110)، البداية والنهاية (9: 342)، المحدث الفاصل (39ب).

(2) تهذيب التهذيب (4: 351 ـ 352)، تاريخ الإسلام (5: 151)، الكفاية (476).

(3) حيث ذكر أن الزهري سلم كتاباً (طوماراً) إلى واحد من طلابه قائلاً: «هذه أحاديثي ـ خذوها عني وارووها (هذه أحاديثي خذها فحدث بها)».

انظر: الكفاية (458)، وتاريخ الإسلام (5: 149)

و(211) Von Kremer's Editions... JASB, 1856, P.

(4) تهذيب التهذيب (9: 305)، الكفاية (443).

(5) في أحد المجالس أحضر ابن جريج أحاديث قليلة مكتوبة على ثلاث صفحات للزهري، وطلب منه الإذن برواياتها.

انظر: تذكرة الحفاظ (1: 161)، الجرح والتعديل (2: 2: 357 ـ 358) تهذيب التهذيب (2: 465) الكفاية (457).

(6) تهذيب التهذيب (6: 24) والجرح والتعديل (2: 2: 226 ـ 267).

(7) تهذيب التهذيب (9: 447)، صحيح البخاري (3: 478)، في كتاب الطلاق.

(8) الكفاية (456، 457، 467).

الثَّوْري[1]، زريق بن حكيم[2]، موسى بن عبيدة الربذي[3]، محمد بن الوليد الزبيدي[4]، جعفر بن ربيعة[5] قد تلقوا جميعاً الأحاديث بشكل مكتوب.

وبالإضافة إلى هؤلاء التلاميذ الذين أرسل إليهم الزهري فإن هناك عدداً آخر: إما نسخوا أحاديثه المكتوبة من صحفه ومخطوطاته، أو دوَّنوا دروسه وقرؤوها عليه[6].

ومن بين هؤلاء يمكن أن نذكر: أولاد الخليفة هشام الذين أملى عليهم 400 حديث[7]، زياد بن سعد[8]، يونس بن يزيد[9]، يحيى بن أبي أنيسة[10]، عقيل بن خالد الأيلي[11]، عبيد الله بن أبي زياد الرصافي[12]، سليمان بن كثير العبدي[13]، شُعيب بن أبي حمزة[14]، موسى بن عقبة[15]،

---

(1) تاريخ الإسلام (5: 149).

(2) صحيح البخاري (1: 277 ـ 288)، في كتاب الجمعة.

(3) تهذيب التهذيب (10: 360).

(4) طبقات ابن سعد (7: 2: 169)، الجرح والتعديل (4: 1: 111 ـ 112)، تذكرة الحفاظ (1: 153 ـ 154).

(5) تهذيب التهذيب (9: 447)، صحيح البخاري (1: 218)، في كتاب الأذان، وسنن أبي داود (2: 309) في كتاب النكاح، الحديث رقم (2084).

(6) الكفاية (387، 456، 457)، حيث قال مالك: لقد رأيت العلم (الحديث) يقرأ على الزهري. انظر الكفاية ص (387).

(7) تذكرة الحفاظ (1: 103 ـ 104).

(8) الجرح والتعديل، في المقدمة (39).

(9) تهذيب التهذيب (4: 307) و(7: 256) و(11: 450 ـ 451).

(10) ميزان الاعتدال (4: 365)، الترجمة رقم (9463).

(11) الجرح والتعديل (3: 2: 43)، تهذيب التهذيب (4: 289)، 7: 42، 256) وسنن أبي داود (4: 231) في كتاب الحدود، الحديث رقم 4488.

(12) طبقات ابن سعد (7: 2: 175)، ميزان الاعتدال (3: 8)، الترجمة رقم (5361)، تهذيب التهذيب (2: 207)، (7: 13)، الجرح والتعديل (2: 2: 316).

(13) تهذيب التهذيب (4: 216).

(14) دون الأحاديث من الزهري من أجل هشام. واتخذ له أيضاً نسخة منها وورثه ابنه. ويذكر أن ابنه عرض هذا الكتاب على أحمد بن حنبل الذي أثنى على هذه المخطوطة لدقة محتوياتها، وتشكيله الجميل للحروف، وتركيزه على صميم الموضوع، وظلت نسخة شعيب حتى يومنا هذا ـ وحفظت في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم مجموع (120) من ص 68 ـ 87. انظر تذكرة الحفاظ (1: 205)، تهذيب التهذيب (4: 351 ـ 352)، الجرح والتعديل (2: 1: 345) الكفاية (476)، و(Papyri (2: 177.

(15) تهذيب التهذيب (10: 361 ـ 362).

مَعْمر بن راشد[1]، إسماعيل بن رافع بن عُويمر[2]، هشيم بن بشير السلمي[3]، أيوب بن موسى[4]، عبد الرزاق بن عمر[5]، عبد الرحمن بن يزيد الدمشقي[6]، عبد الرحمن بن نمرة اليحصبي[7]، عبد الرحمن بن خالد بن مسافر[8].

ووجد عدد آخر من العلماء في كتب الزهري، قد قاموا أيضاً بالاستفادة من كتبه وإن تم ذلك من آنٍ لآخر، وهذه الفئة من العلماء تضم: محمد بن عبدالله، ابن أخي الزهري[9]، معاوية بن يحيى الصوفي[10]، وإسحاق بن راشد الخراساني، وهؤلاء جميعاً وقعت في أيديهم كتب الزهري في أثناء رحلته للقدس[11].

وبسبب انشغال الزهري بكتابة وإملاء الأحاديث، ولحماس طلابه لعمل مجموعة من الأحاديث الخاصة بهم، عُرف الزهري وطلابه باسم «أصحاب الكتب» بل إن حياة الزهري نفسه سميت باسم عصر الكتب[12].

والحقيقة أن ظهور هذا الكم الضخم من مخطوطات الأحاديث[13] في هذه الفترة يرجع إلى استخدام الزهري لكافة وسائل نقل الحديث، ألا وهي: العرض، المكاتبة،

---

(1) الكفاية (411)، الجرح والتعديل في المقدمة (205).

(2) تهذيب التهذيب (1: 296).

(3) احتوى المخطوط الخاص به (300) حديث، انظر: ميزان الاعتدال (4: 308)، الترجمة (9250)، تهذيب التهذيب (9: 60).

(4) صحيح البخاري (2: 440 ـ 441) في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(5) الجرح والتعديل (3: 1: 39).

(6) تهذيب التهذيب (6: 295).

(7) تهذيب التهذيب (6: 287 ـ 288).

(8) تهذيب التهذيب (6: 165).

(9) الجرح والتعديل في المقدمة (260).

(10) تهذيب التهذيب (10: 220).

(11) Papyri (2: 182) انظر: تاريخ ابن عساكر (2: 438).

(12) Papyri (2: 35) بالرجوع إلى تاريخ ابن عساكر (6: 379).

(13) تذكرة الحفاظ (1: 149 ـ 151). 184 :2.

المناولة، الإجازة بل وحتى الوجادة[1]. ونتيجة كفاءة الزهري فقد تم إعداد عدد كبير من الطلاب من خلال هذا الكم الهائل من المخطوطات مثل: الصحيفة، النسخة، الكتاب، الجزء، سواء أكانت هذه المخطوطات كبيرة أو صغيرة، ولهذا لم يكن بمستغرب بالنسبة لنا عندما روي عن الإمام مالك قوله: «كان عندي سبعة صناديق مليئة بأحاديث الزهري».

وبنظرة فاحصة على العدد الضخم من التسجيلات المكتوبة لتلاميذ الزهري، سيتضح أن الزهري كان عالماً مكرساً حياته لتسجيل الأحاديث لم يرو الأحاديث مشافهة فحسب، بل أملاها على طلابه لحفظها في كتب، وتشهد المصادر بكثير من الصحف، والأجزاء، والنسخ المنسوبة إلى الزهري وأكثرها شُهْرَةً ما يلي:

1 ـ «جزء» ناوله لابن جريج[2].

2 ـ الصحيفة التي أعطيت لعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي والمرفق بها موافقته على نَقْلِ الأحاديث على مسؤوليته[3].

3 ـ النسخة التي كانت بحوزة عبد الرحمن بن نمرة اليحصبي[4].

4 ـ الكتاب الكبير الذي كان بحوزة عبد الرحمن بن يزيد الدمشقي[5].

5 ـ الصحيفة التي كانت تحتوي على ثلاث مئة حديث كتبها هشيم بن بشير السلمي من الزهري وهو بمكة[6].

6 ـ صحيفة كانت ملكاً لسليمان بن كثير العبدي[7].

7 ـ صحيفة سلمت إلى عبيد الله بن عمر لينسخها وينقلها[8].

---

(1) للتفريق بين هذه المصطلحات انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب، تحت عنوان: الحديث ومشتقاته.

(2) تهذيب التهذيب (2: 465)، الجرح والتعديل (2: 2: 357 ـ 358).

(3) تهذيب التهذيب (6: 241)، الكفاية (460).

(4) تهذيب التهذيب (6: 287 ـ 288).

(5) تهذيب التهذيب (6: 295).

(6) تهذيب التهذيب (9: 60)، ميزان الاعتدال (4: 308)، الترجمة رقم (9250).

(7) تهذيب التهذيب (4: 216).

(8) الكفاية (467).

8 ـ نسخة كانت ملكاً لزكريا بن عيسى[1].

9 ـ الصحيفة التي كانت تحتوي على ثلاث مئة حديث، والخاصة بالزهري نفسه[2].

10 ـ كتاب كان بحوزة إبراهيم بن الوليد وأحضره للزهري. وقرأه عليه ليسمح له بنقله على مسؤوليته[3].

ولكي يتسنى لنا أن نكوّن فكرة واضحة عن مجموعات مخطوطات الأحاديث الضخمة للزهري يجب أن يضع المرء في اعتباره الفترة الطويلة التي استمر فيها النشاط الأدبي في ذلك الوقت، فنحن نعرف أنه كان من المؤيدين للحكام الأمويين من عصر عبد الملك[4] حتى وفاته في نهاية حكم هشام الذي استمر في الحكم لفترة طويلة[5]، وعلى مدار هذه الفترة التي امتدّت لحوالي (45) سنة[6] كان منصرفاً لكتابة، وإملاء الأحاديث، وأدى هذا إلى تراكم عدد ضخم من مخطوطات الأحاديث، وبتشجيع معظم الحكام الأمويين وإقناعهم له وبخاصة عمر بن عبد العزيز وهشام جعل مهمته أسهل، وأصبح الزهري مؤلفاً لأكبر عدد من الكتب.

وذُكر أن معظم مخطوطات الزهري كانت في مكتبة قصر هشام، أما عن حجم مجموعة كتب الزهري فيصفها تلميذه «معمر بن راشد» قائلاً: «كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد، فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزانة الدولة، من علم الزهري»[7].

---

(1) Papyri, (2: 182).

(2) تاريخ بغداد (14: 87).

(3) الكفاية (388)، دراسات إسلامية لجولد تسيهر ص (2: 38 ـ 47).

(4) أما عن التاريخ الذي دخل فيه الزهري بلاط عبد الملك فهو غير معروف، وأقوى الاحتمالات أنه التحق بالقصر في الفترة التي كان فيها هشام بن إسماعيل والياً على المدينة من (82 ـ 86)هـ انظر: طبقات ابن سعد (2: 2: 135)، و(7: 2: 157)، حلية الأولياء (3: 367 ـ 369).

(5) تاريخ الإسلام (5: 140).

(6) حلية الأولياء (3: 362).

(7) طبقات ابن سعد (2: 2: 136)، حلية الأولياء (3: 361)، تذكرة الحفاظ (1: 106)، Papyri (1: 23), (2: 181).

Earliest Eiographies... Ic, II, 48.

تاريخ الإسلام (5: 141).

وبسبب شهرة الزهري كمحدث وفقيه، فيمكن أن نتوقع أنّ معظم الكتب في تلك المجموعات تناولت الحديث والفقه.

36 ـ كتاب خالد بن أبي عمران (م: 125/ 129):

لقد ذكر أن العالم التونسي «خالد بن أبي عمران» كان عنده مجموعة كبيرة من الأحاديث المكتوبة التي نقلها سليمان بن عبدالله بن عمر (م ـ 106هـ) وسليمان بن يسار (م ـ 107هـ). وقاسم بن محمد بن أبي بكر المتوفى سنة 108هـ[1].

وقصة كتابة خالد لأحاديث سليمان شيقة للغاية، ويذكر أنه زار علماء المدينة وطلب منهم أن يملوا عليه أحاديث النبي ﷺ، وبسبب كراهيتهم لكتابة الأحاديث[2] في ذلك الوقت رفضوا الاستجابة لرجائه، وأكرههم على أن يملوا عليه الأحاديث بتهديدهم بأنه سيرجع إلى بلده ويتهم بعض العلماء في مدينة النبي ﷺ بحرمان الآخرين من المعرفة الدينية والأحاديث النبوية[3].

فلم يكن خالد يملك أحاديث مكتوبة فحسب، بل استخدم طريقة المكاتبة في نقل الأحاديث للآخرين، ولهذا نذكر أن يحيى بن سعيد الأنصاري استلم بعض الأحاديث منه بشكل مكتوب[4].

37 ـ صحيفة بكر بن وائل بن داود (المتوفى سنة 130هـ):

كان بكر واحداً من المؤيدين لكتابة الحديث، واحتفظ ببعض الأحاديث في صحيفة كانت عند والده[5] ولما توفي وتركها[6]، ذكر أن والده نَقَلَ الأحاديث من الصحيفة[7].

---

(1) الجرح والتعديل (1: 2: 345)، Papyri (1: 22), (2: 214)

(2) ويجب أن نلاحظ أن كلا من قاسم وسليمان تخليا عن نظرتهما هذه بعد ذلك بل ووافقا على إملاء الأحاديث لتلاميذهم.

انظر: الجرح والتعديل (1: 2: 345)، المحدث الفاصل (63ب)، تهذيب التهذيب (12: 39) و Papyri (1: 22), (2: 13, 43, 147 – 198, 214).

(3) Papyri (2: 13, 43)

(4) تاريخ الطبري (3: 2374)، المحدث الفاصل (48ب).

(5) الكفاية (506).

(6) تهذيب التهذيب (1: 488).

(7) الكفاية (506) وقد مات بكر قبل والده، وقد أخذ والده صحيفته ورواها. (المترجم).

38 ـ صحيفة همام بن منبه (المتوفى سنة 131هـ):

كان همام واحداً من تلاميذ أبي هريرة، وقد جَمَعَ عدداً ضخماً من الأحاديث من شيخه في الصحيفة[1]، وقد حفظها ونقلها تلميذه: مَعْمر بن راشد، الذي بدوره نقلها للجيل التالي، وذلك عندما حفظها عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري (المتوفى 211هـ) منفصلة عن مصنفه الخاص[2]، ثم تسلمها بعد ذلك تلميذاه، وهما: أحمد بن حنبل، وأبو الحسن أحمد بن يوسف السلمي، وفي حين ضمها الإمام أحمد إلى مسنده[3]، نقلها أبو الحسن للجيل التالي، وهذا النقل المكتوب بحرص ونقاء استمر على مدار عدة أجيال، حتى اكتشف سنة 1933م وذلك لأول مرة، وفي سنة 1953 أعاد نسخها ونشرها العالم المعاصر محمد حميد الله[4].

وكان همام حريصاً للغاية على القراءة منذ البداية، ونحن نعرف أنه اعتاد أن يشتري الكتب[5] لأخيه. وهب بن منبه المعروف بكتاباته الكثيرة[6]. وربما رد هذا إلى معرفته للقراءة والكتاب، وإرادته وحبه للسنة لدرجة أن هماماً دَوَّن الأحاديث التي رواها أبو هريرة، وجمعها في صحيفة، وهذه الصحيفة التي كانت تحتوي على (138) حديثاً سميت «بالصحيفة الصادقة»، ومن المحتمل أن هذه الصحيفة سميت بهذا الاسم على غرار صحيفة «عبدالله بن عمرو بن العاص» «الصحيفة الصادقة».

وفي حين وجدت أحاديث صحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص متفرقة في مجموعة أعمال الأحاديث الصحاح[7]، وأعمال أخرى، وجدت مجموعة أحاديث هذه الصحيفة كاملة في مسند ابن حنبل[8].

---

(1) مسند أحمد (2: 312 ـ 318)، تذكرة الحفاظ (1: 95)، حيث «وصفها كأنها نسخة مشهورة».

(2) الكفاية (321)، صحيفة همام بن منبه (44).

(3) المسند (2: 312 ـ 318).

(4) صحيفة همام بن منبه، طبعة دمشق (1372/ 1953).

(5) ومن غير المؤكد: إذا كانت هذه الكتب باللغة العربية والاحتمال الأكبر أنها لم تكن كذلك.

(6) طبقات ابن سعد (5: 359)، تهذيب التهذيب (11: 67).

مصادر الشعر الجاهلي (150)، Med. Islam (242) Papyri (2: 6) والسيرة طبعة (Guil) حيث رجع إلى كتاب المبتدأ وكتاب المغازي.

(7) تذكرة الحفاظ (1: 95).

(8) مسند الإمام أحمد (2: 312 ـ 318).

ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى تعليق «محمد حميد الله» في أعقاب اكتشاف صحيفة همام، حيث يقول: «يمكن أن نؤكد أبعاد اكتشاف صحيفة همام» على أن الخسارة الواضحة للأعمال المبكرة مثل مجموعات أنس وعبدالله بن عمرو بن العاص لم تكن كبيرة؛ لأنها في الحقيقة حفظت بكاملها في فصول مختلفة في المسند الكبير لابن حنبل[1]، ويضيف: بأن هذا يبين كيف أن أعمال عصر النبي ﷺ والصحابة تضمنت في الأعمال الكبيرة لابن حنبل، واتباع التابعين حفظت في الخلاصة الوافية الكبيرة لابن حنبل، البخاري، مسلم... الخ وأصبحت الأعمال المبكرة عملياً غير ضرورية[2].

39 ـ صحيفة علاء بن عبد الرحمن (50 ـ 139):

تمتع علاء بالشهرة نفسها التي حاز عليها الزهري كعالم من أهل المدينة، وقد جَمَعَ الأحاديث في الصحف، وعلى الرغم من أنهُ عُمِّرَ أكثر من الزهري، فإن عمله الأدبي لم يبدأ إلا مع بداية منتصف القرن الأول الهجري كما توضح ذلك سيرته الذاتية.

ويبدو أن حَفِظَ الأحاديث من أجل الأجيال القادمة، لأنه أراد أن ينقل صحيفته في كتيب واحد لا في أجزاء، واعتاد أن يقول لهؤلاء الذين يرغبون في نسخ أحاديثه من الصحيفة:

«إما أن تنسخوها بأكملها أو لا تنسخوها على الإطلاق»[3].

وكان يعتبر محدثاً مجمعاً على توثيقه في المدينة حيث كانت كتبه تتمتع بشهرة عظيمة[4].

ونقل روح بن القاسم (المتوفى سنة 141هـ) نسخةً منها، وهي التي أصبحت بعد ذلك ملكاً لزيد بن زريع[5].

40 ـ صحيفة حميد الطويل (المتوفى سنة 142هـ):

كان حُمَيْد عالم البصرة يملك صحيفة نسخها من مخطوطة الأحاديث للحسن البصري[6]، وعن الأسباب التي جعلته ينقل من هذه الصحيفة (التي استعارها ونسخها

---

(1) محمد حميد الله (Early History of Compilation) of Hadith Islamic Review. May 1949. P: 25.

(2) المصدر السابق.

(3) المعارف (168).

(4) تهذيب التهذيب (8: 187).

(5) الكفاية (321).

(6) طبقات ابن سعد (7: 1: 12)، (2: 20)، تقييد العلم (101)، تهذيب التهذيب (3: 39)، ميزان الاعتدال (1: 610)، الترجمة رقم (2320).

من الحسن) يبدو أنها كانت مجموعة كبيرة إلى حد ما، وذكر أنها كانت مخطوطة في حجم إبهامين وسبابتين مضمومتين معاً[1].

ويذكر أن حميداً نَقَلَ الأحاديث من عكرمة (المتوفى سنة 105هـ، أو سنة 107هـ) تلميذ ووريث الميراث الأدبي لعبدالله بن عباس[2].

41 ـ صحيفة هشام بن عروة (المتوفى سنة 146هـ):

كان هشام تلميذاً لعبدالله بن عمرو، وعبدالله بن الزبير وكان من المؤيدين لكتابة الحديث ونصحه والده (ومعلمه في الوقت نفسه) بألاَّ يدون الأحاديث فحسب، بل يراجع المادة المكتوبة[3]. ويروي هو نفسه أنه ذات مرة طلب منه والده أن يدوِّن كل ما يقع تحت يده من أحاديث ولما ردّ عليه بالإيجاب، سأله والده ما إذا كان قد راجع ما كتبه فرد بالنفي، وعند سماع رده علق والده قائلاً: «كأنك ما دونتها»[4] ومعنى هذا أن التدوين بدون مراجعة غير صحيح.

واعتاد هشام أن يملي الأحاديث على تلاميذه الذين كونوا مجموعات فردية خاصة بهم، وقرؤوها على مشايخهم، وعرفت إحدى هذه المجموعات باسم صحيفة «نسخة» وقام بنسخها ابن جريج الذي أحضرها إلى هشام ليأذَنَ له بالنقل منها[5]، ودوّن تلاميذ آخرون من أمثال: خالد بن الحارث[6]، نوح بن أبي مريم[7]، الحديث منه.

ووافق هشام أيضاً على طريقة المكاتبة في نقل الحديث وطبقاً لذلك كان أحياناً يدون الأحاديث بنفسه، ويسلم المخطوطة إلى طلابه، ومن بين هؤلاء الذين تسلموا أحاديثه بهذه الطريقة: الليث بن سَعد[8].

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 116، 126).

(2) طبقات ابن سعد (5: 212 ـ 216)، المعارف (231: 232)، تاريخ الطبري (3: 2483 ـ 2484)، الجرح والتعديل (2: 2: 7 ـ 9).

(3) الإملاء (78 ـ 79).

(4) الكفاية (350)، جامع بيان العلم (1: 77)، المحدث الفاصل (164أ).

(5) طبقات ابن سعد (5: 362)، الكفاية (459)، معرفة علوم الحديث (167).

(6) الكفاية (390).

(7) معرفة علوم الحديث (164).

(8) صحيح البخاري (2: 319 ـ 320) في كتاب بدء الخلق، و(3: 16) في كتاب مناقب الأنصار.

ثانياً: سِجلات أخرى مكتوبة للصحابَة:

وبعد أن ناقشنا الصحيفة، والرسالة، والنسخة... إلخ الخاصة بالصحابة والتابعين، سنتناول أيضاً المجموعات المكتوبة بصفة عامة، والخاصة بالصحابة ولم نطلق عليها المصطلحات السابقة.

وهذا الفصل سيخصص بالكامل لكتابة الصحابة، أما السجلات المكتوبة والخاصة بالتابعين والعلماء الآخرين فسنناقشها بإفرادِ باب خاص بها، وهو الباب التالي لذلك، والترتيب الزمني لهؤلاء العلماء في البابين القادمين سيكون واحداً، وذلك طبقاً لتواريخ وفياتهم.

1 ـ سُبيعة بِنت الحَارث الأسلمية:

يروى أن جماعة من التابعين نَقَلوا الأحاديث عن امرأة من علماء الحديث تسمى سُبيعة[1]. ومع أنه لم يتأكد لنا ما إذا كان عندها أي مجموعة أحاديث مكتوبة أم لا، إلا أننا وجدنا إشارات تدل على إرسالها على الأقل لأحد الأحاديث بشكل مكتوب إلى عمرو بن عتبة، ومسروق بن الأجدع بناءً على طلبهم، والحديث الذي أرسلته كان يتعلق بمسألة العدة[2].

2 ـ فاطمة بنت النبي ﷺ (م ـ 11 هـ):

كانت فاطمة راوية ناقلة للحديث، فضلاً عن أن زوجها عليّاً وأولادها: الحسن والحسين من الجماعة الذين نقلوا الحديث منها[3].

ويقال أنه كان لديها بعض الأحاديث بشكل مكتوب كذلك[4].

3 ـ أبو شاه اليمني:

عندما فتح النبي ﷺ مكة «سنة 8هـ»، ألقى خطبة مؤثرة فوقف رجل «يمني يسمى أبو شاه طلب من النبي ﷺ أن يدون هذه الخطبة له، وبناءً على رغبته أمر النبي ﷺ أحد الحاضرين قائلاً: «دونها لأبي شاه»[5].

---

(1) الإكمال في أسماء الرجال (599).

(2) سنن ابن ماجة (1: 625 ـ 626) في كتاب الطلاق، والكفاية (481).

(3) الإكمال (613).

(4) الكافي للكليني (2: 667)، تقييد العلم (99، 218).

(5) جامع بيان العلم (1: 70)، صحيح البخاري (1: 40 ـ 41) في كتاب العلم، (2: 95) في كتاب اللقطة، و(4: 318) في كتاب الديات، صحيح مسلم (2: 603 ـ 604) في كتاب الحج، جامع الترمذي (10: 135) في كتاب العلم، الاستيعاب (4: 106) الإصابة (4: 100)، الترجمة (606)، المحدث الفاصل (مخطوط)، (34أ).

ومع افتراض أن هذا الأمر قد نفذ، يمكن أن نستنتج أن أبا شاه كان لديه بعض الأحاديث المكتوبة.

4 ـ عبدالله بن عكيم الجهمي:

لقد كان بحوزة عبدالله الجهني حديثاً مكتوباً بخصوص حكم الشريعة في الحيوانات الميتة ويروى على مسؤوليته أن النبي ﷺ أرسل هذا الحديث إليه بشكل مكتوب قبل شهرين من وفاته[1].

5 ـ الصديق أبو بكر (المتوفى سنة 13هـ):

يروى أن الصديق أبا بكر دون 500 حديث[2] للنبي ﷺ[3] ولكن عندما أتته سكرة الموت، أتلف هذه المجموعة[4].

وقد نقل أبو رية الرواية الخاصة بتخريب الصديق أبي بكر المخطوطة وذلك تأييداً لأهدافه بأن النبي ﷺ[5] كره كتابة الأحاديث مستشهداً بأن إتلاف أبي بكر لسجله المكتوب والخاص بأحاديث النبي ﷺ كان مرده تحريم النبي ﷺ تدوين الأحاديث. ولكن هذه الرواية لا يوجد لها أي دعائم تاريخية تدعمها وتسندها. ولأن أبا بكر كان قريب الصلة

---

(1) مسند الإمام أحمد (4: 310 ـ 311)، وطبعة شاكر، حديث رقم (1293)، جامع الترمذي (7: 234 ـ 236) في كتاب اللباس، سنن أبي داود (4: 94 ـ 95)، في كتاب اللباس، حديث رقم (4127 ـ 4128).

(2) حسب ما ورد في تهذيب الأسماء واللغات للنووي (1: 2: 182) فإن مجموعة الصديق أبي بكر تحتوي (142) حديثاً.

(3) تذكرة الحفاظ (1: 5)، أضواء على السنة المحمدية (42)، السنة قبل التدوين (309 ـ 310)، تدوين حديث (285)، صحيفة همام (28 ـ 29).

(4) حسب ما ورد في تذكرة الحفاظ (1: 5)، فإن أبا بكر أتلف المخطوطة قائلاً بأنه من الجائز أن يكون سمع هذه الأحاديث من رواة غير صادقين. ووصف الذهبي هذه المقولة بأنها غير صحيحة. فأبو بكر كان قريب الصلة من النبي ﷺ ولا يحتاج إلى رابطة بينه وبين النبي ﷺ، ولهذا فمسألة الرواة غير الصادقين هذه لا تستحق المناقشة. فضلاً عن أن أبا بكر كان من الحريصين في قبول الأحاديث من الصحابة وكل هذا يبرهن، على شدة حرصه.

(5) أضواء على السنة المحمدية لأبي رية (42).

من النبي ﷺ حتى في حادثة الغار فكان هو أولى الناس بمعرفة أمر التحريم هذا، ولو كان هناك أمر بالتحريم من النبي ﷺ لما دون أبو بكر الحديث منذ البداية، بل وأكثر من هذا فالرواية تأخذ نقيض الاتجاه الذي أراد أبو رية أن يدعم به نظريته لأنها تبرهن على الوجود المبكر للأحاديث المكتوبة بغض النظر عن أنها حرقت أو لم تحرق.

فرواية جمع وحرق أبي بكر لمادة الحديث تبدو صادقة وفقاً لهذه الأسباب:ـ

من الحقائق المعروفة كتابة أبي بكر لعقد سراقة بن مالك في الوقت العصيب من رحلة الهجرة من مكة إلى المدينة[1]، وبأنه أخذ المبادرة في الاهتمام الحقيقي بكتابة وتصنيف القرآن[2]، وبأنه أرسل القوانين المكتوبة عن الزكاة إلى أنس بن مالك[3] وبأنه رشح الفاروق عمر للخلافة من بعده كتابة[4]، فضلاً عن أنه وظف الكتابة في حل معظم المشاكل المتعلقة بالردة[5]، كل هذا يبرهن على أنه كان من أشد المؤيدين للكتابة. وفي ضوء هذه الحقائق يمكن أن نستنتج أن أبا بكر كان متحمساً لسنة النبي ﷺ لأنه احتفظ ببعض السجلات المكتوبة لأقوال النبي ﷺ وأفعاله. ولهذا فمن المحتمل أنه على الأقل كان لديه مجموعة صغيرة تحتوي على 500 حديث.

وربما كان السبب وراء تخريبه لمخطوطته السبب هو نفسه الذي دعا الآخرين لتخريب سجلاتهم المكتوبة من الأحاديث في الماضي، وهي حقيقة دامغة لا تحتاج إلى برهان.

أما عن الدافع وراء هذا التخريب فهو ما يجب أن نبحث عنه، وفي هذه الحالة الخاصة التي سنتناولها فربما كان أبو بكر متخوفاً من إساءة استخدام مجموعات أحاديثه

---

(1) سيرة ابن هشام (332)، إمتاع الأسماع (1: 42)، الوثائق السياسية ص (76)، وثيقة رقم (Za).

(2) المصاحف (5 ـ 9).

(3) تقييد العلم (87)، صحيح البخاري (1: 366 ـ 368) في كتاب الزكاة، و(4: 339) في كتاب الحيل، سنن أبي داود (2: 129 ـ 130)، حيث رقم (1567) في كتاب الزكاة، سنن النسائي (5: 18 ـ 23) في كتاب الزكاة، وسنن ابن ماجة (1: 551 ـ 552) في كتاب الزكاة أيضاً.

(4) تاريخ الطبري (1: 2137 ـ 2141) و(193) Early Islam.

(5) تاريخ الطبري (1: 1881 ـ 1885، 919) ـ 2008، 2013 ـ 2017، 2020، 2022، 2044، 2045، 2049، 2054، 2086)، طبقات ابن سعد (4: 2: 78)، الخراج (84 ـ 86)، الوثائق السياسية، الوثائق رقم (259 ـ 275).

بعد موته. وكذلك الخوف من أنه موجة الردة التي انتشرت انتشاراً واسعاً في عهده أن تؤثر على متن الحديث ولهذا خربها. هذا فضلاً عن اعتقاده بأن القرآن هو الأولى بالاهتمام عن الحديث، ولهذا كان مهتماً بتدوين وتقنين القرآن عن الحديث، وربما واجه الصديق أبو بكر المشكلة نفسها التي واجهها الفاروق عمر ألا وهي مشكلة المنافسة بين القرآن والحديث. ويبدو أن المشكلة أصبحت من الخطورة لدرجة أن الفاروق عمر لم يتجاهلها. وهذا واضح من الرواية التي تقول إن أبا بكر حرَّم على الناس رواية أحاديث كثيرة[1]. وهذه النصيحة يمكن إسداءها فقط في ظل الظروف التي يكثر فيها انتشار الحديث.

وأمر التحريم الصادر من أبي بكر برواية الأحاديث الكثيرة لا يعني أنه تجاهل رواية الأحاديث تجاهلاً تاماً. على العكس، فقد عمل على أن يعطي الحديث مكانته الملائمة التي يستحقها وهو وضعه بعد القرآن مباشرةً. ويروى أن أبا بكر ومن بعده عمر اعتادا أن يستفسرا من الصحابة عما إذا كان لديهم تشريعات للنبي ﷺ خاصة بمسائل أصدر فيها النبي ﷺ حكماً قضائياً ولم يسمعها الخلفاء منه، واعتاد الصحابة أن يمدوهم بالأحاديث حتى ولو لم يطلب منهم ذلك. وحدث هذا عندما صدر قرار من المسؤولين يخالف سنة النبي ﷺ.

والخلفاء من جانبهم كانوا حريصين للغاية في قبول هذه الأحاديث. فإذا وثقوا بصحة الحديث عدلوا قراراتهم في ضوء الحديث المروي، وعليه فقد عرفنا أن أبا بكر قد سأل المغيرة بن شعبة أن يحضر له شاهداً سمع الحديث الذي رواه، بل وأكثر من هذا يذكر أنه عندما أحضره وأكد صدق روايته قبل أبو بكر الحديث وأصدر قراره طبقاً له[2].

وعلى أية حال يمكن أن نذكر أن أبا بكر اهتم اهتماماً كبيراً بالحديث، ورواية جمعه لمجموعة مكونة من (500) حديث «على الرغم من أنه حرقها بدافع الإخلاص لا عن غرض» يبين بوضوح مدى اهتمامه بالحديث.

6 ـ علاء بن عبدالله بن عمار الحضرمي (المتوفى سنة 21هـ):

كان لدَى علاء كتيباً يحتوي على القوانين المتعلقة بالضرائب على الإبل والماشية، والماعز والأغنام، ومحاصيل الفاكهة والمؤن[3].

---

(1) تذكرة الحفاظ (1: 2، 3)، أضواء على السنة (29).

(2) الأم للشافعي (7: 242، 246)، جامع الترمذي (252 ـ 253) في كتاب الفرائض.

(3) طبقات ابن سعد (4: 2: 76)، الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (56).

وكان النبي ﷺ قد أعطى له هذه الوثيقة أثناء تعيينه جابياً للضرائب في البحرين[1].

7 ـ أبَيّ بن كعب (م ـ 22):

لقد عرف أبَيّ فن الكتابة قبل ظهور الإسلام[2]، وكان أول شخص يكتب بالنيابة عن النبي ﷺ بعد هجرته إلى المدينه[3]، وعين كاتباً للنبي ﷺ[4] ليدون الخطابات الرسمية لحكام ومشايخ القبائل المجاورة[5].

ويوضع أبَيّ في قائمة أشهر ستة مشرعين «فقهاء» مقبولين بالنسبة لأبي حنيفة وأتباعه[6]. ووضعه مسروق بن الأجدع (المتوفى سنة 63هـ) بين أشهر ستة علماء، ويقول «لقد أخذ من كل الصحابة»[7].

أما بالنسبة لمجموعة أحاديثه فقد قيل أنه كان لديه حوالي 64 حديثاً عن النبي ﷺ[8].

وربما سبب شهرته كعالم أن النبي ﷺ سماه سيد الأنصار، ولقبه الفاروق عمر: سيد المسلمين[9].

8 ـ الفاروق عُمر بن الخطاب (المتوفى سنة 23هـ):

لقد ناقشنا بالفعل وجهة نظر الفاروق عمر فيما يتعلق بتسجيل الحديث في الفصل السابق[10]، ورأينا أن حظره تقنين السنة كان بدافع الإخلاص لأنه أراد أن يعطي الحديث

---

(1) المصدرين السابقين.

(2) فتوح البلدان (459)، المعارف (88).

(3) فتوح البلدان (458).

(4) غاية النهاية في طبقات القراء (1: 31 ـ 32)، الترجمة رقم (1318)، (2: 27 ـ 28)، الترجمة رقم (2616)، تذكرة الحفاظ (1: 16) مشاهير علماء الأمصار (12)، الترجمة رقم (31).

(5) طبقات ابن سعد (1: 2: 18، 28)، صبح الأعشى (6: 380)، الوثائق السياسية، رقم (63، 64، 67).

(6) Papyri (2: 80).

(7) Papyri (2: 80)، تذكرة الحفاظ (1: 24).

(8) Papyri (2: 66)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 109).

(9) الإكمال في أسماء الرجال (586)، ينبغي أن يُلاحَظ أنه اسْتُخْدِم ليعلم الحديث في مسجد المدينة. انظر طبقات ابن سعد (3: 2: 23).

(10) انظر في الفصل الثالث، تحت عنوان (نشأة الكتابة ـ الذاكرة)، وأسباب معارضة كتابة الأحاديث.

المكانة الثانية بعد القرآن. ولأن الحديث كان في عصره موضوعاً متوهجاً فخشي أن يتجاهل الناس القرآن ولا يعطونه الأهمية التي يستحقها، ولهذا منع الناس من التداول المفرط للحديث.

وعلى الرغم من أمر التحريم المتعلق بتقنين السنة، فلم يقلل من أهمية الحديث، بل كان كعادة سلفه أبي بكر[1]، إذا استشكل عليه أمر في القضاء، أمعن النظر في القرآن أولاً وأصدر قراره في ضوء القرآن. ولكن إذا لم يجد حكماً في القرآن يولي بصره قبلة سنة النبي ﷺ ويحكم طبقاً لها. أما إذا لم يجد شيئاً أيضاً فكان يستشير الصحابة ثم يعود على رأيه في إصدار الحكم مطابقاً للقرآن والسنة[2].

ولهذا كان يحدث أحياناً أن يغير قراره إذا علم أن قراره مخالفاً لسنَّةِ النبي ﷺ. فعلى سبيل المثال يروى أنه غير حكمه في قضية الميراث بعد أن علم بحديث للنبي ﷺ في هذا. وروى له الحديث بخصوص هذه القضية ضحاك بن سفيان الذي أخبره بأن هذا الحديث أرسله له النبي ﷺ كتابةً[3].

ويروى أيضاً أنه تراجع عن حكم أصدره بخصوص دية الأصابع بعد أن عرف بحكم مخالف لحكم أصدره النبي ﷺ في هذا الشأن[4].

ومن المهم أن نلاحظ أنه كان حريصاً للغاية في قبول الأحاديث ولا يأخذ أي حديث بظاهره. فأحياناً كان يطلب شهوداً لإثبات صحة حديث مروي. ولنأخذ مثالاً لذلك. عندما روى عمرو بن أمية الضَّمري حديثاً بخصوص الصدقة، فأمره عمر أن يحضر شاهداً ليؤكد ما إذا كان النبي ﷺ رواه أم لا، وحينئذٍ أخذه عمر إلى عائشة التي

---

(1) سنن الدارمي (طبعة المدينة)، (2: 53 ـ 54)، تذكرة الحفاظ (1: 3 ـ 4).

(2) الخراج (81 ـ 82)، وأيضاً انظر: سنن الدارمي (1: 55) في موضوع كتاب الفاروق عمر لشريح.

(3) جامع بيان العلم (2: 123)، الرسالة (59)، اختلاف الحديث للشافعي (19 ـ 20)، الأم (6: 77) في باب «ميراث الدية».

(4) اختلاف الحديث (17 ـ 18).

شهدت بصدق الحديث[1]. وعلى سبيل المثال أيضاً طلب شهوداً من أبي موسى الأشعري[2]، والمغيرة بن شعبة[3]، وأبي بن كعب[4]، للأحاديث التي رووها.

ولهذا نرى أن الفاروق عمر أعطى أهمية كبيرة للأحاديث. وفي مراسلاته مع المسؤولين بالدولة نجد إشارات عديدة من السنة جنباً إلى جنب مع الآيات القرآنية[5]. وهذا يبين أنه لم يقلل من شأن الحديث. بل أعطاه مكانته التي يستحقها. وما حدث منه بالفعل كان خطوة عملية في التصدي لخطر اختلاط القرآن بالحديث[6].

وينعكس هذا الخوف بصورة جلية في النصيحة التي أعطاها لرسله إلى الكوفة عند رحيلهم، ويذكر أنه قال: «إنكم تأتون أهل قريةٍ لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم؛ جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وأنا شريككم»[7].

أما عن كتابة عمر للحديث فيروى أنه عَزَمَ وأصْدر أوامره المتشددة بتقنين السنة، واستشار الصحابة في هذه المسألة[8].

---

(1) مسند الإمام أحمد. طبعة شاكر (6: 194 ـ 195)، الحديث رقم (1364).

(2) مسند الإمام أحمد. طبعة شاكر (2: 70) و(9: 287)، صحيح البخاري (4: 170 ـ 171) في كتاب الاستئذان، وتذكرة الحفاظ (1: 6).

(3) صحيح البخاري (4: 325) في الديات، سنن أبي داود (4: 266) في الديات، حديث (4570)، وتذكرة الحفاظ (1: 8).

(4) طبقات ابن سعد (4: 1: 13 ـ 14).

(5) انظر في رسالته إلى أبي موسى الأشعري. الوثائق السياسية، الوثيقة رقم (327)، ونهاية الأرب (6: 257).

(6) طبقات ابن سعد (3: 1: 207).

(7) جامع بيان العلم (2: 120 ـ 121)، تذكرة الحفاظ (1: 7)، طبقات ابن سعد (6: 2)، المحدث الفاصل للرامَهْرَمُزي لوحة (65ب).

(8) ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن تبادل الرأي في القضايا الهامة مع العلماء الأكفاء كانت عادة شائعة اتّبعها الصديق أبو بكر والفاروق عمر.

وانظر: الأم (7: 242، 246) طبقات ابن سعد (2: 2: 109 ـ 110)، حجة الله البالغة (1: 291).

ولكن قبل أن تتخذ الإجراءات الرسمية لتنفيذ هذه الخطة، استخارَ الله، وقَرَّرَ التخلي عن هذه الفكرة نهائياً[1].

وهذا الحديث السابق من النوع المرسل[2] وبالتالي فهو مشكوك في صحته، بل وحتى لو قبلناه على أنه صادق، على أساس أن مجموعة من العلماء أجازوا الأحاديث المرسلة، فهذا لا يبرهن على أن الفاروق عمر كان معارضاً لتدوين الأحاديث، والحقيقة أنه لم يوافق على التقنين الرسمي للسنة. ونحن نعرف أن القرآن حتى ذلك الوقت لم يكن قد قنن بعد، ولم تنتشر نسخه[3]. وفي ظل هذه الظروف. كان الفاروق عمر يشعر بحق أن هناك ضرورة ملحة لتقنين القرآن عن السنة[4].

وينبغي أن نَضَعَ في اعتبارنا أنه ركز على أن معارضته لكتابة الأحاديث لم يكن مرده التحريم النبوي المزعوم لتدوين الأحاديث، لأنه إذا كان هذا صحيحاً لما اهتمَّ جدياً بتقنين الحديث، واستشارة عمر للصحابة في هذه المسألة يؤكد على هذا الاهتمام[5].

---

(1) جامع بيان العلم (1: 64)، تقييد العلم (50)، طبقات ابن سعد (3: 1: 206)، كتاب العلم لأبي خيثمة (4أ).

(2) في كل أسانيده (عدا الفريابي، الثوري ـ معمر، الزهري، عروة ـ ابن عمر ـ عمر)، ومن خلال كل رواياته نقص اسم «ابن عمر».
انظر: تقييد العلم (49 ـ 53)، طبقات ابن سعد (3: 1: 206).

(3) وعلى الرغم من هذا فيروى أنه في عصر عمر أقيمت المدارس حيث اعتاد المدرسون أن يُبْعثوا ليعلموا القرآن والسنة، ولم يكن مع هؤلاء المعلمين نسخاً من القرآن ليعلموا منها. انظر كتاب الفاروق لشبلي، ص (371 ـ 375).

(4) ويجب أن نتذكر في هذا السياق أن عمر الذي كان يملك نسخة من القرآن قبل ظهور نسخة عثمان كان متحفظاً للغاية في مسألة التفسير. وقد عرفنا أنه عاقب صابغ بن عيسى ـ أحد الخوارج لأنه طرح أسئلة عن غموض وصعوبة بعض السور القرآنية بطريقة غنية ومستقرة. وعندما رأى نسخة من القرآن يصاحبها تفسير لهذه السور آية بآية قام بتمزيق التفسير وترك نسخة القرآن الأصلية.
انظر: صحيح البخاري (3: 393) في فضائل القرآن، حلية الأولياء (2: 51)، وسنن الدارمي (1: 54 ـ 55) وغيرها.

(5) ولقد وافق الصحابة على رأي الفاروق عمر بالنسبة لتقنين السنة. انظر جامع بيان العلم (1: 64).

وعلى الرغم من قراره بعدم جَمْعِ الحديث رسمياً، فقد كان عمر حريصاً على نَشْرِ الحديث، بل وحتى كتابته، واعتاد أن يقول: «إن خير هَدْيٍ هو هَدْيُ النبي ﷺ، ومن سمع حديثاً وأعاد تلاوته مرة ثانية كاملاً فهو بمنأى عن النار».

ويروى أنه كان ينصح الناس قائلاً: «تعلموا السنة والفرائض واللحن مع القرآن»[1].

ووجدنا روايات أخرى يوصف فيها بأنه قال: «دفتر العلم = الحديث كتابته»[2].

وفي ضَوْءِ هذه المقولات. فرواية سجنه لأبي مسعود الأنصاري، وأبي الدرداء، وعبدالله بن مسعود بتهمة نقل عددٍ من الأحاديث[3] تبدو أنها مشكوك فيها.

وفي الحقيقة يمكن رفض هذه الرواية على أساس إسنادها ومتنها.

ومن الثابت تاريخياً بما لا يقبل الشك أنه أرسل عبدَالله بن مسعود[4]، وأبا الدرداء[5] كمعلمين في الكوفة، ودمشق بصفةٍ خاصة، فكيفَ يسجنهم إذاً لروايتهم الأحاديث؟!

وأكثر من هذا وَجَدْنا اسم إبراهيم في إسناد هذه الرواية. وإبراهيم هذا ولد سنة 20هـ أو سنة 21هـ[6] أي في أخريات حياة عمر فمن غير المحتمل على الإطلاق أن يروي أي شيء مباشر عن فترة الفاروق عمر، وعلى هذا الأساس أوضح ابن حزم بجلاءٍ أنَّ نسبة هذا الحديث إلى عمر غير صحيحة[7]، وشكك الجزائري في صحة هذا الحديث على أساس إسناده أيضاً[8].

---

(1) جامع بيان العلم (2: 123).

(2) المصدر السابق (1: 72)، والمحدث الفاصل (36أ).

(3) تذكرة الحفاظ (1: 7)، المحدث الفاصل (65ب).

(4) طبقات ابن سعد (2: 2: 114) و(6: 3)، وإزالة الخيفة (2: 6)، منهاج السنة لابن تيمية (4: 142)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 290).

(5) سير أعلام النبلاء (2: 248)، إزالة الخيفة (2: 6)، منهاج السنة (4: 142)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 256).

(6) مشاهير علماء الأمصار، ص (66)، الترجمة رقم (450). «إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف».

(7) إحكام الأحكام (2: 141).

(8) توجيه النظر (18).

وحقيقة أنَّ الفاروق عمر كان مهتماً بتعليم القرآن والحديث واضحٌ من إرساله بعض الصحابة إلى مختلف أجزاء الدولة الإسلامية لا ليعلموا القرآن فحسب، وبل وسنة المصطفى ﷺ[1]، ومن بين المعلمين الذين أرسلوا إلى هذه الأقاليم يمكن أن نذكر عُبادة بن الصامت[2] معاذ بن جبل[3] اللذين أرسلا إلى الشام، وعبدالله بن مسعود[4]، وحذيفة بن اليمان[5] إلى العراق، وعمران بن حصين[6]، وعبدالله بن مغفل[7] أرسل إلى البصرة، ويروى أن فريقاً مكوناً من عشر معلمين أرسل إلى البصرة أيضاً[8].

وعلى الرغم من حقيقة أنَّ الفاروق عمر تَخَلّى عن فكرة تقنين السنة؛ فقد استشهد بالأحاديث في كتبه الرسمية[9]، وأكثر من هذا فقد كان لديه بعض الأحاديث المكتوبة. ويذكر على سبيل المثال أنه جمع بعض الأحاديث الخاصة بالصدقات[10] في الكتاب الذي انتقل بعد ذلك إلى حوزة ابنه عبدالله[11]، يُروى أن نافعاً المولى الذي أعتقه ابن عمر قرأ الأحاديث من مخطوطة ابن عمر مرات عديدة[12].

ويذكر في المصادر أنَّ الصحيفة التي احْتَوت على أحكام الزكاة المقررة على الإبل وُجِدَتْ ملتصقةً بسيفه بعد موته[13].

---

(1) الخراج (16)، طبقات ابن سعد (2: 2: 114) و(3: 1: 201)، منهاج السنة (3: 272) و(4: 142).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 257)، إزالة الخيفة (2: 6)، منهاج السنة (4: 142)، الاستيعاب (2: 450).

(3) منهاج السنة (4: 142).

(4) طبقات ابن سعد (2: 1: 105)، و(6: 3)، إزالة الخيفة (2: 6)، ومنهاج السنة (4: 142).

(5) منهاج السنة (4: 142).

(6) سير أعلام النبلاء (2: 363)، إزالة الخيفة (2: 6)، و(Papyri (2: 211

(7) سير أعلام النبلاء (2: 345)، إزالة الخيفة (2: 6).

(8) سير أعلام النبلاء (2: 345).

(9) مسند الإمام أحمد (1: 28، 36، 46، 50)، صحيح البخاري (4: 82) في كتاب اللباس، صحيح مسلم (3: 315 ـ 316) في اللباس أيضاً، الكفاية للخطيب البغدادي (480).

(10) الأموال (362 ـ 363، 366)، وما بعدها، الموطأ (2: 112 ـ 114) في كتاب الزكاة.

(11) سنن أبي داود (2: 133)، في كتاب الزكاة، حديث رقم (1570).

(12) الأموال (393).

(13) الكفاية (505).

وربما كانت هذه الوثيقة هي الوثائق نفسها التي كتبها النبي ﷺ ولكنها فقدت قبل أن يرسلها إلى الولاة[1].

وقد حُفِظَ هذا الكتاب، وكان مع أبي بكر الصديق، وعندما توفي انتقل إلى الفاروق عمر الذي استخدمه في النواحي الإدارية[2]، ثم حُفِظَ في عائلته حتى عَهْد عمر ابن عبد العزيز الذي يقال إنه نسخ نسخة منه[3]، أما الزهري الذي قرأ وحفظ هذه المخطوطة فقد شهد ـ كعالم حديث ـ بصحتها[4].

وفي الحقيقة، فإن الفاروق عمر الذي عرف فن الكتابة قبل ظهور الإسلام[5] وكان يعد كاتباً للنبي ﷺ[6] وظف الكتابة، أحسن توظيف على مدارِ حياته، أما بالنسبة لمجموعته المكتوبة فقد وجدنا رواية تقول: أنه امتلك تابوتاً مملوءاً بالاتفاقيات والمعاهدات[7] احترق وتحول إلى رماد مع الديوان[8] سنة 82هـ[9]، ولابد أنه احتوى على الأقل بعض الأحاديث كذلك.

وحقيقة أن عند الفاروق عمر بعض الأحاديث المكتوبة، يمكن استنتاجه من رواية يصدر فيها عمر بن عبد العزيز التعليمات إلى أبي بكر بن حزم ليجمع ويرسل إلى العاصمة

---

(1) سنن الدارمي (1: 381)، سنن أبي داود (2: 131)، حديث رقم (1568)، في كتاب الزكاة، وسنن ابن ماجة (1: 549)، موطأ الإمام مالك (2: 112)، في الزكاة، جامع الترمذي (3: 106 ـ 107) في كتاب الزكاة.

(2) سنن أبي داود (2: 131 ـ 133)، في كتاب الزكاة، الأحاديث (1567 ـ 1570)، سنن ابن ماجة (1: 549 ـ 550) في الزكاة، موطأ مالك (2: 112) في الزكاة أيضاً.

(3) سنن أبي داود (2: 133) في الزكاة، حديث رقم (1570).

(4) سنن أبي داود (2: 133) في الزكاة، حديث رقم (1570).

(5) فتوح البلدان (457).

(6) إمتاع الأسماع (1: 305)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (13).

(7) الوثائق السياسية، وثيقة رقم (10).

(8) كان الديوان سجلاً رسمياً متعلقاً بالشؤون العامة، وكانت المرتبات توزع طبقاً للقائمة المتضمنة في هذا السجل. انظر: طبقات ابن سعد (3: 1: 212)، و(135) Historical Sources.

(9) الوثائق السياسية، رقم (10).

أحاديث عمر بن الخطاب مع أحاديث النبي ﷺ[1]، وتشير هذه الرواية إلى أن بعض الأحاديث المكتوبة كانت موجودة بالفعل حتى عصر عمر الثاني، والحقائق التي تقول أن عمر بن العزيز كان يبحث عن الوثائق الموثقة للعصور المبكرة، وبخاصة في فترة الصديق أبي بكر، والفاروق[2]، وكانت توجيهاته: إلى أبي بكر بن حزم جزءاً من خطة كبيرة تبين بوضوح أنه كانت هناك أحاديث مكتوبةً ـ وليست شفهية ـ للفاروق عمر بن الخطاب بدليل أن عمر بن عبد العزيز طَلَبَ من أبي بكر بن محمد بن حزم أحاديث الفاروق، ومما لا شك فيه أن عمر بن عبد العزيز طلب السنن غير المكتوبة للخليفة عمر بن الخطاب وكانت هذه في الواقع رسالة أخرى أرسلها إلى شخص آخر يسمى سليم بن عبدالله[3].

9 ـ أبو الدرداء (م = 32/ 34هـ):

كان عويمر بن زيد أبو الدرداء واحداً من أَئِمَّةِ الحديث البارزين في الشام جامعاً مجتهداً للحديث، وهو واحد من الصحابةَ الثلاثة الذي يُزعم أن الفاروق عمر قد حبسهم لإكثارهم رواية الأحاديث عن النبي ﷺ[4]، وهذا الادعاء كما أوضحنا سابقاً خاطئ لأننا رأينا أن أبا الدرداء لم يرو إلا 179 حديثاً فحسب[5]، ولكنه كان عالماً محدثاً بدليل أن الفاروق عمر أرسله كمعلم فقيه إلى دمشق[6].

ففي حين كان يبحث الصحابة الآخرون[7] عن معرفته بالحديث، كان هو نفسه مشغولاً بجمع المزيد والمزيد من الأحاديث، ولهذا نرى أنه تسلم بناء على طلبه عدداً من

---

(1) سنن الدارمي (1: 126)، موطأ مالك برواية الشيباني (389)، طبقات ابن سعد (2: 2: 134)، (8: 353).

(2) Papyri (2: 29).

(3) تاريخ الخلفاء (161).

(4) تذكرة الحفاظ (1: 7)، سير أعلام النبلاء (2: 248)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 256)، إزالة الخيفة (2: 6)، منهاج السنة (4: 142).

(5) جوامع السيرة لابن حزم (276 ـ 277).

(6) سير أعلام النبلاء (2: 248).

(7) جامع بيان العلم (1: 33)، مسند الإمام أحمد (5: 196)، سنن أبي داود (3: 432)، في كتاب العلم، حديث رقم (3641)، جامع الترمذي (10: 154 ـ 155) في كتاب العلم، حيث روي أن رجلاً من المدينة قدم دمشق ليسمع حديثاً من أبي الدرداء.

الأحاديث من سلمان الفارسي، ويروى أيضاً أنه جمع مجموعة من الأحاديث المكتوبة[1]، ولكنه أتلفها، خشية أن يساء استخدامها[2].

ومن بين مجموعته المكتوبة يمكن أن نذكر الصحيفة[3] التي كانت منتشرة في الشام والتي روي أن رجلاً أحضرها لابن مسعود «في المدينة» للاطلاع عليها، فقام بإتلافها، وذلك بعد أن قرأ محتوياتها، ومن هذه الرواية يتضح أن هذه الصحيفة كانت تحتوي على آراء أبي الدرداء الاجتهادية (فيما يتعلق بالمسائل الشرعية)[4].

10 ـ سَلمَان الفارسي (م = 32/ 26هـ):

عرف سلمان الفارسي باسم سلمان الخير[5]، ويقال أنه عاش لمدة 250 سنة[*] وكرس نفسه لدراسة الدين حتى قبل ظهور الإسلام، وقرأ كتباً كثيرة في المسيحية[6]. وبعد اعتناقه الإسلام حضر المجالس الإسلامية لفهم ودراسة القرآن والحديث، وكان موضعاً لتقدير النبي ﷺ والصحابة[7] لبعد نظره. وتعدد مواهبه. واعترافاً بمعرفته الدينية العميقة وصفه الإمام عَلِيٌّ بأنه محيط لا ينضب «بحر لا ينزف»[8].

ومن بين الصحابة الذين نقلوا الحديث منه أبو هريرة، وأنس بن مالك[9].

ولم نعرف على وجه الدقة ما إذا كان لديه مجموعة مكتوبة من الأحاديث أو لا، ومع ذلك وجدنا رواية تقول أنه أرسل بعض الأحاديث المكتوبة إلى أبي الدرداء[10].

---

(1) ميزان الاعتدال (4: 546)، الترجمة رقم (10375).

(2) تقييد العلم (117 ـ 118).

(3) تقييد العلم (25 ـ 54).

(4) تقييد العلم (54).

(5) مشاهير علماء الأمصار، الترجمة رقم (274)، ص (44).

(*) وقيل: 350 سنة. انظر: أسد الغابة ط. دار الشعب بالقاهرة (2: 421) = المترجم.

(6) طبقات ابن سعد (6: 9)، الإكمال في أسماء الرجال (597).

(7) طبقات ابن سعد (4: 1: 16).

(8) طبقات ابن سعد (6: 1: 61).

(9) الإكمال في أسماء الرجال (597).

(10) ميزان الاعتدال (4: 546)، الترجمة رقم (10375).

11 ـ فاطمة بنت قيس:

هذه المرأة الصحابية تنتمي إلى الرعيل الأول من بين مجموعات النساء اللاتي هاجرنَ إلى المدينة[1]. وكانت عالمة مشهورة في الحديث لم تعط دروساً فحسب، بل أملت الأحاديث على طلابها، وقام أبو سلامة بن عبدالله بن عبد الرحمن «المتوفى سنة 94هـ»[2] بتكوين مجموعة من الأحاديث من إملائها.

12 ـ أسماء بنت عميس (م ـ 38هـ):

كانت أسماء زوجة لجعفر بن أبي طالب، وصحبته أثناء الهجرة إلى الحبشة، وبعد أن توفي جعفر تزوجت أبا بكر، وبعد أن توفي تزوجت من علي بن أبي طالب، ولأنها كانت من الرواة الثقات في الحديث فقد نقل عددٌ كبيرٌ من الصحابة الكبار الأحاديث منها[3]. أما بالنسبة لمجموعتها المكتوبة من الأحاديث فيروى أنها جمعت عدداً كبيراً من أحاديث النبي ﷺ في كتاب[4].

13 ـ أبو موسى الأشعري (م ـ 42، 44، 51):

هذا الوالي الشهير للبصرة في خلافة الفاروق عمر، وُضِعَ في قائمة المعارضين لكتابة الأحاديث[5]، ويقال أنه محا كتابات أحد تلاميذه[6].

ولكن كراهيته للكتابة ربما كانت ترجع إلى عدم قدرته على الكتابة بنفسه، ويروى أنه تعلم الكتابة فقط في سن متأخرة[7] وعلى الرغم من كراهيته للكتابة، فيروى أنه أرسل بعض الأحاديث إلى عبدالله بن مسعود بشكل مكتوب[8].

---

(1) صحيح مسلم (2: 682)، في كتاب الطلاق، الإكمال في أسماء الرجال (613).

(2) صحيح مسلم (2: 673) في الطلاق، طبقات ابن سعد (8: 201)، مسند الإمام أحمد (6: 413).

(3) الإكمال (587).

(4) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 9/ 22).

(5) تقييد العلم (39 ـ 41).

(6) تقييد العلم (40 ـ 41)، جامع بيان العلم (1: 66)، سنن الدارمي (1: 22)، كتاب العلم لأبي خيثمة (11ب)، طبقات ابن سعد (4: 1: 83)، المحدث الفاصل (36ب ـ 37أ).

(7) طبقات ابن سعد (4: 1: 83).

(8) مسند الإمام أحمد (4: 396، 414).

14 ـ زيد بن ثابت (المتوفى سنة 45هـ):

كاتب الوحي للنبي ﷺ، ورئيس تحرير النسخة العثمانية من القرآن، هذا العالم العبقري، زيد بن ثابت كان حجة في قانون الميراث والمسائل التشريعية الأخرى[1]. وكان المصدر الهام لأحاديث النبي ﷺ[2].

أما بالنسبة لقدرات زيد اللغوية، ففضلاً عن العربية عرف العبرية والسريانية[3]، وكان يتحدث الفارسية، واليونانية، والحبشية والقبطية[4]. وكان يعمل مترجماً للنبي ﷺ في تلك اللغات.

وعلى الرغم من حقيقة أنه اعتاد أن يكتب بالعربية في كافة مكاتباته العامة[5]، فإنه يعتقد عموماً أنه كان معارضاً لكتابة الأحاديث[6] وهذا الاستنتاج خرجنا به من رواية وصف فيها زيد بأنه كان شاهداً على تحريم النبي ﷺ لتسجيل الحديث فعلى أساس هذا الحديث، وفضلاً عن رواية أخرى يطلب فيها زيد من مروان بن الحكم أن يمحو الأحاديث التي سجلها دون معرفته يؤكد أنه كان من المعارضين لتسجيل الحديث[7].

ولكن هذه السابقة لا تبدو أنها صادقة على أساس أن الذي رواها هو عبد المطلب ابن حنطب، والذي لم يسبق له أن قابل زيداً على الإطلاق، فضلاً عن أن الشعبي روى أن المادة المروية لم تكن حديثاً للنبي ﷺ ولكن رأيه الشخصي لأن زيداً ذكر هذا بنفسه ويذكر أنه قال أغَدْراً يا مروان، إنما أقول برأيي[8].

---

(1) إزالة الخيفة (1: 15)، طبقات ابن سعد (2: 2: 115 ـ 117).

(2) إعلام الموقعين (1: 12)، كتاب العلم لأبي خيثمة (7أ ـ 8أ)، تذكرة الحفاظ (1: 51 ـ 52).

(3) طبقات ابن سعد (2: 2: 115).

(4) ينظر المسعودي في كتابة «التنبيه والإشراف» طبعة، عام (1894)، ص (283).

(5) سنن الدارقطني (464).

(6) كتاب الآثار للشيباني (212)، الجرح والتعديل (1: 2: 558)، تقييد العلم (15)، تذكرة الحفاظ (1: 29 ـ 30).

(7) تقييد العلم (35)، جامع بيان العلم (1: 65)، طبقات ابن سعد (2: 1: 117).

(8) طبقات ابن سعد (2: 1: 117)، سير أعلام النبلاء (2: 313).

وذلك عندما دعا مروان زيد بن ثابت، وأجلس له قوماً خلف ستر، فأخذ يسأله، وهم يكتبون، فَفَطِنَ زيد، وقال قولته تلك. (المترجم).

ولأنه لم يكن مدركاً بأن روايته سوف تسجل فقد روى الأحاديث مختلطة بآرائه في مسائل بعينها، وهذا احتمال وارد لسبب بسيط هو أن زيداً كان فقيهاً[1] وخلط معرفة الحديث بالفقه[2]، وعندما علم أن رواياته جميعها قد سجلت كان طبيعياً أن يطلب التخلص من هذه المخطوطات، وهذا ظهر بوضوح في رواية أخرى لمقولة رواها الشعبي. وطبقاً لهذه الرواية فقد طلب زيد أن يتخلص مروان من هذه المخطوطة قائلاً: «كل ما نقلته إليك ليس هو نفس ما رويته إليك، لعلَّ شيئاً حدثتكم به ليس كما حدثتكم، بمعنى أنه لم يكن مطابقاً لأحاديث النبي ﷺ»[3].

وحقيقة أنه لم يكن معارضاً لكتابة الأحاديث واضح من أنه جمع كتاباً فريداً من نوعه في الفرائض[4]. وأكثر من هذا فعادته في السماح لتلاميذه بكتابة أحاديثه لا يدل على أنه كان من المعارضين للمادة المكتوبة. وشهد كثير بن أفلح بهذه العادة قائلاً: «لقد اعتدنا أن ندون الأحاديث في دروس زيد بن ثابت»[5].

15 ـ المغيرة بن شعبة «المتوفى سنة 50»:

يقال إن المغيرة أملى عدداً قليلاً من الأحاديث لمولاه، «ورّاد»، وقد أرسلت إلى الخليفة مَعاويةَ بناءً على طلبه[6]. وكان عدد هذه الأحاديث أربعة قد ضمها مسند ابن حنبل[7].

---

(1) الآثار للشيباني (212)، مشاهير علماء الأمصار ص (10) الترجمة رقم (22).

(2) تقييد العلم (20).

(3) جامع بيان العلم (1: 65).

(4) سير أعلام النبلاء (2: 312)، تقييد العلم (98 ـ 99).

(5) تقييد العلم (102).

(6) صحيح البخاري (1: 217)، في كتاب الأذان، و(1: 375) في الزكاة، و(4: 192) في كتاب الدعوات، و(4: 266) في كتاب القدر و(4: 423) في كتاب الاعتصام بالسنة، سنن أبي داود (2: 110)، في كتاب الوتر، حديث رقم (1505)، كتاب العلم لأبي خثيمة (4ب)، الكنى للدولابي (2: 66)، الجرح والتعديل (1: 2: 357)، مسند الإمام أحمد (4: 245، 247، 249، 250، 254)، الكفاية (482).

(7) مسند الإمام أحمد (4: 244 ـ 245).

وأثناء خلافة أبي بكر، عندما طرحت قضية الدية وتطلبت هذه القضية فتوى، أعطى المغيرة لأبي بكر حديثاً عن النبي ﷺ بخصوص هذا الموضوع[1].

وربما مرد هذا يرجع إلى شهرته كحافظ لأكبر عدد من الأحاديث، لدرجة أن معاوية كتب إليه أن يرسل الأحاديث التي سمعها من النبي ﷺ، وذكر «ورّاد» أنه عندما زار معاوية بعد ذلك سمعه يعطي الأوامر بأن الأحاديث الذي أرسلها المغيرة يجب أن تتبع[2].

16 ـ جرير بن عبدالله بن جابر البجلي «المتوفى سنة 51»:

يقال إن جريراً روى مئة حديث عن النبي ﷺ بعضها وجد في نصوص متون الكتب السنة والمسانيد. ومن بين الصحابة الذين نقلوا منه: أنس بن مالك، وقيس بن أبي حازم، والشعبي، وآخرون غيرهم كثيرون[3].

أما بالنسبة للسجل المكتوب للأحاديث، فيذكر أنه أرسل عدداً من الأحاديث إلى معاوية بشكل مكتوب[4].

17 ـ أبو أيوب الأنصاري «المتوفى سنة 52هـ»:

كان خالد بن زيد أبو أيوب الأنصاري باحثاً عن أحاديث النبي ﷺ، ويذكر أنه ذات مرة قام برحلة طويلة من المدينة إلى مصر ليتأكد من عقبة بن عامر عن بعض الأحاديث[5] المروية عنه[6].

أما بالنسبة للمجموعة المكتوبة فيروى أنه أرسل عدداً من الأحاديث بشكل مكتوب إلى ابن أخيه[7]، بالإضافة إلى مجموعة ضمت (12) حديثاً منسوباً إلى حفيده أيوب بن خالد[8] يمكن أيضاً أن تكون من عمله وربما وصلت إلى حفيده بعد موته.

---

(1) سنن أبي داود (4: 266) في الديات، حديث رقم (4570).

(2) معرفة علوم الحديث (15).

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 147).

(4) مسند الإمام أحمد (4: 361).

(5) وكان الحديث بخصوص هذه المسألة «هل الشخص الذي يكفِّر عن ذنوبه في الدنيا يغفر له الله يوم القيامة»؟ وكان المالك الوحيد للحديث هو عقبة بن عامر المصري. انظر: صحيح البخاري (2: 98) في المظالم، وكتاب العلم لأبي خيثمة (4ب).

(6) معرفة علوم الحديث (7 ـ 8)، جامع بيان العلم (1: 93 ـ 94).

(7) مسند الإمام أحمد (5: 413).

(8) مسند الإمام أحمد (5: 423).

18 ـ أبو بَكْرَة الثقفي «المتوفى سنة 53 ـ 59 هـ»:

نُفَيْع بن الحارث أبو بكرة كان عبداً أعتقه النبي ﷺ ويقال إنه نقل (132) حديثاً[1]، وبعضها لا يزال موجوداً في المصادر.

وأرسل في شكل مكتوب حديثاً متعلقاً بأحكام الشريعة إلى ابنه عبد الرحمن والي إقليم سجستان[2].

19 ـ عائشة زوجة النبي ﷺ:

كانت عائشة واحدة من أعظم النساء المحدثات والمشرعات، وكانت تنتمي إلى مجموعة المكثرين «أي هؤلاء الذين رووا عدداً كبيراً من الأحاديث» ويقال أنها روت 2210 أحاديث عن النبي ﷺ[3].

ونقل أكبر عدد من العلماء، ومن بينهم الصحابة والتابعين الحديث منها[4].

وكان تعد مسؤولة عن أحاديث النبي ﷺ، ورأينا أن عمرو بن أمية الضمري طلب منها أن تشهد له بحديث رواه، وذلك أمام الفاروق عمر[5].

ويبدو أنها لم ترو الأحاديث فحسب، بل دونتها كذلك. ويروى أن معاوية استلم بعض الأحاديث منها بشكل مكتوب[6].

ومن غير المؤكد ما إذا كانت قد كتبت الحديث بنفسها أو قام شخص آخر بالكتابة لها. ويبدو أن الرأي الأخير هو الصحيح. ومن بين التلاميذ الذين جمعوا مجموعات مكتوبة منها: ابن أختها عروة بن الزبير[7].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 198).

(2) صحيح البخاري (4: 388) في كتاب الأحكام، سنن أبي داود (3: 411)، في كتاب الأقضية، حديث رقم (3589).

(3) الإكمال في أسماء الرجال (612)، فتح المغيث (379).

(4) الإكمال في أسماء الرجال (612).

(5) مسند الطيالسي (4: 194 ـ 195)، حديث رقم (1364).

(6) مسند الإمام أحمد (4: 87)، المحدث الفاصل (49ب).

(7) الكفاية (489).

20 ـ شداد بن أوس «المتوفى سنة 58هـ»:

كان ابن أخ حسان بن ثابت، شداد، حجة في الحديث نزل في مدينة القدس. ويقال أنه أملى بعض الأحاديث إلى عدد من الصحابة التابعين وهم في طريقهم إلى الحج[1].

21 ـ معاوية بن أبي سفيان «المتوفى سنة 60»:

على الرغم من تجاهل دوائر معينة للإنجازات الأدبية والثقافية للأمويين. وجدنا روايات تبين أنه لم يكن طلاب العلم فقط هم المهتمون بل والحكام أيضاً في تلك الفترة. ومن هؤلاء الخليفة الورع عمر بن عبد العزيز الذي كان عالماً دينياً لا يشق له غبار، ولعب دوراً هاماً في غرس وتقوية الإخلاص الديني وخاصة في الحديث. ولنبدأ بمعاوية مؤسس الدولة الأموية وقد أظهر معظم الخلفاء والولاة الذين جاؤوا من بعده مثل مروان بن الحكم[2] عبد الملك بن مروان[3] عبد العزيز بن مروان[4]. وهشام[5] اهتماماً بدراسة الحديث وحفظه.

ولهذا فليس، بمستغرب أن بعض الحكام وضعت أسماؤهم ضمن أئمة الحديث[6].

---

(1) سير أعلام النبلاء (2: 333).

(2) لجأ إلى حيلة ليحصل على أحاديث مكتوبة من زيد بن ثابت وأبي هريرة. انظر: الإصابة (4: 205)، الترجمة (1190)، الكنى للدولابي (33)، طبقات ابن سعد (2: 1: 117)، تقييد العلم (35 ـ 41) تدوين حديث (81 ـ 82)، جامع بيان العلم (1: 65) و(2: 143 ـ 144)، سير أعلام النبلاء (431 ـ 432).

(3) حفظ بعض الأحاديث ونقلها. انظر: (طبقات ابن سعد (5: 167، 174)، و(Papyri (1: 16

(4) وضع بين أئمة الحديث وكان لديه أحاديث أبي هريرة بشكل مكتوب وطلب من كثير بن مرة عالم الحديث في الشام أن يجمع له أحاديث المحدثين الآخرين ويرسلها له. طبقات ابن سعد (7: 2: 157).

(5) وضع الزهري بين أفضل علماء الحديث ودون الحديث كتابة لأبنائه. انظر جامع بيان العلم (76 ـ 77)، حلية الأولياء (3: 361).

(6) طبقات ابن سعد (7: 2: 128)، الجرح والتعديل (4: 1: 377)، الإصابة (3: 434)، الترجمة رقم (8068)، والاستيعاب (3: 400 ـ 401). وضمن محدثي الشام وضع معاوية، وانظر: الجرح والتعديل (2: 1: 130 ـ 131). تذكرة الحفاظ (1: 83).

ومن أجل سليمان كمحدث انظر: طبقات ابن سعد (5: 175)، الجرح (2: 2: 393).

أما بالنسبة لمعاوية محور اهتمامنا حالياً؛ فقد كان مهتماً للغاية بالتاريخ، وعلم الأنساب، والشعر[1]، ولكن كل هذا لا يعادل اهتمامه بالحديث لأنه وجد متعة عظيمة في الاستماع إلى الأحداث الشيقة التي حدثت في الماضي من جليسه ليلاً: عبيد بن شرية[2]. وكان سعيداً للغاية عندما يقيم حلقات دراسة الحديث، يتناول فيها أحاديث أبي هريرة[3].

واهتمام معاوية بالحديث واضح في أنه من وقت لآخر كان يستخدمه في رسائله[4]، وفي خطبه[5]، وعند اجتماع كوكبة من العلماء[6] في قصره. وكان حريصاً على تعلم الأحاديث لدرجة أنه طلب من الآخرين أنْ يرسلوا له الحديث كتابة. فعلى سبيل المثال كتب إلى المغيرة بن شعبة والي الكوفة أن يرسل له الأحاديث التي سمعها من النبي ﷺ، ويروى أن المغيرة أملى بعض الأحاديث على كاتبه «ورّاد» وأرسلها إلى معاوية[7].

وطلب من زيد بن ثابت أن يروي الأحاديث. وعندما جمع زيد هذه الأحاديث أخذها الخليفة بشكل مكتوب دون معرفة زيد ولكن هذه المجموعة قد تم التخلص منها بناءً على رغبة زيد[8] وكتب إلى عائشة العديد من المرات طلباً للحديث وجمعت له الحديث بناءً على طلبه[9].

---

(1) معجم الأدباء (1: 29 ـ 30)، المحبر (478)، المعارف (181) و(15 – 14 :1) Papyri

(2) رواية عبيد جمعت أخيراً في كتاب بأمر معاوية وعرف هذا الكتاب باسم أخبار عبيد، وعلى الرغم من التناقضات الواضحة في بعض موضوعاته إلا أنه نشر.

(3) الإملاء (57 ـ 58).

(4) مسند الإمام أحمد (4: 94).

(5) مسند الإمام أحمد (4: 91 ـ 102)، وما بعدها.

(6) مسند الإمام أحمد (4: 91 ـ 102)، وما بعدها.

(7) الكفاية (482)، الكنى للدولابي (2: 66)، الجرح والتعديل (1: 2: 357)، مسند الإمام أحمد (4: 245، 247، 249، 250، 254)، صحيح البخاري (1: 217)، في كتاب الأذان، و(1: 375) في الزكاة، و(4: 192) في الدعوات، و(4: 256) في القدر، و(4: 423) في الاعتصام بالنسبة، سنن النسائي (3: 70 ـ 71) في السهو، سنن أبي داود (2: 110) في الوتر، حديث (1505)، صحيح مسلم (3: 121) في الأقضية.

(8) جامع بيان العلم (1: 63).

(9) مسند الإمام أحمد (6: 87)، المحدث الفاصل (49ب).

وبالنظر لمجموعته من الأحاديث، فيسجل أن عنده مجموعة من الأحاديث تبلغ (160)[1] حديثاً، وحفظت في مسند الإمام أحمد بن حنبل[2].

22 ـ مسروق بن الأجدع (المتوفى سنة 63هـ):

كان واحداً من أئمة الحديث، وقاضياً، وجامعاً نَشِطاً للحديث، وبحثاً عنه رحل من إقليم إلى آخر[3] وأعطى الشعبي تفسيراً لرحلته من العراق إلى الشام[4] وتكمن أهمية هذه الرحلات في حقيقة الأمر من كونه لم يسمع الأحاديث من مشايخه فحسب خلال أسفاره، بل دَوَّن هذه الأحاديث أيضاً[5].

وفَضْلاً عن رحلاته طلباً لحديث رسول الله ﷺ، كان أحياناً يحصل على بعض هذه الأحاديث من خلال المكاتبة والمراسلة، فقد روي أنه وعبدالله بن عتبة كتبا إلى سُبَيْعة الأسلمية يسألانها عن حديث خاص بالعدة، ويذكر أن سبيعة استجابت لسؤاليهما وأرسلت الحديث لهما مكتوباً، وهذا الحديث كان خاصاً بتعليمات النبي ﷺ في هذه القضية الشرعية[6].

ولا بأس أن نورد مثالاً آخر، فذات مرة طلب مسروق من علقمة أن يدوِّن له بعض عادات النبي ﷺ السالفة «النظائر» وكان علقمة من المعارضين لكتابة الحديث، فقال: «ألم تعط علماً بأن الكتابة مكروهة؟» فرد عليه: «في هذه الحالة سأمحها بعد حفظها»[7].

---

(1) Papyri (2: 18)

(2) مسند الإمام أحمد (4: 91 ـ 102).

(3) حلية الأولياء (2: 95)، جامع بيان العلم (1: 94)، حيث رحل بحثاً عن حديث رسول الله ﷺ، ولما كثرت رحلاته طلباً للعلم أطلق عليه: «أبو السفر». انظر: تهذيب التهذيب (10: 110).

(4) حلية الأولياء (2: 95)، كتاب العلم لأبي خيثمة لوحة (4ب)، المحدث الفاصل (41ب).

(5) جامع بيان العلم (1: 66)، تقييد العلم (39)، الجرح والتعديل (4: 1: 396 ـ 397)، طبقات ابن سعد (6: 50 ـ 56)، و

(6) سنن ابن ماجة (1: 625 ـ 626) في كتاب الطلاق، الكفاية (481).

(7) جامع بيان العلم (1: 66)، تقييد العلم (58 ـ 59).

وهذا الحديث جعل بعض العلماء يعتقدون أن مسروقاً كان من هؤلاء الذين كتبوا الحديث بغرض الحفظ فقط[1]، ولكن هذا الافتراض غير صحيح للأسباب الآتية:

على الرغم من أن الحديث يبين استعداد مسروق أن يمحي ما كتبه من نصوص، إلا أنَّه لم يذكر أنه بالفعل قام بإتلاف ما كتبه أو إزالته، فالاحتمالان قائمان، فضلاً عن أن مقولة «دَوِّنْ لي» لا تُظْهر بوضوح أن المقصود منها «الكتابة المؤقتة»، إنها على النقيض من ذلك تشير إلى أن مسروقاً نفسه اعتادَ أنْ يَحْتَفِظَ بالحديث بشكل مكتوب كمبدأ عنده، ولهذا، طلب النص مكتوباً من الآخرين كذلك، أما تعليق علقمة «ألم تعلم بأن الكتابة مكروهة» تثبت أن مسروقاً ينتمي إلى مجموعة العلماء المؤيدين للكتابة، كما يبدو أن وعده بمحو النص المكتوب بعد حفظه حتى يغري علقمة في كتابة الحديث له، ولو تناولنا مقولة مسروق بالمعنى الحرفي فإنها تعني أنه عزم أن يتلف النص بعد قراءته، وهذا يعني ببساطة أن سيلجأ في هذه الظروف فقط أن يفعل ذلك كظرف استثنائي، أما في الظروف العادية فقد اعتاد أن يحفظ الأحاديث بشكل مكتوب.

23 ـ نعمان بن بشير «المتوفى سنة 64هـ»:

كان النعمان قاضياً لدمشق، ثم عينه ابن الزبير والياً لحمص[2]، أما بالنسبة لكتابته للأحاديث فيروى أنه دون عدداً من الأحاديث في كتاب وأرسلها إلى قيس بن الهيثم[3]، وتسلم ابنه يزيد أيضاً عدداً من الأحاديث المكتوبة منه من خلال كاتبه الذي كان يسمى حبيب بن سليم[4].

24 ـ ضحاك بن قيس بن خالد «المتوفى سنة 65هـ»:

من بين مجموعة الأحاديث المكتوبة لضحاك أرسل منها عدداً في كتاب إلى قيس بن الهيثم[5].

---

(1) تقييد العلم (58).

(2) مشاهير علماء الأمصار، صفحة (51)، الترجمة رقم (332).

(3) مسند الإمام أحمد (4: 277).

(4) مسند الإمام أحمد (4: 273).

(5) مسند الإمام أحمد (3: 453)، أسد الغابة (3: 37)، الإصابة (2: 207)، الترجمة رقم (4169).

25 ـ مروان بن الحكم «المتوفى سنة 65هـ»:

امتلك مروان مجموعة موثقة من الأحاديث رواها أبو هريرة[1] وهذه الأحاديث كما عرفنا كان قد حصل عليها مبكراً بحيلة[2] ويروى أن الخليفة لم يقم بمناورة ليحصل على هذه الأحاديث دون علم أبي هريرة فحسب[3]، بل فحصها ورتبها ترتيباً صحيحاً من خلال رواية أبي هريرة في العام الذي تلا ذلك[4].

وفضلاً عن هذا فقد حصل مروان على عددٍ من الأحاديث المكتوبة من زيد بن ثابت[5] ـ على الرغم من أنه في بعض الروايات يقال أنه تخلص منها بناءً على طلب زيد[6].

26 ـ زيد بن أرقم «المتوفى سنة 65/ 66هـ»:

كان زيد واحداً من هؤلاء العلماء الذين وافقوا على الكتابة في نقل الحديث، ولهذا يروى أنه أرسل عدداً من الأحاديث إلى أنس بن مالك[7].

27 ـ جابر بن سَمُرَة «المتوفى سنة 66هـ»:

لقد حصل جابر على 146 حديثاً من النبي ﷺ[8] وظل بعض هذه الأحاديث قائماً في مجموعات الحديث الكبرى[9] وأرسل حديثاً واحداً مكتوباً إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص بناءً على طلبه[10].

---

(1) تقييد العلم (41)، سير أعلام النبلاء (2: 431 ـ 432).

(2) لقد لجأ إلى هذه الحيلة لأن أبا هريرة لم يكن على استعداد، خاصة في بداية حياته، أن يملي أحاديثه. ومما هو جدير بالذكر أن أبا هريرة تخلى عن كراهيته للكتابة في أخريات حياته.

(3) تقييد العلم (41)، سير أعلام النبلاء (2: 431 ـ 432).

(4) سير أعلام النبلاء (2: 431)، الإصابة (4: 205)، الترجمة (1190).

(5) تقييد العلم (20)، جامع بيان العلم (1: 65) و(2: 143 ـ 144) طبقات ابن سعد (2: 2: 117)، وسنن الدارمي (1: 122 ـ 123).

(6) جامع بيان العلم (1: 65) و(2: 143 ـ 144).

(7) تهذيب التهذيب (3: 394).

(8) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 142)، و(Papyri (2: 66 حيث شككت «نبيهة عبود» في الرقم (146) حديثاً.

(9) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 142).

(10) صحيح مسلم (4: 65 ـ 66)، في كتاب الفضائل.

28 ـ براء بن عازب «المتوفى سنة 71/ 72هـ»:

هذا الصحابي اليهودي الأصل تطوع بنفسه ليشترك في غزوة بدر، ولكن النبي ﷺ رفض طلبه لكبر سنه[1]، ثم اشترك بعد ذلك في خمس عشرة غزوة بما في ذلك غزوة أحد[2].

أما عن اهتمامه بالحديث، فيروى أنه اعتاد أن يملي أحاديث النبي ﷺ على طلابه[3]، وأثناء زيارة الحاكم النيسابوري للكوفة سنة 345هـ رأى آثار المكان «أسطوانة» الذي اعتاد أن يعقد فيه براء حلقات الحديث[4].

29 ـ عبدالله بن الزبير «المتوفى سنة 73»:

من بين الصحابة الأربعة الذين تبدأ أسماؤهم باسم عبدالله[5] كان عبدالله بن الزبير، وقد حصل عبدالله على أحاديث من النبي ﷺ[6]. لا يزال يوجد بعضها في مجموعة الحديث الكبرى[7] وقد قام جمهرة من علماء الحديث بما فيهم أخوه عروة بنقل الأحاديث منه.

أما بالنسبة لأحاديثه المكتوبة، فيروى أنه كتب عدداً من الأحاديث التشريعية وأرسلها إلى عبدالله بن عتبة بن مسعود «المتوفى سنة 74هـ»[8].

30 ـ عبدالله بن عتبة بن مسعود «المتوفى سنة 74هـ»:

عالم بارز في الحديث والفقه، وكان لديه عدد كبير من الأحاديث[9] ولم ينقل الأحاديث من النبي ﷺ فحسب، بل من الصحابة المشهورين أيضاً: مثل عبدالله بن مسعود، عمر، عمار، وأبي هريرة[10].

---

(1) مشاهير علماء الأمصار، ص (44)، الترجمة (272).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 132).

(3) كتاب العلم لأبي خثيمة (11ب)، سنن الدارمي (1: 128)، تقييد العلم (105)، جامع بيان العلم (1: 73).

(4) معرفة علوم الحديث (191 ـ 192).

(5) أما الثلاثة الآخرون الذين تبدأ أسماؤهم باسم عبدالله فهم عبدالله بن عمرو بن العاص، عبدالله بن عمر، عبدالله بن عباس.

(6) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 267).

(7) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 267).

(8) مسند الإمام أحمد (4: 4).

(9) طبقات ابن سعد (5: 42).

(10) تهذيب التهذيب (5: 311).

ومن بين مجموعته المكتوبة من الأحاديث، حديث أرسله إليه عمر بن عبدالله بن الأرقم، وكان قد حصل عليه من سُبيعة الأسلمية «م ـ 10 هـ»[1] وكان الحديث خاص بمسألة العدة «أي المدة التي تنتظرها الأرملة أو المطلقة قبل الزواج» وطبقاً لرواية أخرى يقال: إن سُبَيْعة بنفسها أرسلت هذا الحديث إلى عبدالله بن عتبة بناءً على طلبه[2].

كما كان عند عبدالله بن عتبة بعض الأحاديث المتعلقة بالأحكام أرسلت إليه من عبدالله بن الزبير بشكل مكتوب[3].

31 ـ رافع بن خديج «المتوفى سنة 74هـ»:

مولى النبي ﷺ أعتقه، وسمح له أن يكتب أقواله ﷺ[4].

وعلى الرغم من أن المصادر قد ذكرت أن هذا التصريح قد حصل عليه رافع بالفعل من النبي ﷺ إلا أنه لم يذكر ما إذا كان قد جَمَعَ مجموعة أحاديث خاصة به أم لا، ولكن الاحتمال الأقوى أنه جمع بالفعل لأننا وجدنا حديثاً يخبر هو فيه مروان بأن حديثاً خاصة بحرمة المدينة مكتوب معه على «جلد يمني»[5].

وربما كان هذا الحديث الخاص واحداً من أحاديث عديدة كتبها واحتفظ بها معه.

32 ـ أبو سعيد الخدري «المتوفى سنة 74هـ»:

هو واحد من الرواة الأساسيين للحديث[6] الذي ينص على كراهة النبي ﷺ تدوين الحديث[7]. وعلى الرغم من أنه لم يسمح لطلابه بعمل سجل مكتوب لما يرويه إلا أنه هو نفسه كان لديه عددٌ قليل من الأحاديث. وهذا واضح من مقولته التي قال فيها: «نحن لم

---

(1) صحيح البخاري (3: 62 ـ 63) في كتاب المغازي، و(3: 478) في كتاب الطلاق، صحيح مسلم (2: 687 ـ 688) في كتاب الطلاق، الكفاية (481)، تهذيب التهذيب (8: 75).

(2) سنن ابن ماجة (1: 625 ـ 629) في الطلاق، الكفاية (481).

(3) مسند الإمام أحمد (4: 4).

(4) تقييد العلم (72 ـ 73).

(5) مسند الإمام أحمد (4: 141)، تقييد العلم (72).

(6) تقييد العلم (29 ـ 33)، المصاحف لابن أبي داود (4)، صحيح مسلم (4: 356) في كتاب الزهد.

(7) تقييد العلم (36 ـ 38)، كتاب العلم لأبي خيثمة (8ب)، المحدث الفاصل (36أ).

نكتب شيئاً سوى القرآن والتشهد»[1]. وبسبب حقيقة أن التشهد هو في حَدِّ ذاته حديث وُجِدَ في النصوص الحديثية فيمكن أن نقول ونحن مطمئنون: إن أبا سعيد الخدري كتب على الأقل عدداً من الأحاديث.

33 ـ عَمْرو بن ميمون الأوْدي (م = 74/ 75هـ):

هذا الحافظ الكوفي نقل الأحاديث من عبدالله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، والفاروق عمر، وآخرين[2]، وكان مهتماً أصلاً بالأحاديث التاريخية.

وكان سجله الأساسي المكتوب هو كتابه الخاص باغتيال عمر بن الخطاب وتعيين مجلس منتخب[3]. ويقال إن ابن إسحاق في سيرته أشار باستفاضة إلى هذا العمل دون ذكر للمؤلف أو كتابه[4].

وبعض الأحاديث التي نقلها تم حفظها في مجموعات الحديث المصنفة فيما بعد[5].

34 ـ واثلة بن الأسقع (م = 83هـ):

عالم البصرة، وواحد من رواة الحديث الأوائل، الذين وظفوا الإملاء في نشر الأحاديث[6]. وتوفي هذا الرجل بعد عمر مديد وصل إلى 105 سنوات[7] أما بالنسبة لمجموعته الخاصة من الأحاديث فلا نعرف عنها شيئاً.

ولكن ذكر في المصادر بوضوح أنه اعتاد أن يعقد حلقات الحديث ويملي الأحاديث على طلابه[8]. ولابد أن هذه العادة تشير إلى جمعه لعدد من كتب الحديث.

35 ـ ضحاك بن سفيان:

كان ضحاك من المدافعين عن كتابة الحديث، واعتاد أن يقول: «عندما أسمع حديثاً أدون «وإذا لم تتوفر لي مادة الكتابة» أكتبه حتى ولو على الجدران»[9].

---

(1) تقييد العلم (93).

(2) حلية الأولياء (4: 150)، طبقات ابن سعد (6: 80).

(3) Papyri (1: 25, 98)

(4) Papyri (1: 25, 90), (2: 11 – 12)

(5) تذكرة الحفاظ (1: 61)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 34 ـ 35).

(6) الإملاء (13)، ميزان الاعتدال (4: 145)، الترجمة رقم (8658).

(7) مشاهير علماء الأمصار، ص (51)، الترجمة رقم (329).

(8) ميزان الاعتدال (4: 145)، الترجمة رقم (8658)، سير أعلام النبلاء (3: 259)، الإملاء (13).

(9) جامع بيان العلم (1: 72).

ويقال إنه استلم حديثاً بشكل مكتوب من النبي ﷺ، وقد ذكر هذه المقولة هو نفسه مصادفةً أثناء خلافة الفاروق عمر، وعندما أصدر الخليفة حكمه قائلاً: «لا حق للمرأة في دية قتل زوجها» اختلف ضحاك معه وأخبر الخليفة أن لديه حديثاً مكتوباً أرسله له النبي ﷺ يمنح الأرملة أيضاً نصيباً في دية زوجها[1] ويعلق الشافعي قائلاً: «حينئذٍ راجع عمر حكمه وغيره طبقاً لهذا الحديث»[2].

36 ـ عبدالله بن أبي أوفى (م ـ 86هـ):

كان ابن أبي أوفى آخر الصحابة الذين ماتوا في الكوفة[3] وهو لم يكن من المؤيدين لكتابة الحديث فحسب، بل استخدم أيضاً طريقة المكاتبة المتعلقة بقانون الحرب إلى عمر ابن عبيد الله[4] وذكر كاتب عمر أنه تسلم وقرأ هذه الأحاديث على عمر إلى أن وصلوا إلى الحرب ضد «الحرورية»[5].

وكان إسماعيل بن أبي خالد عالماً أيضاً تسلم الأحاديث من ابن أبي أوفى بشكل مكتوب[6].

37 ـ سهل بن سعد بن مالك «المتوفى سنة 88/ 89»:

كان سهل آخر الصحابة الذين توفوا في المدينة[7]، وفي حين نقل علماء مشهورون بما فيهم الزهري، جمع البعض الآخر مجموعة أحاديث من روايته[8]، وجمع مثل هذه المجموعة سلمة بن دينار، ونقل منها، ابن أبي حازم مخطوطته[9].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 250)، الوثائق السياسية، وثيقة رقم (228)، اختلاف الحديث للشافعي (19 ـ 20)، سنن أبي داود (3: 178)، في كتاب الفرائض، الحديث رقم (2927)، سنن ابن ماجة (2: 142)، في كتاب الديات، والموطأ (4: 194 ـ 195) في العقول.

(2) الرسالة للشافعي (59)، اختلاف الحديث (19 ـ 20)، الأم (4: 77) في باب ميراث الدية.

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 261)، المعارف (116).

(4) الكفاية (481)، صحيح البخاري (2: 206، 210، 239 ـ 240) في كتاب الجهاد، و(4: 410)، في كتاب التمني.

(5) صحيح البخاري (2: 239 ـ 240) في كتاب الجهاد.

(6) تهذيب التهذيب (5: 151).

(7) مشاهير علماء الأمصار، ص (25)، الترجمة رقم (114)، المعارف (116).

(8) الجرح والتعديل (2: 1: 198)، تاريخ الطبري (2: 855)، الاستيعاب (2: 95 ـ 96)، الإصابة (2: 88)، الترجمة رقم (3533).

(9) الجرح والتعديل (2: 2: 382)، تهذيب التهذيب (6: 33).

38 ـ وهب بن منبه «المتوفي سنة 110هـ/ سنة 114هـ»:

وهب هو شقيق العالم الشهير همام، كان مهتماً بالسيرة الذاتية للنبي ﷺ وكثير من القادة الدينيين، كما ظهر من عنوان كتبه[1] وقد قرأ وهب كثيراً من العهد القديم لليهود[2] ومن الإسرائيليات، ولكن كان معروفاً بإخلاصه وصدقه «اتفقوا على أنه من الثقات»[3].

وكان مشهوراً بدراسته الواسعة في الأدب غير الإسلامي[4] ويروي على مسؤوليته أنه قرأ أكثر من سبعين كتاباً تتعلق بالأنبياء المختلفين[5]. ويقال إن هذه الكتب كانت متوفرة في أماكن العبادة[6]، أو من خلال الشراء، وعلى الرغم من أن عدد الكتب التي ذكرت هنا يبدو مبالغاً فيها إلا أنه يبين أن وهباً كان عالماً وعاشقاً للكتب، ووجدنا دليلاً دامغاً لهذه الحقيقة في رواية تقول إن أخاه اعتاد أن يشتري الكتب له[7].

أما بالنسبة لاهتمامه بالحديث فيروى أنه سمع أحاديث من الصحابة المشهورين مثل: جابر بن عبدالله، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبي هريرة، وأنس بن مالك، وآخرين، وهو بدوره نَقَلَ إلى عمرو بن دينار، المغيرة بن حكيم... وغيرهم[8].

وبالإضافة إلى نقله الشفهي، يقال أنه جمع مجموعة من الأحاديث تكونت من 27 ورقة[9].

---

(1) كان عند وهب الكتب التالية: كتاب القدر [انظر: ميزان الاعتدال (4: 353)، الترجمة رقم (9433)]، كتاب قصص الأنبياء [انظر: كشف الظنون (2: 1328)]، كتاب المبتدأ [انظر: تاريخ بغداد (1: 416)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان في طبعته الألمانية (1: 101)، و(1: 26, 45, 87, 8)، وكتاب التيجان [انظر: Papyri (1: 36)] وكتاب المغازي [انظر: كشف الظنون (2: 1146 ـ 1147)].

(2) Papyri (1: 36, 45, 59).

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 149).

(4) المعارف (158)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 149).

(5) ميزان الاعتدال (4: 353)، طبقات ابن سعد (5: 395)، حيث ذكر أن عدد الكتب (92) كتاباً.

(6) طبقات ابن سعد (5: 395 ـ 396).

(7) تهذيب التهذيب (11: 67).

(8) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 149).

(9) Papyri (2: 57).

39 ـ نافع، المولى الذي أعتقه ابن عمر:

كان نافع عالماً عظيماً في الحديث والسنة، واعترف علماء الحديث بحفظه وصدقه[1]، وكان واحداً من سلسلة الذهب الثلاثة، ألا وهم: مالك ـ نافع ـ ابن عمر، أما بالنسبة لصدق الأحاديث التي نقلها فيقول الإمام مالك: «عندما أسمع حديثاً من نافع، لا أهتم كثيراً بسماعه من آخرين»[2].

ويقول ابن عُيَيْنَة: «لا يوجد أحاديث أصدق من الأحاديث التي نقلها نافع»[3].

وبسبب شهرته العلمية في مجال الدراسات الدينية أرسله عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن[4].

وكان من المؤيدين لكتابة الأحاديث ودون مجموعة كبيرة من ابن عمر[5] الذي خدمه أكثر من ثلاثين عاماً[6]، أما بالنسبة لكتابة تلاميذه المقربين[7]، فقد اعتاد أن يملي عليهم الأحاديث، وطلب منهم إحضار كتاباتهم لتصحيحها ومراجعتها[8]. وطلب منهم قراءة المخطوطة عليه قبل أن ينقلوها إلى تلاميذهم[9]، واستخدم طريقة المكاتبة في نقل الحديث، وبهذه الطريقة استلم العلماء منه هذه الأحاديث بشكل مكتوب[10]، فعبد الله (م ـ 151هـ) على سبيل المثال حَصَلَ على عددٍ من الأحاديث بهذه الطريقة[11].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 124)، تهذيب التهذيب (10: 412: 415).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 124).

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 124).

(4) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 124)، تذكرة الحفاظ (1: 94).

(5) تاريخ بغداد (10: 406)، تاريخ الإسلام للذهبي (5: 11)، صحيفة همام (34).

(6) تذكرة الحفاظ (1: 94).

(7) العلم لأبي خيثمة (4ب)، المحدث الفاصل (76أ)، الإملاء (13) سنن الدارمي (ط. المدينة) = (1: 106).

(8) الإملاء (78).

(9) الكفاية (385)، (407).

(10) مسند أحمد (2: 31 ـ 32)، صحيح البخاري (2: 123) في كتاب العتق.

(11) أنساب الأشراف (1: 342)، الأموال (119)، صحيح البخاري (2: 123) في كتاب العتق.

ومن بين مجموعة الحديث التي نَقَلها، كانت هناك نسخة[1] عند تلميذه عبيد الله بن عمر[2]، ونسخة عند ابن جريج المكي، وكان عنده أيضاً حقيبة مليئة بأحاديث نافع المكتوبة[3].

ومن بين التلاميذ الذين نقلوا الحديث منه أيضاً بشكل مكتوب يمكن أن نذكر أيوب السختياني[4]، خالد بن زياد[5]، ليث بن سعد[6]، مالك بن أنس[7]، محمد بن عبد الرحمن[8]، موسى بن عقبة[9]، شعيب بن أبي حمزة[10].

ثانياً: كتابات أخرى للتابعين والعلماء الأوائل:

وبعد أن تناولنا الصحيفة، والكتاب... الخ لكل من الصحابة والتابعين[11]، وناقشنا أيضاً السجلات الأخرى المكتوبة للصحابة باستفاضة ـ ننتقل الآن إلى مناقشة السجلات الأخرى المكتوبة للتابعين والعلماء الأوائل، وذلك قبل الفترة العباسية فقط، لأنَّ كتابات ما بعد تلك الفترة معروفة بما فيها الكفاية، ولا تحتاج إلى مزيد من إلقاء الضوء عليها.

والترتيب الزمني لهؤلاء العلماء الذين سنناقش أعمالهم سيكون طبقاً لتاريخ وفياتهم:

---

(1) أيضاً ذكرت كصحيفة. انظر: مشاهير علماء الأمصار ص (190)، الترجمة رقم (1524).

(2) الكفاية (321)، و(329)، مشاهير علماء الأمصار، ص (190)، الترجمة رقم (1524)، ومجموعته عاشت حتى اليوم، وقد حفظت بالمكتبة الظاهرية ـ بدمشق تحت رقم: مجموع (105)، اللوحات من (135 ـ 149).

(3) الكفاية ص (434)، تاريخ بغداد (10: 406).

(4) الكفاية ص (488)، المحدث الفاصل (48ب).

(5) تهذيب التهذيب (3: 90).

(6) الكفاية (407).

(7) مشاهير علماء الأمصار ص (190)، الترجمة رقم (1524).

(8) تهذيب التهذيب (10: 300).

(9) الكفاية، ص (321).

(10) انظر ما تقدم في هذا الفصل من هذا الكتاب، تحت عنوان: صحف ونسخ الصحابة والتابعين.

(11) انظر ما تقدم في هذا الفصل من هذا الكتاب، تحت عنوان: كتابات الصحابة.

1 ـ الحارث بن عبدالله الأعور «المتوفى سنة 65هـ»:

كان لدى الحارث بن عبدالله الأعور كتباً عديدة[1]. أما بالنسبة لمجموعته المكتوبة من الأحاديث، فيروى أنه امتلك مجموعة من الأحاديث من الإمام علي بن أبي طالب لأنه ظل في صحبة الإمام علي لفترة من الوقت[2]، ويقال إن هذه الأحاديث أعطاها له الإمام علي بن أبي طالب بشكل مكتوب ـ والوثيقة التي تضمنتها هذه الأحاديث كانت إلى حد ما كبيرة لأنه يذكر أن الإمام علي كتب له «علماً كثيراً»[3].

ولأنه كان من المؤيدين للكتابة فقد أملى الأحاديث على تلاميذه ولهذا جمع عبد الأعلى[4]، وأبو إسحاق السبيعي[5] منه مجموعة مكتوبة من الأحاديث.

2 ـ سليمان بن قيس الهلالي:

كان سليمان واحداً من أتباع الإمام علي بن أبي طالب، ويقال إنه جمع بعض الأحاديث في كتاب[6]، أعطاه بعد ذلك لأبان بن عياش، وكان أبان هو الناقل الوحيد من تلك المخطوطة.

ويعطي ابن النديم تفسيراً شيقاً لكيفية اضطهاد سليمان في عهد الأمويين، وكيف أصبح لاجئاً في بيت أبان، وردَّ المعروف لأبان فأعطاه كتاباً وهو على فراش الموت باعتباره منقذه[7].

ولا يزال كتاب سليمان محفوظاً في مكتبة سيد نصير حسين الموسوي إمام الشيعة في «لكنو» في الهند[8].

---

(1) الجرح والتعديل (1: 2: 78).

(2) الإكمال في أسماء الرجال (591).

(3) طبقات ابن سعد (6: 116)، تقييد العلم (90)، صحيفة همام (32)، تدوين حديث (429).

(4) الجرح والتعديل (3: 1: 26).

(5) ميزان الاعتدال (1: 435)، الترجمة رقم (1627)، تهذيب التهذيب (8: 65).

(6) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 11/ 24)، الفهرست (307 ـ 308).

(7) الفهرست (307 ـ 308).

(8) مجلة المنار لمنشئها السيد/ محمد رشيد رضا، المجلد العاشر ص (750 ـ 751).

3 ـ يحيى بن الجزار العرني:

كان يحيى تلميذاً للإمام علي بن أبي طالب، ونقل عدداً من الأحاديث منه[1]، وسجل له كتاباته المنقولة: حكم بن عتيبة وذلك بالمداد الأسود[2].

4 ـ عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود «المتوفى سنة 79هـ»:

اعتاد أن يدون الأحاديث التي نقلها والده دون علمه ويروى أنه ذات مرة عرف والده بعادته هذه وطلب منه المواد المكتوبة وأزالها[3].

وفي رواية أخرى احتفظ عبد الرحمن بهذه الأحاديث في صحيفته[4].

5 ـ عبد الرحمن بن عائذ:

عالم مميز من الشام، كان لديه عدد من الكتب، كانت موضعاً لتقدير أهل حمص[5]. ويبدو أنه اعتاد أن يملي الأحاديث على طلابه. وعندما زار العراق أثناء حكم هشام دون عدد من الطلاب من الكوفة والبصرة الأحاديث منه[6].

6 ـ سعيد بن فيروز الطائي «المتوفى سنة 82هـ»:

عرف أيضاً باسم «أبو البختري» وكان معترفاً به كأحد ثقاة الحديث[7]. ونقل الأحاديث من ابن عباس، ابن عمر، أبي سعيد الخدري وغيرهم[8] ويقال كان عنده عدد من الأحاديث بشكل مكتوب[9].

7 ـ معاذة بنت عبدالله «المتوفاة سنة 83هـ»:

نقلت معاذة بنت عبدالله العدوية الأحاديث من عائشة وعليّ... الخ... ونقل منها أبو قلابة، قتادة، يزيد الرشك، وآخرون[10].

---

(1) تهذيب التهذيب (11: 191).

(2) تاريخ بغداد (7: 348)، تهذيب التهذيب (2: 305).

(3) تقييد العلم (39).

(4) تقييد العلم (39).

(5) تهذيب التهذيب (6: 204).

(6) مشاهير علماء الأمصار، ص (113)، الترجمة (867).

(7) تهذيب التهذيب (4: 73).

(8) حلية الأولياء (6: 381)، تهذيب التهذيب (4: 72).

(9) الأموال (11).

(10) تهذيب التهذيب (12: 452).

ودون بعض المواد المنقولة طلابها. ويقال إن واحداً من هذه المجموعات احتفظ به يزيد الرشك، ونسخ شعبة نسخة منه عندما زار يزيداً في بيته[1].

8 ـ مغيث بن سميّ الأوزاعي:

يقال إن هذا العالم قابل ما يقرب من ألف صحابي[2]. وروى الأحاديث من عمر وابن مسعود، وأبي هريرة وآخرين[3].

ويقال أنه احتفظ بالأحاديث في كتب عديدة «كان صاحب الكتب»[4].

9 ـ عبدالله بن رابح الأنصاري «المتوفى سنة 90هـ»:

كان عبدالله بن رابح من رواة الحديث الموثوق في روايتهم[5]، ونقل من أبيٍّ بن كعب، وعمار بن ياسر، وأبي هريرة وآخرين، ونقل عنه ثابت البناني، وعاصم الأحول، وأبو عمران[6].

وعلى الرغم من أننا لا نعرف وحدة مجموعاته، فيذكر أن عبدالملك بن حبيب الأزدي[7] وأبا عمران[8] قد دونا الأحاديث منه.

10 ـ جابر بن زيد الأزدي:

كان جابر بن زيد مشرعاً[9] وجمع بين معرفة الفقه والحديث وعلى الرغم من أنه وافق على المجموعة المكتوبة من الأحاديث إلا أنه لم يوافق على تسجيل الرأي التشريعي[10]. ووجد هو نفسه يدون الأحاديث على الألواح في درس عبد الرحمن بن سابط[11].

---

(1) الكفاية (340).
(2) مشاهير علماء الأمصار، ص (114)، الترجمة رقم (869)، تهذيب التهذيب (10: 255).
(3) تهذيب التهذيب (10: 255).
(4) تهذيب التهذيب (10: 255).
(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 154).
(6) تهذيب التهذيب (5: 207).
(7) تهذيب التهذيب (6: 389).
(8) صحيح مسلم (4: 219 ـ 220)، في كتاب العلم، مسند الإمام أحمد (2: 192).
(9) تقييد العلم (20)، طبقات ابن سعد (7: 1: 131 ـ 132).
(10) جامع بيان العلم (2: 31)، طبقات ابن سعد (7: 1: 131).
(11) جامع بيان العلم (1: 72)، تقييد العلم (109).

وهو بدوره نقل عنه طلابه[1].

11 ـ عروة بن الزبير «المتوفى سنة 94هـ»:

واحد من الفقهاء السبعة في المدينة[2]، وكان حُجَّةً في الحديث والفقه والمغازي. وكان لديه عدد ضخم من الأحاديث «كثير الأحاديث»[3]. حصل على معظمها من خالته عائشة[4]. ويروى أنه جمع مجموعة مكتوبة من أحاديث عائشة[5]. ولكن لسوء الطالع فإن هذه المجموعة تلفت أثناء الحرب الأهلية في حراء وذلك سنة 63هـ[6]. ويقال أن عروة نفسه حرق هذه الكتب وندم على ذلك ندماً شديداً في أخريات حياته واعتاد أن يقول: «لعمري.. كان أهون علي أن أضحي بأسرتي وما ملكت يداي في مقابل أن أحتفظ بكتبي»[7].

ولم توضح المصادر الأسباب التي جعلت عروة يحرق هذه الكتب فربما خشي أن يساء استخدام هذه الكتب الدينية أثناء الحروب الأهلية. ويمكن أن نستنتج أن عروة اتخذ موقفاً محايداً تجاه القلاقل السياسية في ذلك الوقت. ويبدو أنه انعزل عن الحياة السياسية ليكرس نفسه للقراءة والكتابة.

لقد كان عروة مهتماً أساساً بالحفاظ على الأحاديث ونقلها[8]. ولهذا لم يدون الأحاديث فحسب بل أملاها على طلابه[9]. وأكثر من ذلك فقد أصدر تعليمات إلى طلابه

---

(1) طبقات ابن سعد (7: 1: 131).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 331)، مشاهير علماء الأمصار ص (64)، الترجمة رقم (428)، الإكمال في أسماء الرجال (611).

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 332)، طبقات ابن سعد (5: 13).

(4) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 332)، الإكمال في أسماء الرجال (611).

(5) صحيفة همام بن منبه (27)، الكفاية (205).

(6) تهذيب التهذيب (7: 183)، طبقات ابن سعد (5: 133).

و(E2 Earliest Biographies... ic, i, 548).

(7) طبقات ابن سعد (5: 133)، تهذيب التهذيب (7: 183)، صحيفة همام (27)، جامع بيان العلم (1: 75)، تقييد العلم (60) و(Papyri (1: 17) (Earliest Biographies, i.c, 1: 547-548).

(8) العلم لأبي خيثمة (3ب).

(9) الكفاية (460)، الإملاء (78).

بمراجعة المادة المكتوبة بعد كتابتها وكانت هذه التعليمات تصدر على الأقل لابنه وتلميذه، هشام[1] ويروي هشام أن والده اعتاد أن يسأله: «هل دونت شيئاً؟» وحينما أجيب بالإثبات. يستفسر أبي: هل راجعت ما كتبته؟ ورداً على هذا السؤال إذا أجبت بالنفي، اعتاد أن يعلق قائلاً: «كأنك ما كتبت»[2] ويعني بذلك لا يمكن أن تكون الكتابة صادقة بدون مراجعة.

وبالإضافة إلى الحديث، كان عروة مهتماً بالفقه، ولهذا قرأنا أنه راسل عمر بن عبد العزيز بخصوص فقه الأحكام[3] ـ وحقيقة أنه كان حجة في الشريعة، والتشريع، وكان واحداً من الفقهاء السبعة ذائعي الصيت في المدينة.

وفضلاً عن الحديث والفقه كان عروة أيضاً عالماً في المغازي وجمع كل ما كتب عن سيرة النبي ﷺ[4] الذاتية وكون كتاباً في هذا الموضوع[5] واستشاره الخليفة عبد الملك عندما احتاج بعض المعلومات المتعلقة بمغازي النبي ﷺ[6]. وقد حفظت بعض كتابات عروة في رده على أسئلة عبد الملك في فهرس الطبري[7].

---

(1) الإملاء (79).

(2) الكفاية (350)، المحدث الفاصل (64أ ـ 64ب).

(3) جامع بيان العلم (2: 24).

(4) تاريخ الطبري (1: 1180، 1224، 1225، 1234، 1288، 1529، 1534، 1549، 1551، 1634، 1654، 1669، 1670، 1770)، كشف الظنون (2: 1746 ـ 1747).

و(Earliest Biographies... ic, i, 356, 545)

(Mecca pp. xii, 40, 100-101, 106-107, 145-146, 180-182) (Formative Period, 69-70).

(5) ظل هذا الكتاب موجوداً في شكل أجزاء منه فقط. انظر: تاريخ الطبري (1: 1180، 1224 ـ 1225، 1284 ـ 1288، وما بعدها، فتوح البلدان (43، 90)، مسند الإمام أحمد (4: 323 ـ 326)، و(6: 212)، صحيح البخاري و(3: 112 ـ 115) في كتاب المغازي (4: 395 ـ 396) في كتاب الأحكام.

(6) (182) Mecca وهو كتاب محمد ومكة لـ: وات.

(7) السيرة (ط. Guil) = ص (14 ـ 15)، تاريخ الطبري (1: 1180، 1224، 1243، 1284، 1634، 1654، 1670) و(3: 2458) و(128) Historica Sources).

12 ـ سعيد بن المسيب «المتوفى سنة 93/ 94هـ»:

كان ابن المسيب أيضاً واحداً من الفقهاء السبعة ذائعي الصيت في المدينة[1]، وهو لم يكن فقيهاً عظيماً فحسب، بل ومحدثاً شهيراً كذلك[2].

واعتادَ أن يعقد حلقات لدراسة الحديث في المدينة[3] وكان متحمساً للغاية في أن يجمع الأحاديث التي سافر من أجلها أياماً وليال حتى لو كان هذا السفر من أجل حديث واحد[4].

ويقال إنه لم يكن من الموافقين على كتابة الأحاديث[5]. ولكن في أحد الأحاديث وجد أنه أعطى تصريحاً لعبد الرحمن بن حرملة «المتوفى سنة 145» ليسجل الأحاديث التي نقلها منه[6]. ويمكن أن نستنتج أنه تخلى عن هذه الكراهية في أخريات حياته، وحقيقة أنه وافق على الكتابة واضح من رواية أخرى تقول أن الحسن البصري اعتاد أن يتناول الخطابات معه، عندما واجهته بعض القضايا التشريعية المعقدة[7].

13 ـ أبو عثمان النهدي «المتوفى سنة 95هـ»:

توفي أبو عثمان النهدي بعد عمر مديد وصل إلى 130 سنة[8] وقد نقل الأحاديث من العديد من الصحابة المشهورين. ومجموعته المكتوبة من الأحاديث احتفظ بها سليمان التيمي[9].

---

(1) قواعد التحديث (123)، معرفة علوم الحديث (25 ـ 26)، الجواهر المعنية (2: 421 ـ 422)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 220).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 220)، الإكمال في أسماء الرجال (598).

(3) طبقات ابن سعد (5: 96، 98).

(4) طبقات ابن سعد (5: 89)، جامع بيان العلم (1: 94)، معرفة علوم الحديث (8)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 220).

(5) تذكرة الحفاظ (1: 105)، جامع بيان العلم (2: 144)، تقييد العلم (15، 20، 48).

(6) المحدث الفاصل (36أ)، جامع بيان العلم (1: 73)، تقييد العلم (99)، ميزان الاعتدال (2: 556)، الترجمة رقم (4848).

(7) تذكرة الحفاظ (1: 52).

(8) تذكرة الحفاظ (4: 278)، مشاهير علماء الأمصار (99)، الترجمة رقم (734).

(9) صحيح البخاري (4: 115 ـ 116).

14 ـ إبراهيم بن يزيد النخعي «المتوفى سنة 96هـ»:

مشرع شهير لمدينة الكوفة، وكان حجة في الحديث والفقه[1] وكان معروفاً بأنه «صيرفي الحديث»[2] (أي مثمن ومقيِّم الحديث) بمعنى أنه خبير في تأكيد قيمة وصدق الأحاديث المختلفة، وكان من المؤيدين لرواية الأحاديث طبقاً لمعانيها[3].

وعلى الرغم من أنه لم يشجع تدوين الأحاديث إلا أنه كان يقول: «من يكتب، يعتمد عليه»[4] ووجدنا روايات توضح موافقته على الكتابة. ولهذا وجدنا حماد بن أبي سليمان يدون الأحاديث في دروسه[5]. وأيضاً عندما كتب قتادة وأصحابه إليه يطلبون منه رأيه في بعض القضايا المتعلقة بعلاقة الرضاعة أرسلها بشكل مكتوب. وكانت هذه الأحاديث عن النبي ﷺ والصحابة الآخرين[6].

ومع ذلك فمن المؤكد أنه لم يكن هو نفسه يمتلك مجموعة مكتوبة من الأحاديث كما أشار هو بذلك قائلاً: «على الرغم من أنني لم أكتب أي شيء «كتسجيل دائم» إلا أنني تمنيت لو كنت فعلت ذلك»[7].

15 ـ سالم بن أبي الجعد «المتوفى سنة 97هـ»:

كان هذا العالم يعد من الرواة الصادقين للأحاديث ونقل الأحاديث من ابن عمر، وجابر، وأنس... الخ ونقل عنه أبناؤه ومنصور، والأعمش[8]. ويروى أنه احتفظ بالأحاديث بشكل مكتوب[9].

---

(1) تذكرة الحفاظ (1: 69)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 104 ـ 105).

(2) تذكرة الحفاظ (1: 69)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 105).

(3) طبقات ابن سعد (6: 190).

(4) طبقات ابن سعد (6: 189).

(5) طبقات ابن سعد (6: 232).

(6) المحدث الفاصل (48ب).

(7) طبقات ابن سعد (6: 189).

(8) الإكمال في أسماء الرجال (599)، معرفة علوم الحديث (156).

(9) تقييد العلم (108 ـ 109)، طبقات ابن سعد (6: 203)، جامع بيان العلم (1: 70)، سنن الدارمي (1: 123)، معرفة علوم الحديث (156 ـ 157).

16 ـ حسن بن محمد بن الحنفية «المتوفى سنة 99هـ»[1]

عالم شيعي[2] اعترف به كراوٍ ثقة حتى من قبل علماء السنة، ونقل الأحاديث من سلمة بن الأكوع، جابر بن عبدالله، وآخرين.

ومن بين هؤلاء الذين رووا عنه: عمرو بن دينار، والزهري[3]، ويقال أنه كان لديه كتيباً «رسالة صغيرة بخصوص العقيدة «العقائد»[4].

17 ـ عبدالله بن محمد بن علي «المتوفى سنة 99هـ»:

عبدالله بن محمد واحد من أهل بيت النبي ﷺ البارزين، وكان قارئاً للقرآن ومقيماً في المدينة[5]. وكان لديه كتابٌ يحتوي على أحاديث النبي ﷺ أصبح بعد ذلك ملكاً لمحمد بن علي بن عبدالله بن عباس[6].

18 ـ عبدالله بن هرمز «المتوفى سنة 100هـ»:

كان واحداً من نقلة الحديث الصادقين. ونقل الحديث من سعيد ومحمد أبناء عبيد المازني ومن أبي هريرة[7].

ويقال أنه أرسل عدداً من الأحاديث بشكل مكتوب إلى تميم الجيشاني[8].

19 ـ ذكوان أبو صالح «المتوفى سنة 109هـ»:

كان أبو صالح السمان[9] مولى لجويرية بنت الأحمس[10] وكان في المدينة حين اغتيل عثمان[11].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 160)، وطبقاً لرواية ابن حبان البستي، فقد مات في خلافة عبد الملك بن مروان (65 ـ 86) هـ انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص (62)، الترجمة رقم (421).

(2) بَيْدَ أنه مال إلى المذهب السني، وكان يقول: «من ينكر شرعية خلافة الصديق أبي بكر، والفاروق عمر، فقد أنكر السنة»، انظر: مشاهير علماء الأمصار، ص (62)، الترجمة (421).

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 160).

(4) مباحث في علوم السنة (85)، و(Papyri (2: 18.

(5) مشاهير علماء الأمصار (127)، الترجمة (994).

(6) طبقات ابن سعد (5: 241)، وتهذيب التهذيب (6: 16).

(7) تهذيب التهذيب (6: 62)، ومسند الإمام أحمد (2: 531).

(8) مسند الإمام أحمد (2: 531).

(9) وعرف أيضاً باسم الزيات، وكلمتا زيات وسمان تشيرا إلى مهنته، فقد اعتاد أن يحضر السمن وزيت الزيتون من الكوفة إلى المدينة لبيعه هناك. مشاهير علماء الأمصار ص (75)، الترجمة (530).

(10) تهذيب التهذيب (3: 219).

(11) تهذيب التهذيب (3: 219).

ولأنه كان مؤيداً للكتابة. فقد أملى الأحاديث على طلابه وتسلم الأعمش[1] وذكوان أبناء سهيل[2] بعض الأحاديث منه بشكل مكتوب.

20 ـ عمر بن عبد العزيز «المتوفى سنة 101هـ»:

بالنسبة لهذا الخليفة الأموي الورع، دارت المناقشات حول رسالته إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كي يدون الأحاديث. وسوف نناقش هذه الرسالة «الحديث» باستفاضة في موضع آخر[3] ولن نقصر أنفسنا هنا عليها.

ومن الجدير بالذكر أن نقول أن عمر بالدور الذي لعبه يعد باعثاً ومجدداً للسنة[4] مرة ثانية، لأنه لم يأمر الولاة ولا العلماء أن يسجلوا الأحاديث فحسب، بل قام هو بنفسه برواية وجمع الأحاديث، ولهذا ليس بمستغرب أن نرى اسمه من بين قائمة رواة الحديث[5].

لقد سمع الأحاديث من رواة الحديث البارزين مثل عروة، الزهري، أبي بكر بن حزم. ومما هو جدير بالإشارة إليه أن هؤلاء الرواة بالذات نقلوا بدورهم الأحاديث منه[6].

ففضلاً عن السماع والنقل الشفهي، كان عمر أحياناً يدون الأحاديث. وهناك بعض الإشارات العارضة إلى عادته هذه وجدت في حديث ضمن كتاب سنن الدارمي. ويروى أنه ذات مرة روى حاملاً القراطيس وعندما سأله أبو قلابة عما يكتب، أجاب عمر: «إن هذا الكتاب يحتوي على حديث رواه عون بن عبدالله، ولأهميته لي فسوف أدونه»[7].

---

(1) لقد استلم (1000) حديث من ذكوان. انظر: تذكرة الحفاظ (1: 83، 145 ـ 146).

(2) الجرح والتعديل (2: 1: 246 ـ 247)، ميزان الاعتدال (2: 243)، الترجمة رقم (3604).

(3) انظر ما يأتي في الترجمة: 51 ـ أبو بكر محمد بن عمر بن حزم الأنصاري وجهوده في السنة، صفحة (578 ـ 587) من هذا البحث.

(4) لقد أرسل أكثر من مئة كتاب إلى ولاته وغيرهم من المسؤولين في عهده طالباً منهم أن يحكموا طبقاً للسنة النبوية. انظر: مصنف ابن أبي شيبة في مواضع كثيرة.

(5) محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (1: 145)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 17)، الجرح والتعديل (3: 1 122)، حلية الأولياء (5: 359 ـ 360)، صحيح البخاري (1: 38) في كتاب العلم، تهذيب التهذيب (7: 475 ـ 476)، تذكرة الحفاظ (1: 112 ـ 114).

(6) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 17)، تهذيب التهذيب (7: 475 ـ 476) و(Papyri (2: 25.

(7) سنن الدارمي. ط. المدينة (1: 107).

وأكثر من هذا يروى أنه أرسل بعض الأحاديث المكتوبة إلى عبد الملك بن طفيل الجزري، والذي قام بدوره بنقل هذه الأحاديث إلى طلابه[1] ويروى أيضاً أنه ترك مجموعة من المخطوطات التي من المحتمل أصبحت بعد ذلك ملكاً لأبي قلابة[2].

وفضلاً عن كل هذا فيروى أن عمر جمع الأحاديث في المسند الذي وصل إلينا بعد ذلك. وطبقه (A. H. Harley)[3].

ومن الجدير بالذكر أن نلاحظ أن عمر كان مهتماً أيضاً بالقضايا العقائدية[4] لأن هذا يتضح من أحاديث عن حواره مع عالم مذهب القدرية المشهور غيلان بن مسلم الدمشقي[5]. وفضلاً عن هذا يروى أنه كتب رسالة مطولة عن حرية الإرادة[6] وكتب رسالة عن طائفة الجهمية[7].

ولكن إسهامه الحقيقي كان في مجال الحديث والسنة. ومع أن فترة حكمه استمرت فترة قصيرة تصل إلى سنتين ونصف فقط، وتوفي في منتصف العمر حيث إنه توفي عن تسعة وثلاثين عاماً، إلا أن إسهامه في جمع وتدوين الحديث كان بالغاً ولا يمكن إنكاره.

21 ـ طاوس بن كيسان (م ـ 101/ 106هـ):

عالم الحديث اليمني الشهير الذي توفى عن عمر يناهز التسعين عاماً ويذكر أنه جمع الأحاديث بشكل مكتوب، وبالنظر إلى عمره المديد، يستطيع المرء أن يتوقع أنه جمع مجموعات كثيرة من الأحاديث وتقول المصادر أنه كان يملك بالفعل كتباً عديدة، ولكن لسوء الطالع لم تبق حتى الآن واندثرت، ويروى أنه طلب من ابنه أن يحرق مخطوطاته[8] وعلى الرغم من أنه لم يُذكر، ما إذا نفذ الابن طلب أبيه أم لا، ولكن يبدو أنه نفَّذه. واعتاد

---

(1) تهذيب التهذيب (7: 476).

(2) Papyri (2: 44).

(3) مسند عمر بن عبد العزيز A. H. Harley في مجلة PASB = لعام 1924، ص (399 ـ 488).

(4) Formative Period (85 – 86)

(5) Papyri (1: 90), (2: 28, 228)

(6) Papyri (2: 28)

(7) المصدر السابق.

(8) تقييد العلم (61)، المصاحف (195)، طبقات ابن سعد (5: 393).

طاووس أن ينقل الأحاديث[1] حرفياً وأصر على ذلك. ولأنه لم يكن متأكداً ما إذا كانت هذه الطريقة سيلتزم بها الجميع في نقل الأحاديث أم لا، فلهذا قرر أن يتخلص من كتبه ومخطوطاته وترك وصية في هذا الشأن.

وعلى أي حال، فمن المؤكد أنه امتلك بعض الأحاديث بشكل مكتوب.

22 ـ مجاهد بن جبر المكيّ «المتوفى سنة 102هـ/ سنة 103هـ/ سنة 104هـ):

يقال إن مجاهداً كان من المعارضين للكتابة[2]. ولكن الروايات وردت لا عن كتاباته فحسب بل وعن إملائه أيضاً تؤكد أنه كتب ودون، وكذلك روي أنه جمع تفسيراً للقرآن[3]، نسخه بعض تلاميذه[4]. وفضلاً عن التفسير. فقد دون بعض الأحاديث واحتفظ بها في كتاب، وروي كذلك على أنه أخذ أبا يحيى الكناسي إلى حجرته وأعطى له كتبه لينسخها[5].

ولكنه لم يسمح لطلابه بالاحتفاظ بالأحاديث في كراريس مدون عليها القرآن[6] وهو في هذا يشبه ضحاك بن مزاحم.

وكان يملك مجموعة الكتب الخاصة بجابر بن عبدالله الذي اعتاد أن ينقل الأحاديث لطلابه[7].

23 ـ عطاء بن يسار «المتوفى سنة 103هـ»:

كان عطاء خادماً لميمونة زوجة النبي ﷺ[8] والأحاديث التي رواها احتفظ بها علماء المدينة ومصر والشام[9].

---

(1) الجرح والتعديل (2: 1: 501 ـ 502)، طبقات ابن سعد (394).

(2) تقييد العلم (19) سنن الدارمي (1: 128).

(3) تقييد العلم (105)، تاريخ بغداد (13: 1164)، ميزان الاعتدال (3: 439)، الترجمة رقم (7072).

(4) تقييد العلم (105)، سنن الدارمي (1: 128).

(5) تقييد العلم (105)، سنن الدارمي (1: 128).

(6) سنن الدارمي (1: 121)، حيث استخدمت كلمة (علم) للدلالة على الأحاديث. تقييد العلم (105).

(7) طبقات ابن سعد (5: 344).

(8) مشاهير على الأمصار، ص (69)، الترجمة رقم (474).

(9) الموضع السابق.

أما بالنسبة لمجموعته المكتوبة، فقد كان لديه كتاب يحتوي على الأحاديث. وقرأ هذا الكتاب: عمر بن إسحاق بن يسار[1].

24 ـ أبو سلامة بن عبد الرحمن بن عوف «المتوفى سنة 104هـ»:

كان أبو سلامة واحداً من الفقهاء السبعة للمدينة ومحدثاً ومن المؤيدين بشدة لكتابة الحديث، واعتاد أن يحضر دروس فاطمة بنت قيس، ودوَّن الأحاديث من إملائها[2]. فهو لم يدون بنفسه الأحاديث[3] فحسب، بل أملى الآخرين من معينه الذي لا ينضب من المعرفة[4].

وكان في منتهى الحرص على تكوين سجل مكتوب من الأحاديث لدرجة أنه اعتاد أن يُحضر أطفال المدرسة إلى بيته ويملي عليهم الأحاديث[5].

25 ـ قاسم بن محمد بن أبي بكر «المتوفى سنة 118هـ»:

إن قاسم حجة الحديث والفقه[6] كان عالماً بارزاً من علماء المدينة. ووصفه ابن سعد قائلاً: «مشرع صادق وأمين امتلك عدداً كبيراً من الأحاديث «كان ثقة... فقيهاً، إماماً... كثير الحديث»[7].

وشهرته كعالم في الحديث جعلت عمر بن عبد العزيز يطلب من واليه أبي بكر بن محمد عمرو بن حزم أن يجمع مجموعة مكتوبة من الأحاديث منه[8].

---

(1) تعجيل المنفعة (296)، مسند الإمام أحمد (6: 333).

(2) طبقات ابن سعد (8: 200 ـ 201)، مسند الإمام أحمد (6: 413)، صحيح مسلم (2: 683)، في كتاب الطلاق.

(3) سنن الدارمي (2: 135).

(4) الجرح والتعديل (2: 2: 293 ـ 294).

(5) تاريخ بغداد (1: 218).

(6) طبقات ابن سعد (5: 143)، تذكرة الحفاظ (1: 91)، تهذيب التهذيب (8: 334)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 55).

(7) طبقات ابن سعد (5: 143).

(8) تهذيب التهذيب (12: 39)، الجرح والتعديل في المقدمة، ص (21)، الجرح والتعديل (4: 2: 337).

واعتاد أن ينقل الأحاديث بحرفيتها[1] ولهذا لم يشجع كتابة الحديث، ويقال: أنه لم يملِ الأحاديث على الإطلاق على تلاميذه[2]، فقد رأينا أنه أملى أحاديث قليلة إلى خالد بن أبي عمران[3]. ومجموعة مكتوبة أخرى من الأحاديث جمعها طلحة بن عبد الملك الأيلي، وهذه المجموعة لابد أنها كانت غاية في صحتها لأنه ثم جمعها تحت إشرافه الدقيق، ويروى أنه كلف ابنه بمراقبة طلحة أثناء إملائه[4]. وهذه الاحتياطات اتخذت لتجنب أي خطأ في التسجيل أثناء إملائه.

ويبدو أن بعض أحاديثه دونها أبو بكر بن محمد كذلك لأنه يظهر أن الكتب التي أعدها بأوامر من عمر بن عبد العزيز لتسجيل أحاديث قاسم التي فقدت[5]. وهذا يقتضي ضمناً تدوين أبي بكر لأحاديث قاسم.

26 ـ عامر بن شراحيل الشعبي «المتوفى سنة 110هـ»:

«إن الشعبي المحدث والفقيه[6] والقاضي، ومعلم ابن الخليفة عبد الملك كان عالماً بارزاً في الكوفة» وكان حجة في الفقه والحديث، ويعبر عن هذا الزهري بقوله: «إن العلماء البارزين في عصره أربعة. سعيد بن المسيب في المدينة، والشعبي في الكوفة، والحسن البصري في البصرة، ومكحول في الشام»[7].

ويقول عاصم الأحول: ما رأيت عالماً قط على وعي تام بالحديث من بين علماء الكوفة والبصرة والحجاز بأفضل من الشعبي[8].

---

(1) طبقات ابن سعد (5: 139).

(2) طبقات ابن سعد (140).

(3) الجرح والتعديل (1: 2: 345).

Papyri (1: 22), (2: 13, 43, 214).

(4) المحدث الفاصل (63ب).

(5) تهذيب التهذيب (12: 39).

(6) تاريخ الطبري (2: 613).

(7) تذكرة الحفاظ (1: 76 ـ 77، 79)، الإكمال (619).

(8) تذكرة الحفاظ (1: 79).

أما عن كون الشعبي كان من المؤيدين لتدوين الأحاديث فقد أوضحناه بالفعل السابق[1] ولهذا فمعظم الروايات التي وصف فيها بأنه من المعارضين للكتابة، يجب تفسيرها بمعنى أنه كان يتمتع بذاكرة ممتازة[2] وليس معنى تمتعه بذاكرة قوية أنه لم يعد بحاجة إلى الكتابة ليحتفظ بمعلوماته.

وفضلاً عن هذا، فالحقيقة الثابتة أنه عاش في عصر الزهري وفيه كانت الكتابة شائعة، والحقيقة الثابتة أيضاً أنه أوصى بشدة بالكتابة من أجل طلابه[3]، وأملى الأحاديث عليهم بنفسه[4]، والحقيقة الثالثة أنه كان يملك العديد من الكتب. وكل هذا يثبت أنه كان من المؤيدين للكتابة.

وفي الحقيقة أنه كان واحداً من الجامعين الأوائل للحديث، وقد ذكر هذه الحقيقة وارث علمه وتلميذه الخاص أبو حصين عثمان بن عاصم (المتوفى سنة 128هـ) الذي روى أنه لم توجد كتبٌ بعد وفاة الشعبي سوى كتاب الفرائض والجراحات[5].

ومع هذا فقد نسبت المصادر الأعمال التالية إليه:

أ ـ كتاب الجراحات[6].

ب ـ كتاب الطلاق[7].

جـ ـ كتاب الفرائض[8].

د ـ كتاب عن المغازي[9].

هـ ـ مجموعة أحاديث متعلقة بالقضايا الشرعية.

---

(1) تقدم في الفصل الرابع من الكتاب، تحت عنوان «أقوال عن رواة الحديث».

(2) ولكن عندما تقدم به السن لم تعد الذاكرة يعول عليها كثيراً. المحدث الفاصل (36ب)، تاريخ بغداد (12: 229).

(3) طبقات ابن سعد (6: 174 ـ 175)، تقييد العلم (100)، العلم لأبي خيثمة (11ب)، تاريخ بغداد (12: 227، 229، 232)، تذكرة الحفاظ (1: 80)، المحدث الفاصل (35ذ ب ـ 36أ).

(4) تذكرة الحفاظ (1: 80)، طبقات ابن سعد (6: 174).

(5) طبقات ابن سعد (6: 174، 224)، تاريخ بغداد (12: 232) و(Papyri (2: 228.

(6) تاريخ بغداد (12: 232).

(7) تدريب الراوي (24).

(8) تهذيب التهذيب (9: 177)، الجرح والتعديل (6: 1: 41)، تاريخ بغداد (12: 232).

(9) تاريخ بغداد (12: 230)، تهذيب التهذيب (10: 40).

وقد احتفظ بهذه المجموعة الأخيرة له عاصم الأحول لكي يحصل على تصريح بالنقل منها على مسؤوليته، ويقال أن الشعبي منحه هذا التصريح[1].

ويروى أن الشعبي هو أول من رتب مادة الحديث طبقاً لموضوعها فعلى سبيل المثال جمع الأحاديث المتعلقة بالطلاق في فصل بعنوان الطلاق، وعلق قائلاً: «هذا فصل كبير عن الطلاق «هذا باب الطلاق الجسيم»[2].

27 ـ حبيب بن سالم:

أحد العلماء التابعين، وكان مولىً وكاتباً للنعمان بن بشير (المتوفى سنة 64هـ)[3]. ويروى أنه دون عدداً من الأحاديث أرسلها إلى قتادة[4] واستلم يزيد بن النعمان أيضاً منه بعض الأحاديث بشكل مكتوب[5].

28 ـ ضحاك بن مزاحم (المتوفى سنة 105هـ):

كان معلماً مشهوراً في الكوفة[6]، ويقال أن لديه عدداً كبيراً من التلاميذ وصل إلى ثلاثة آلاف تلميذ، لدرجة أنه اعتاد أن يشرف عليهم بالمرور عليهم وهو ممتطياً حماره[7]، ويروى أنه اعتاد أن يعلم الكتابة مجاناً[8].

وكان معروفاً بأنه كان عالماً في القرآن والحديث، وكتب تفسيراً للقرآن[9]، كان موضعاً لتقدير رفيع من سفيان الثوري[10] أما بالنسبة للحديث، فقد أملى كتاب المناسك لحسين بن عقيل[11].

---

(1) الكفاية (386).

(2) تدريب الراوي (24)، توجيه النظر (7 ـ 8)، المحدث الفاصل (78 ـ 78ب).

(3) الإكمال في أسماء الرجال (592).

(4) مسند الإمام أحمد (4: 276).

(5) مسند الإمام أحمد (4: 273).

(6) طبقات ابن سعد (6: 210 ـ 211)، معجم الأدباء (3: 272 ـ 273)، تدوين حديث (216).

(7) حيث يروى أنه من بين ثلاثة آلاف تلميذ، كان هناك سبع مئة فتاة، وهذا يوضح انتشار تعليم الإناث في مرحلة مبكرة من الإسلام. معجم الأدباء (4: 272)، ميزان الاعتدال (2: 352)، الترجمة رقم (3942)، تدوين حديث (216)، ميزان الاعتدال (2: 352)، الترجمة رقم (3942)، تدوين حديث (216).

(8) المعارف (185)، مشاهير علماء الأمصار، ص (194)، الترجمة (1562).

(9) طبقات ابن سعد (6: 210 ـ 211)، و(7: 2: 55، 102، 105)، تقييد العلم (19، 47، 100)، الكُنى (1: 149)، تاريخ بغداد (13: 165)، الجرح والتعديل (1: 2: 319)، المصاحف (134 ـ 135).

(10) طبقات ابن سعد (7: 2: 55)، الكنى (1: 149)، تاريخ بغداد (13: 165).

(11) جامع بيان العلم (1: 72).

ومع أنه دون الحديث[1]، إلا أنه كان يعتقد أحياناً أنه ضد تسجيله[2] وتأييداً لهذا الاعتقاد، نقل عنه قوله:

«لا تتخذوا للأحاديث كراريس ككراريس المصحف»[3].

وقد تم تفسير المقولة السابقة باستفاضة. فقد تم تفسيرها بمعنى «لا تجمع الأحاديث في كتب تأخذ شكل القرآن»[4]، وهذا يعطي انطباعاً بأن الضحاك كان معارضاً لتسجيل الأحاديث، ولكن لو فسرنا هذه المقولة في سياقها التاريخي، سنصل إلى نتيجة مختلفة، فكما نعرف، كان الضحاك ينتمي إلى هذه المجموعة من العلماء الذين أعطوا مكانةً فريدة للقرآن[5].

وكان متحمساً لإثبات علو شأن القرآن عن الحديث لدرجة أنه كره وضع كتب الأحاديث على الحامل الذي كان من المعتاد أن يوضح القرآن عليه[6] وبالطريقة نفسها اعترض على تسجيل الأحاديث في الكراريس التي كان يكتب فيها القرآن. وفي ضوء وجهة النظر هذه يمكن أن نقول أن الضحاك لم يكن ضد كتابة الحديث بوجه عام. بيد أنه عارض فقط كتابته على الكراريس التي كانت تستخدم في ذلك الوقت في كتابة القرآن.

ويبدو أن النتيجة الخاطئة التي خرجنا بها بأن الضحاك كان من المعارضين لكتابة الحديث كان مردها للأسباب الرئيسة التالية:

أولاً: أن وجهة نظر الضحاك فيما يتعلق بمكانة القرآن في مقابل الحديث لم تؤخذ في الاعتبار. ثانياً: أن مصطلح كراريس تم تفسيره بمعنى عام أي بمعنى كتب. دون ملاحظة أن هذا المصطلح وضع في الأصل «للمصحف» وما تشير إليه العبارة في الواقع هو نوع من الكراريس «ربما بحجم متوسط، وعلى شكل كتاب» كان يستخدم في تدوين

---

(1) Papyri (1: 52, 97 – 98), (2: 16, 112)

(2) تقييد العلم (19، 47).

(3) الموضع السابق.

(4) Origins of Writing... JASB XXV, P: 309.

(5) جامع بيان العلم (1: 67)، تقييد العلم (47 ـ 48).

(6) المصاحف (135)، «لا تتخذوا للحديث كراسي ككراسي المصاحف».

القرآن وبالتالي يجب ألا يستخدم في تدوين الحديث. ومن ثم يمكن تسجيل الحديث على أي نوع آخر. فكراهية الضحاك لكتابة الحديث كانت مسايرة لوجهة نظر علماء القرآن الذين كانوا يدافعون عن نوع خاص من الكتابة، وشكل فريد من أشكال القراءة من المصحف بوضعه على حامل «كرسي» مخصص له والقراءة منه.

29 ـ أبان بن عثمان «المتوفى سنة 105هـ»:

يذكر أن أباناً كان واحداً من فقهاء المدينة[1]. وكان عالماً متميزاً في الحديث والفقه والمغازي[2]. ويجمع العلماء على أنه من الثقات[3].

ويروى أنه دون بعض الأحاديث التي تتعلق بحياة النبي ﷺ. وفي الحقيقة يعد أول عالم مخصص مجموعة تتعلق بالمغازي[4]. وكان لدى المغيرة بن عبد الرحمن نسخة من هذا الكتاب. ويقال أنه طلب من أبنائه أن يتعلموا شيئاً عن المغازي[5].

30 ـ سالم بن عبدالله بن عمر «المتوفى سنة 106هـ»:

يوضع سالم كواحد من الفقهاء السبعة للمدينة[6]، وكان من المعارضين لكتابة الحديث في البداية، ولكنه تخلى عن وجهة النظر هذه بعد ذلك. وشجع طلابه على تدوين الأحاديث[7]، ويروى أن خالد بن أبي عمران «المتوفى سنة 125هـ» العالم التونسي كان يملك مجموعة كبيرة احتوت على الأحاديث التي نقلها سالم بن عبدالله بن عمر، وقاسم ابن محمد بن أبي بكر، وسليمان بن يسار[8].

وكما رأينا فيما سبق، فإن كتاب الصدقة الذي أملاه النبي ﷺ لإرشاد ولاة الأقاليم، وصل في النهاية إلى عائلة عمر، ووجد في نهاية المطاف في حوزة سالم وأخيه عبدالله[9].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 97)، تهذيب التهذيب (1: 97).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 97)، و539 – Earliest Biographies... Ic, I 536.

(3) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 97)، تهذيب التهذيب (1: 97).

(4) Earliest Biographies... Ic, I, 539.

(5) طبقات ابن سعد (5: 156).

(6) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 97، 208)، الإكمال في أسماء الرجال (599).

(7) Papyri (2: 198).

(8) Papyri (2: 214).

(9) سنن أبي داود (2: 133)، في كتاب الزكاة، حديث رقم (1570).

واستعاره منهم الخليفة عمر بن عبد العزيز ونسخ نسخة منه[1]. ويقال إن الزهري حفظ هذه النسخة عن ظهر قلب[2].

وفي رواية وجدت في كتاب تاريخ الخلفاء، يبدو أن سالماً نفسه هو الذي نسخ الكتاب وأرسله للخليفة بناءً على طلبه[3].

31 ـ أبو مجلز «المتوفى سنة 106هـ أو سنة 109هـ»:

كان أبو **مجلز** بن حميد السدوسي عالماً شهيراً من البصرة، وعرف بمجموعته الشهيرة من الأحاديث الخاصة بسيرة النبي ﷺ ونقل الأحاديث من جندب بن عبدالله، أنس بن مالك، حفصة، وأبي موسى، وآخرين[4]. وكان يعد من الرواة الثقاة في الحديث[5].

وكانت مجموعة أعماله المنقولة كبيرة إلى حد ما، وكما يقول شبرنجر «هناك سبب بعينه للاعتقاد بهذه الحقيقة هو أنه دون هذه المجموعات على امتداد حياته»[6].

32 ـ سليمان بن يسار «المتوفى سنة 107هـ/ سنة 109هـ»:

هو مولى ميمونة الذي أعتق، وكان واحداً من المشرعين السبعة في المدينة. ونقل الأحاديث من أبي هريرة، وميمونة وآخرين[7].

أما بالنسبة لسجله المكتوب من الأحاديث فيروى أنه كان لديه كتابٌ نقله بكير[8]. ثم ورَّث هذا الكتاب لابنه مكرمة بعد ذلك[9].

---

(1) سنن أبي داود (2: 133)، في كتاب الزكاة، حديث رقم (1570)، وجامع الترمذي (3: 106)، في الزكاة.

(2) في الحاشية السابقة.

(3) تاريخ الخلفاء (231).

(4) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 70).

(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 157)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 70).

(6) طبقات ابن سعد (7: 1: 157). و"Von Kremer Edition"... JASB XXV, 1956, P: 220.

(7) تهذيب التهذيب (4: 228 ـ 229).

(8) ميزان الاعتدال (4: 81)، الترجمة رقم (8384)، تهذيب التهذيب (10 ـ 70 ـ 71).

(9) تهذيب التهذيب (10: 70).

33 ـ عتبة بن حميد الضَّبي «المتوفى سنة 110هـ»:

كان عتبة من المهتمين للغاية بالحديث، ويقال أنه رحل كثيراً بحثاً عن الأحاديث[1].

وهو لم يسمع الأحاديث من معلميه فحسب بل دونها. ويروى أنه كتب عدداً ضخماً من الأحاديث[2].

34 ـ محمد بن سيرين «المتوفى سنة 110هـ»:

يعتقد بصفة عامة أن محمَّد بن سيرين كان واحداً من المعارضين لكتابة الحديث[3]. ولكن يبدو أن كراهيته لتدوين الأحاديث كانت قاصرة على عملية التسجيل من أجل الخلف[4]، وهناك وجهة نظر أخرى للعديد من علماء الحديث كذلك ترى أنه وافق على كتابة الأحاديث بل وحتى أملاها[5]. ويروى على سبيل المثال أنه أملى عدداً من الأحاديث على هشام بن حسّان الذي تخلص منها بمحوها بعد ما حفظها[6].

وعلى الرغم من هذا النقل الذي تم بمنتهى الحرص فإن نسخته احتوت على الأحاديث وأملاها بنفسه واحتفظ بها الأوزاعي[7]. بل وأكثر من هذا، يبدو أن محمد بن سيرين كان لديه كتابٌ مكتوبٌ أخذه ـ بعد ذلك ـ أخوه يحيى بن سيرين[8].

إن الروايات المتناقضة عن موافقته، وعدم موافقته على تدوين الأحاديث يمكن تنسيقها بالقول بأنه في بداية حياته كان مؤيداً لكتابة الأحاديث، ولكنه تخلى عن هذا التأييد في أخريات حياته. ومن المحتمل أنه في الفترة الأخيرة سلم هذا الكتاب لأخيه.

---

(1) تهذيب التهذيب (7: 96).

(2) الجرح والتعديل (3: 1: 370)، تذكرة الحفاظ (7: 96).

(3) طبقات ابن سعد (7: 1: 141)، العلم لأبي خيثمة (11ب)، تقييد العلم (46، 61)، سنن الدارمي (1: 120، 122)، جامع بيان العلم (1: 67).

(4) المحدث الفاصل (36ب).

(5) طبقات ابن سعد (7: 1: 141)، تقييد العلم (60).

(6) ميزان الاعتدال (4: 297)، الترجمة رقم (9220)، المحدث الفاصل (36ب).

(7) تهذيب التهذيب (6: 240).

(8) الإملاء (173)، وانظر أيضاً ما تقدم تحت عنوان الكتابات غير الرسمية في المرحلة المتأخرة.

35 ـ رجاء بن حيوة «المتوفى سنة 112هـ»:

عالم شامي من علماء الحديث، امتلك عدداً كبيراً من الأحاديث وكان معروفاً بمعلوماته الغزيرة في الفقه كذلك[1] واعتاد أن ينقل من أبي الدرداء، معاذ بن جبل، أبي سعيد الخدري، جابر بن عبدالله، وكوكبة أخرى من الصحابة والتابعين[2].

ويبدو أنه اعتاد أن يدون الأحاديث، وهذا المعنى متضمن في الرواية التالية: فذات مرة طلب هشام من رجاء عدداً معيناً من الأحاديث. وحينئذٍ علق رجاء قائلاً: «إذا لم أحتفظ بهذه الأحاديث بشكل مكتوب سأنساها»[3].

36 ـ مكحول الشامي «المتوفى سنة 112هـ»:

هو المعلم الشهير للزهري، وأحد علماء الشام البارزين، ويروى أنه كان لديه مجموعات عديدة من الأحاديث المكتوبة. وكان جامعاً مجتهداً للأحاديث، وسافر كثيراً[4] من أجل البحث عنها، ويعبر هو نفسه عن هذا بقوله: «لقد طفت حول العالم بحثاً عن العلم»[5].

وكان لديه ثلاثة أعمال تحت هذه العناوين:

كتاب السنة، والفقه[6]، كتاب المسائل في الفقه[7]، وكتاب الحج[8].

ومن بين العلماء الذين نقلوا الأحاديث منه بشكل مكتوب، عبيد الله بن عبيد الكلاعي[9]، العلاء بن الحارث[10]، عمرو بن الوليد[11]، العلاء بن كثير[12].

---

(1) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 190).

(2) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 190)، تذكرة الحفاظ (3: 265).

(3) تقييد العلم (108)، سنن الدارمي (1: 125).

(4) حيث إنه لم يسافر إلى مصر وسوريا وعاش في المدينة فترة فحسب، بل سافر حول العالم جامعاً الأحاديث من العلماء المشهورين. تذكرة الحفاظ (1: 102)، ودراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 33/ 42).

(5) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 114)، الجرح والتعديل (4: 1: 407)، كتاب العلم لأبي خيثمة (5أ).

(6) Papyri (2: 245). ودراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 212/ 197) والفهرست (318).

(7) الفهرست (318).

(8) تهذيب التهذيب (318).

(9) الكفاية (458).

(10) تهذيب التهذيب (8: 178).

(11) الكفاية (387).

(12) تهذيب التهذيب (8: 191).

وفي حين جمع معظم تلاميذ محكول عدداً من الكتب[1] فإن قليلاً منهم قام بإعطائهم نسخاً جاهزة لهم. فعلى سبيل المثال أعطى عبيد الله الكلاعي كتاباً «دفتراً» وذيله بتعليق منه قائلاً: «خذ هذا الكتاب وانقل منه على مسؤوليتي»[2].

37 ـ عبدالله بن بشير الكاتب «المتوفى سنة 113هـ»:

كان عبدالله يعد واحداً من الناقلين الثقات، وقد اعتاد أن يسجل تلاميذه أحاديثه. ويقال إن شعيباً كان واحداً من تلاميذه[3] وكان لديه مجموعة واحدة من مجموعات الأحاديث المكتوبة[4].

38 ـ يزيد بن سفيان، أبو المهزم (م = 115هـ):

نقل يزيد الأحاديث من أبي هريرة[5]. ويروى أن شعبة الذي كان واحداً من طلابه دون مئة حديث عنه[6].

39 ـ عثمان بن حضير الحِمْيَري «المتوفى سنة 115هـ»:

أحد رواة الحديث اليمنيين واحد من تلاميذ ابن عباس[7]، وذكر أنه ذهب إلى مكة وروى الأحاديث ثمة، ويروى أن رواياته كان يدونها أهل الحجاز[8].

40 ـ حكم بن عتيبة:

مشرع الكوفة المعروف، وراوي الأحاديث من شريح، ابن أبي ليلى، سعيد بن جبير، وآخرين، ومن بين العلماء الذين رووا عنه: الأوزاعي وشعبة الخ[9] وكانت جلسات الحديث التي يعقدها في المسجد يحضرها جمهور كبير يضم بين صفوفه مشاهير العلماء في ذلك العصر.

---

(1) الكفاية (385 ـ 387).

(2) الكفاية (458).

(3) تهذيب التهذيب (5: 161).

(4) الكفاية (231) طبعة حيدر آباد.

(5) تهذيب التهذيب (12: 249).

(6) تهذيب التهذيب (12: 249)، الجرح والتعديل (4: 2: 269).

(7) تهذيب التهذيب (7: 109)، مشاهير علماء الأمصار (124)، الترجمة (976).

(8) مشاهير علماء الأمصار، ص (124)، الترجمة رقم (976).

(9) تذكرة الحفاظ (1: 110).

وكان مشهوراً بمعلوماته في السنة وفي الفقه والحديث ولقب بالفقيه وصاحب السنة[1].

أما بالنسبة لمجموعته المكتوبة من الأحاديث، فيروى أنه دَوَّن مجموعة كبيرة من الأحاديث من مصادر مختلفة مشافهةً وكتابةً[2].

وعلى سبيل المثال فقد نقل الأحاديث من مقسم بن بجرة المتوفى سنة 101هـ[3] ومن مجاهد بن جبر (م ـ 102هـ)[4]، ويحيى بن يزيد العرني (م ـ 80هـ)[5] بشكل مكتوب.

ولقد أعطى مجموعة أحاديثه المكتوبة لحسن بن عمارة (م ـ 153هـ)، وهو الراوي عنه[6]. ويروى أن شعبة بن الحجاج (م ـ 160هـ)، قد تسلم حيثية من مجموعة الأحاديث النادرة من الحكم بن عتيبة[7].

41 ـ الأعرج (م ـ 117هـ):

لم يكن أبو داود عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مجرد ناسخ لآيات القرآن الكريم[8]، بل كان عالماً في الحديث أيضاً[9]. وكان معلماً للعديد من رواة الحديث المشاهير بما فيهم الزهري[10]، أبي الزناد[11]، ومالك بن أنس[12].

---

(1) تذكرة الحفاظ (1: 111).

(2) تاريخ بغداد (7: 348)، تذكرة الحفاظ (1: 110 ـ 111)، وPapyri (2: 44)

(3) تهذيب التهذيب (2: 434) و(10: 289)، مقدمة الجرح والتعديل (130).

(4) مشاهير علماء الأمصار (146)، الترجمة (1153)، تهذيب التهذيب (2: 434).

(5) تاريخ بغداد (7: 348)، تهذيب التهذيب (2: 305).

(6) تذكرة الحفاظ (110 ـ 111)، تاريخ بغداد (7: 348)، Papyri (1: 23), (2: 50) No: 149

(7) تاريخ بغداد (9: 259 ـ 260)، حلية الأولياء (7: 157)، تذكرة الحفاظ (1: 110 ـ 111)، Papyri (2: 50).

(8) مشاهير علماء الأمصار ص (77)، الترجمة رقم (559)، وردت فيه العبارة هكذا: كان يكتب المصاحف. وانظر أيضاً: تقييد العلم (59)، تذكرة الحفاظ (1: 91).

(9) طبقات ابن سعد (5: 209)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 305 ـ 306).

(10) تقييد العلم (59)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 306)، الجرح والتعديل (2: 2: 297)، وPapyri (2: 124, 139)

(11) الإملاء (173)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 306).

(12) Papyri (2: 41)

وقد رحل من المدينة إلى الشام، ومصر بحثاً عن حديث رسول الله ﷺ[1].

وقد روي أن مجموعة من الأحاديث قد دونها تلاميذه[2].

ومن بين تلاميذه الذين دونوا الأحاديث منه كان: الزهري «المتوفى سنة 124 هـ»[3]، يزيد ابن أبي حبيب (المتوفى سنة 128 هـ)[4]، عكرمة بن عمار المتوفى سنة 109 هـ[5].[6].

واعتاد أن يشجع طلابه على مراجعة ما يكتبونه. ومنعهم من استخدام تعبير: حدثنا (بدلاً من أخبرنا) كصيغة عند نقلهم الأحاديث نفسها إلى الآخرين[7].

وعلى الرغم من أنه سمع الأحاديث من أبي هريرة، ومن أبي سعيد، ومن العديد من التابعين[8]، فكان يعتبر حجة في الأحاديث التي رواها أبو هريرة[9] وأجمع العلماء على أنه من الثقات[10].

42 ـ بكير بن عبدالله بن الأشج (المتوفى سنة 117 هـ/ 127 هـ):

نقل الأحاديث من الصحابة من أمثال سائب بن يزيد، وربيعة بن عبادة ومن مجموعة من التابعين بما فيهم سعيد بن المسيب. وسالم بن عبدالله[11]، ويبدو أنه كون مجموعات عديدة من الأحاديث، لأننا نقرأ أن ابنه مخرمة (المتوفى سنة 159 هـ) اعتاد أن ينقل من كتب والده[12].

---

(1) طبقات ابن سعد (5: 209) و(Papyri (2: 41

(2) طبقات ابن سعد (5: 209)، تقييد العلم (59).

(3) لقد كتب كل أحاديث الأعرج الطوال. انظر: تقييد العلم (59).

(4) الكفاية. ط. حيدر آباد، ص (355).

(5) الإملاء (173).

(6) تقييد العلم (59).

(7) طبقات ابن سعد (5: 209)، مصادر الشعر الجاهلي (182)، و(Papyri (2: 139

(8) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 306).

(9) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 305)، تهذيب التهذيب (5: 291).

(10) تهذيب الأسماء واللغات (1: 1: 306)، تهذيب التهذيب (5: 290 ـ 291).

(11) تهذيب التهذيب (1: 1: 135).

(12) الجرح والتعديل (4: 1: 363 ـ 364)، ميزان الاعتدال (4: 81)، الترجمة رقم (8384)، تهذيب التهذيب (10: 70 ـ 71).

ويروى أن مخرمة لم يسمع هذه الكتب من والده[1] فهذا يعني أنه لم يصرح له بالكتابة. وعلى الرغم من أن الرواية تذكر أن مخرمة نقل من هذه الكتب إلا أنه لم يتأكد ما إذا حصل على الكتب من والده أو عن طريق الوجادة. ولكن المؤكد أنه نقل هذه الأحاديث دون تصريح بالرواية. ولهذا كان عرضة للنقد من جانب العلماء[2].

ومن المهم أن نلاحظ أن أحد الوسائل القديمة جداً في نقل الأحاديث كانت طريقة الوجادة.

43 ـ جميل بن زيد الطائي:

نقل الأحاديث من ابن عمر، وكعب بن زيد (ويقال زيد بن كعب) ونقل عن جميل كلٌّ من الثوري، أبو بكر بن عياش، أبو معاوية، إسماعيل بن زكريا وآخرون.

ويقال أنه امتلك مجموعة مكتوبة من الأحاديث كان ابن عمر قد رواها ووصف هو نفسه زمان ومكان كتابتها[3] وذكر أنه بعد موت ابن عمر قد زار المدينة ودوَّن الأحاديث التي نقلها عن ابن عمر، ولأن هذا حدث بعد موت ابن عمر، فإما أن هذه المجموعة تكونت من خلال النقل الشفهي من أحد تلاميذ ابن عمر أو من خلال النسخ من مخطوطة مكتوبة بالفعل، وعلى أي حال فمن المؤكد أن جميلاً كان لديه عددٌ من الأحاديث بشكل مكتوب.

44 ـ عبد الرحمن بن سابط (المتوفى سنة 118هـ):

كان عبد الرحمن بن سابط ناقلاً صادقاً للأحاديث[4] ويبدو أنه لم يكن يروِ الأحاديث، بل أملاها أيضاً على طلابه، ويروى على سبيل المثال أن جابر بن زيد (المتوفى سنة 93هـ) اعتاد أن يدون الأحاديث منه[5].

---

(1) ميزان الاعتدال (4: 81)، الترجمة رقم (8384).

(2) الجرح والتعديل (4: 1: 363 ـ 364).

(3) تهذيب التهذيب (2: 114)، تعجيل المنفعة (73)، ميزان الاعتدال (1: 423)، الترجمة رقم (1556).

(4) تهذيب التهذيب (6: 181).

(5) تقييد العلم (109)، جامع بيان العلم (1: 72).

45 ـ حبيب بن أبي ثابت (المتوفى سنة 119هـ):

كان حبيب عالماً من الثقات، سمع الأحاديث من ابن عمر، ومن ابن عباس[1].

ويروي بشهادته أنه كان لا يملك سوى حديثاً واحداً احتفظ به في صندوق وقال: «لم يكن عندي أحاديث مكتوبة سوى حديث واحدٍ احتفظت به في تابوتي»[2].

46 ـ قيس بن سعد الحبشي (المتوفى سنة 119هـ):

كان قيس[3] معلماً في مكة، لم يعلم الأحاديث لتلاميذه فحسب بل أملاها أيضاً[4]. ويقال إنه جمع الأحاديث في كتاب[5] حصل عليه بعد ذلك حماد بن سلمة بن دينار (المتوفى سنة 167هـ) بإرادته أو عن طريق الوجادة، وكان دينار أحد علماء البصرة البارزين[6]، ويقال عن حماد أنه لم يكن لديه سوى كتاب قيس بن سعد[7].

47 ـ أبو رجاء مطر بن طهمان (المتوفى سنة 119هـ):

عالم خراسان الذي جاء إلى البصرة وأقام فيها. وكان يعمل وراقاً (أي صاحب مكتبة لبيع الكتب والنسخ) واعتاد أن يدون الأحاديث. ويبدو أنه دون بعض الأحاديث من عبدالله بن بريد الأسلمي (المتوفى سنة 115هـ)[8].

---

(1) ميزان الاعتدال (1: 451)، الترجمة رقم (1690).

(2) طبقات ابن سعد (6: 223).

(3) ويحدد شبرنجر بطريقة خاطئة قيساً بأنه قيس بن سعد بن عبادة (المتوفى 60/ 85هـ). ولكن المصادر أثبتت بأنه شخص مختلف تماماً، كان كل اهتمامه منصباً على النواحي السياسية أكثر من اهتمامه بالنواحي الأكاديمية. أما ما يشير إليه المؤلف هنا فهو قيس بن سعد الحبشي (المتوفى سنة 117/ سنة 119) الذي وصف بأنه من أكبر العلماء وأحد المشرعين في مكة (من قدماء مشايخ مكة ومن فقهائها). مشاهير علماء الأمصار ص (146)، الترجمة رقم (1151).

(4) ميزان الاعتدال (3: 397)، الترجمة (6915)، تهذيب التهذيب (7: 244).

(5) تهذيب التهذيب (3: 15)، الجرح والتعديل (3: 2: 99)، تذكرة الحفاظ (1: 190).

(6) ميزان الاعتدال (1: 592)، الترجمة رقم (2251)، مشاهير علماء الأمصار، ص (146)، الترجمة رقم (1151)، تهذيب التهذيب (3: 15)، تذكرة الحفاظ (1: 189 ـ 190).

(7) ميزان الاعتدال (1: 592)، الترجمة رقم (2251)، مشاهير علماء الأمصار، ص (146)، الترجمة رقم (1151)، تهذيب التهذيب (3: 15)، الجرح والتعديل (3: 2: 99)، تذكرة الحفاظ (1: 190).

(8) تهذيب التهذيب (6: 158).

وكان تابعاً لأبي قلابة (المتوفى سنة 104هـ) ووفر له هذا معرفة مخطوطاته ومنها نقل الأحاديث، ونقل الأحاديث أيضاً من ابن سيرين، ومن الحسن البصري، ومن شعبة، سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة[1].

48 ـ زيد بن رفاعة الجزري:

فقيه شامي اعتاد أن يروي الأحاديث من عبيد الله بن عبد الله بن مسعود (المتوفى سنة 82هـ) بينما روى أحاديثه: محمد بن حمزة[2].

وكان لديه مجموعة مكتوبة من الأحاديث (كتاب) كانت تخص عبد الحميد بن يوسف[3] ويروى أن حماد بن عامر النصيبي نسخ هذا الكتاب من عبد الحميد ونقل أحاديثه مباشرة على مسؤولية زيد[4]، ولهذا عرف بأنه ناقل غير صادق للحديث[5].

49 ـ حماد بن أبي سليمان (المتوفى سنة 119هـ، سنة 120هـ):

كان حماد واحداً من الفقهاء البارزين في الكوفة[6]، الذين نقلوا الأحاديث من إبراهيم النخعي وآخرين[7]، وكان من المؤيدين للكتابة، وروى بالفعل سجلاً للأحاديث التي رواها إبراهيم النخعي[8]. وأملاها بدوره على طلابه.

وكان العالم المشهور، أبو حنيفة، أحد تلاميذه[9] الذين دونوا عدداً من الأحاديث منه[10]، ومن بين الذين تسلموا الأحاديث منه: شعبة[11]، ومحمد بن جابر اليماني[12].

---

(1) الجرح والتعديل (6: 1: 287 ـ 288)، الكنى (2: 173 ـ 174)، تاريخ الطبري (3: 2502)، حلية الأولياء (2: 284).

(2) ميزان الاعتدال (2: 103)، الترجمة رقم (3006).

(3) ميزان الاعتدال (1: 598)، الترجمة رقم (2262)، تاريخ بغداد (8: 154).

(4) ميزان الاعتدال (1: 598)، الترجمة رقم (2262).

(5) ميزان الاعتدال (1: 598)، الترجمة رقم (2262).

(6) جامع بيان العلم (2: 153)، ميزان الاعتدال (1: 595)، الترجمة رقم (2252).

(7) طبقات ابن سعد (6: 232)، الإكمال في أسماء الرجال (591).

(8) طبقات ابن سعد (6: 232)، العلم لأبي خيثمة (11أ ـ 11ب).

(9) مقدمة كتاب الآثار للشيباني، ص(3)، جامع بيان العلم (2: 153 ـ 154)، تاريخ بغداد (13: 323 ـ 324).

(10) جامع بيان العلم (2: 153 ـ 154)، الجرح والتعديل (4: 1: 450).

(11) تاريخ الإسلام (6: 193).

(12) الجرح والتعديل (4: 1: 450).

ويقال أنه تسلم كتاباً عن قواعد الزكاة من ثمامة بن عبدالله بن أنس، هذا الكتاب الذي احتفظت به عائلة ثمامة حتى عهد أبي بكر[1] الذي كان قد أرسله لأنس حين كان والياً على البحرين[2].

50 ـ إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي:

كان يعد واحداً من الناقلين الثقات الذين دونوا ما نقلوه[3]. ومن بين الطلاب الذين نقلوا من إبراهيم كان إسرائيل والثوري[4]، ويقال إن إسرائيل دون عدداً من الأحاديث من شيخه وأرسلهم إلى شعبة بناءً على رغبته[5].

51 ـ أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري:

كان أحد رواة الحديث البارزين في المدينة، وهو الذي عقد معه عمر بن عبد العزيز مناظرات علمية، عندما كان والياً على مكة والمدينة.

وكان تربطه علاقة قرابة بعمرة بنت عبد الرحمن (المتوفاة سنة 98هـ/ 106هـ) باعتبارها خالته، وكانت هذه المرأة حجة في الأحاديث التي روتها عائشة وأم سلمة[6].

---

(1) تقييد العلم (87).

(2) تقييد العلم (87)، سنن أبي داود (2: 129)، ح (1567) في كتاب الزكاة، صحيح البخاري (1: 366 ـ 368)، في كتاب الزكاة، و(4: 339) في كتاب الحيل، سنن النسائي (5: 18 ـ 23) في الزكاة، سنن أبي ماجة (1: 551)، في الزكاة.

(3) تهذيب التهذيب (1: 137).

(4) تهذيب التهذيب (1: 137).

(5) تهذيب التهذيب (1: 137)، الجرح والتعديل (1: 1: 112).

(6) إن الزهري كان متأثراً للغاية بعلم عمرة لدرجة أنه وصفها بأنها معين لا ينضب (بحر لا ينزف)، واعترف عمر بن عبد العزيز بها كعالمة عظيمة وقال: «لا يوجد شخص آخر على معرفة بأحاديث عائشة بأفضل بن عمرة، ولهذا طلب عمر بن عبد العزيز من أبي بكر بن محمد أن يجمع الأحاديث من خالته عمرة. تهذيب التهذيب (12: 439). واعتاد أبو بكر والزهري أن ينقلا الأحاديث عنها. ابن سعد (8: 353). وهي بدورها نقلت من عائشة، وأم سلمة، وآخرين.

ويقول شبرنجر في ص (220) من (1856) ,Jasb «إن عمرة جمعت كثيراً من الأحاديث من عائشة ومن زوجات النبي ﷺ الأخريات.

وعندما أصبح عمر بن عبد العزيز خليفة، وقرر أن يقنن السنة رسمياً، كتب إلى أبي بكر والي المدينة، أن يجمع الأحاديث ويرسلها له بصفة عامة، والأحاديث التي تخص عمرة بنت عبد الرحمن[1] وقاسم بن محمد[2] بصفة خاصة[3]، وإذعاناً لهذا الأمر يقال إن أبا بكر استدعى هؤلاء العلماء وأعد مجموعة من أحاديثهما ولكن قبل إرسال هذه المجموعة إلى الخليفة توفي أبو بكر[4].

وظلت هذه الرواية موضعاً لمناقشة طويلة، ففي حين اعتبرها جولد تسيهر[5] ومن تبعه، من أمثال Guilla ume[6] وعلماء آخرون[7] وبخاصة Schacht[8] رواية غير صادقة، وشككوا فيها، فإن علماء لا يقلون عنهم شهرة من أمثال مور Muir[9]، Horovitz[10]، ونبيهة عبود[11] أثبتوا صدق هذه الرواية.

واتفاقاً مع المجموعة الثانية من العلماء، فأعتقد بما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه التعليمات لم يرسلها عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فحسب، بل أرسلها إلى العديد من العلماء في ذلك الوقت، ومقولة الزهري بأن مجموعة كبيرة من الأحاديث قد تم تدوينها في العديد من الكتب (دفاتر ـ دفاتر) وتم إرسال نسخاً منها إلى

---

(1) وكما رأينا فإن عمرة قد تمتعت بشهرة طيبة كعالمة في تلك الأيام.

(2) كان قاسم ابن أخت عائشة طبقت شهرته الآفاق، وبمعرفته للسنة كان موضعاً لتقدير عمر بن عبد العزيز لدرجة أنه رشحه خلفاً له في الخلافة انظر: ابن سعد (5: 140)، تذكرة الحفاظ (1: 91).

(3) الموطأ برواية الشيباني (389)، الأموال (578)، طبقات ابن سعد (2: 2: 134)، و(8: 353)، تقييد العلم (105)، سنن الدارمي (1: 126)، تنوير الحوالك (1: 4).

(4) تنوير الحوالك (1: 4).

(5) دراسات إسلامية لجولد تسيهر (2: 210 ـ 211/ 195).

(6) Traditions (18 -- 19)

(7) Ajsl, lii, 248. Asiaticue, 4th series, xv, 168.

(8) cmj, 62.

(9) Mohamet, i, p. xxx-xxxi.

(10) "Earliest Biographies", ic, ii, 24.

(11) Papyri, ii, 25 – 52.

كل إقليم من أقاليم الدولة الإسلامية تحت مسؤولية[1] عمر بن عبد العزيز تصف بوضوح المهمة التي أنجزها الخليفة.

وعلاوة على ذلك، فنظراً لإيمان الخليفة العميق بمجال الحديث[2] فلم يكن بمستغرب على الإطلاق، بأن هذه الخطوة سيتخذها هو أثناء خلافته والحقائق الأخرى أنه عين معلمين بأجر لتعليم القرآن[3]، وساعد الطلاب والمعلمين في التعمق في الفقه[4] وأرسل التعليمات إلى والي المدينة بأن يعقد المحاضرات أسبوعياً بخصوص الحديث[5] وأرسل المعلمين إلى مصر وشمال أفريقية ليعلموا أهل هذين البلدين المعرفة الدينية بوجه عام[6] وشجع العلماء لينشروا العقائد الدينية[7]، وحث الناس أن يحضروا محاضرات الزهري في الحديث[8] هذا قليل من كثير من الروايات المتعلقة بإيمانه العميق بالمعرفة الدينية بوجه عام وبالحديث بصفة خاصة يجعلنا نعتقد أنه أرسل هذه التعليمات إلى الولاة ليجمعوا الأحاديث[9]. ومن بين هذه الأوامر والنشرات التي أرسلها، كانت التعليمات التي أصدرها لوالي المدينة، أي لأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الذي تعد مجموعته من الأحاديث موضعاً لدراستنا الآن، إنَّ أقدم الروايات بخصوص رسالة عمر بن عبد العزيز وجدت في التنقيح لأثر قديم خاص (في موطأ مالك) من رواية محمد بن الحسن الشيباني.

يقول الأثر:

«إن عمر بن عبد العزيز كتب لأبي بكر بن حزم: «ابحث عن أحاديث رسول الله ﷺ أو عن سنته أو عن حديث عمر أو نحو هذا ودوّنه لي لأنني أخشى اندثار العلم ووفاة العلماء»[10].

---

(1) الأموال (578 ـ 580)، جامع بيان العلم (1: 76).

(2) المجد (477)، طبقات ابن سعد (5: 284)، تاريخ الطبري (2: 1183).

(3) أدب الحديث (9).

(4) أدب الحديث (9)، جامع بيان العلم (1: 186)، Papyri (2: 34)

(5) أدب الحديث (9).

(6) نفح الطيب (1: 130).

(7) جامع بيان العلم (1: 124).

(8) الجرح والتعديل (1: 1: 18)، Papyri (2: 31)

(9) المحدث الفاصل (35ب).

(10) الموطأ (رواية الشيباني)، (389).

ولكنها تدعي ان عبارة حديث عمر التي وجدت في الروايه السابقه خاطئه، ويجب تصحيحها بوضع عبارة عمرة بدلاً من عمر، كما أوضح ذلك ابن سعد[3] ومعنى هذا التعديل المقترح أنها استنتجت أن عمر بن عبد العزيز قد طلب من أبي بكر أن يرسل له أحاديث عمرة بنت عبد الرحمن فقط.

ولو قبلنا نظرية «عبود» يثار سؤال عن عدم ذكر اسم قاسم بن محمد في هذه الرواية الخاصة، في حين أن الروايات الأخرى بما فيها رواية أبي حاتم الرازي (والتي نقلت فيها أيضاً عبود)[4] أعطت الاسمين معاً[5] وكيف نفسر رواية الدارمي[6]. الذي أعطى اسم عمر؟ هل سنعدلها أيضاً طبقاً لرواية ابن سعد.

وغني عن البيان أنه لا يوجد سبب صحيح للشك في صدق الرواية السابقة لأن اسم عمر ببساطة شديدة وجد في هذه الرواية. وفي الواقع أن كلا العبارتين «حديث عمر» «أحاديث الصحابة الآخرين» لهما دلالة هامة للغاية لأنهما يبينان أن الخليفة عمر الثاني لم يطلب من أبي بكر أن يجمع أحاديث النبي ﷺ أو أقواله أو أفعاله فحسب، بل طلب أيضاً أقوال وسنن الصحابة الآخرين.

ولكي نفسر الرواية السابقة يجب أن نضع في اعتبارنا السياسة العامة لعمر في محاولاته تقنين السنة رسمياً. ويجب أن نضع نصب أعيننا أنه أصدر العديد من التعليمات للعديد من العلماء والمحدثين يطلب منهم جمع السنة.

وفي ضوء هذه الحقيقة، يمكن أن نفترض ولا يجانبنا الصواب أنه أصدر قرارين (لها أمراً واحداً) ليحصل على الأحاديث من الخاصة بعمر بن الخطاب وقاسم وعمرة، وفي

---

(1) دراسة في أدب المخطوطات العربية، ج 2، طبعة شيكاغو، لعام (1967).

(2) Papyri (2: 26 – 32)

(3) Papyri (2: 29 – 30)

(4) (2: 30).

(5) تهذيب التهذيب (12: 39)، الجرح والتعديل ـ المقدمة (21) الجرح والتعديل (4: 2: 337).

(6) سنن الدارمي (1: 126)، وطبعة المدينة (1: 104).

الخطاب الثاني طلب أحاديث عمر بن الخطاب. وفي روايات أخرى عن رسالة عمر بن عبد العزيز أشار بعض العلماء إلى الكتاب الأول، بينما ذكر الآخرون الخطاب الثاني فقط.

والافتراض بأن الخطاب الأول الخاص بأحاديث عمرة وقاسم والذي كان مختلفاً عن التعليمات التي صدرت بجمع أحاديث النبي ﷺ وأحاديث عمر يمكن إقامة الدليل عليه قد وجد في سنن الدارمي، ويقول الحديث: «دون لي الأحاديث الصحيحة عن رسول الله وعن عمر لأنني أخشى انقراض العلماء واندثار العلم»[1].

ونلاحظ أنه في حين ذكر أحاديث عمر صراحة في هذه الرواية، فمن جانب آخر لا توجد أي إشارة لأحاديث عمرة وقاسم. وعليه فمن الواضح أن اسم عمر في هذا الحديث (كما في رواية الشيباني) صادق تماماً، ولا يحتاج إلى عملية الإحلال والتبديل التي ادعتها «عبود».

وعلى الرغم من ذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا ذكر اسما عمرة وقاسم تحديداً في الروايتين المذكورتين فيما سبق؟ والإجابة عن هذا بسيطة. فمن المعروف تماماً أن كلاً من قاسم[2] وعمرة[3] كانا يعتبران من الرواة الصادقين للحديث وفضلاً عن هذا، فقد تعلما الحديث من معلمة معروفة وهي عائشة[4]، ففي حين تربت عمرة بعد وفاة أبيها في كنف خالتها عائشة، فقد وجدتها فرصة عظيمة لتستفيد من معرفتها بالحديث، وبدافع من حبها للسنة، ارتبطت بعائشة، واكتسبت الكثير من معرفتها بالحديث، وخاصة لأنها كانت معروفة بأنها كانت من أفضل الثقات الذين نقلوا عن عائشة[5].

وكان قاسم أيضاً يعد من أفضل رواة الأحاديث الخاصة بعائشة[6]. وأكثر من هذا، فلأن عمرة كانت تربطها علاقة قرابة بأبي بكر[7] باعتبارها خالته[8] فقد كان من السهل التقرب إليها بغرض تسجيل أحاديثها.

---

(1) سنن الدارمي (1: 126)، وطبعة المدينة (1: 104).

(2) تذكرة الحفاظ (1: 91)، تهذيب التهذيب (8: 334).

(3) تهذيب التهذيب (12: 439).

(4) تهذيب التهذيب (8: 334)، تذكرة الحفاظ (1: 91).

(5) تهذيب التهذيب (8: 334)، و(12: 439)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 55).

(6) تهذيب التهذيب (8: 334)، تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 55).

(7) Papyri (2: 29)

(8) تهذيب التهذيب (12: 38).

ولأن أبا بكر بن حزم كان يعتبر أيضاً من العلماء البارزين في المدينة[1] فقد قام عمر بن عبد العزيز بالاتصال به شخصياً قبل أن يصبح خليفة للمسلمين، فقد قابله، وعقد معه المناظرات بخصوص القضايا العقائدية منذ وقت بعيد. ولهذا بعد أن أصبح خليفة، اختار هذا العالم الموهوب، والقاضي الكفء ليدون له السنة والأحاديث الموجودة في المدينة في ذلك الوقت.

أما بخصوص محصلة رسالته، فقد رأينا أن المهمة التي وكل بها أبو بكر قد تم إنجازها[2]، ولكن قبل أن يرسل هذه الكتب التي أعدها، توفي الخليفة[3].

ولسوء الطالع فإن مجموعة أبي بكر بن حزم لم تعمر طويلاً ويقول عبد الله بن أبي بكر بن محمد... إن هذه المجموعة ضاعت[4] وهذه العبارة الأخيرة لعبد الله بن أبي بكر تبين بوضوح أن مهمة جمع الأحاديث قد تم إنجازها، على الرغم من أن هذه الكتب[5] (التي كانت تحتوي على الأحاديث) لم ترسل إلى الخليفة.

52 ـ ثابت البناني (المتوفى سنة 120هـ/ سنة 123هـ/ سنة 128هـ):

كان من الطلاب المتنورين في الحديث الذين اصطحبوا معلمهم أنس بن مالك لمدة أربعين عاماً[6]. وبعض الأحاديث التي رواها من أنس وجدت في الصحيحين والمجموعات الكبرى من الحديث[7].

وكان ثابت من المؤيدين لكتابة وتدوين الحديث، واعتاد أن يعقد جلسات منظمة لتدريسه. ويقال إنه في إحدى الجلسات روى تسعين حديثاً[8]. ويروى أن جعفر بن

---

(1) تهذيب التهذيب (12: 39).

(2) تنوير الحوالك (1: 4).

(3) تنوير الحوالك (1: 4).

(4) تهذيب التهذيب (12: 39).

(5) تهذيب التهذيب (12: 39).

(6) مشاهير علماء الأمصار (89)، الترجمة (650)، حلية الأولياء (2: 327).

(7) حلية الأولياء (2: 329 ـ 331). مسند الإمام أحمد (1: 295 ـ 296).

(8) حلية الأولياء (7: 313).

سليمان قد دون منه الحديث[1]. ونقل حماد بن سلمة منه أيضاً مجموعة من الأحاديث تصل إلى مائتين وخمسين حديثاً[2].

وتوفي ثابت عن عمر يتعدى 86 عاماً، قضى فترة طويلة منها مع أنس بن مالك (المتوفى سنة 91هـ).

53 ـ جواب بن عبيد الله (المتوفى سنة 122هـ):

أحد علماء الكوفة البارزين في الحديث، وكان مقيماً في جرجان[3] ومن بين أئمة الحديث المشاهير الذين نقلوا منه كان أبو حنيفة، الشيباني ومسعر[4].

ويبدو أنه اعتاد أن يملي الأحاديث على طلابه، ويروى أن سفيان الثوري قد دون بعض الأحاديث من مجموعته المنقولة ولكنه لم يقرأها عليه[5].

54 ـ زيد بن علي (المتوفى سنة 122هـ):

يقال أن زيداً أو الإمام الزيدي قد جمع الأحاديث في كتاب عرف باسم «المجموع في الحديث»[6]، وكان يحتوي على فصول من السير، أو القانون[7] الدولي، ونقله عمرو بن خالد القرشي[8].

ولقد رأى د. حميد الله مخطوطة هذا الكتاب ودرسها سنة 1946 في صنعاء في اليمن. ويبدو أنه اعتبرها صادقة ولهذا يعلق قائلاً: «إن أول مجموعة مكتوبة من الحديث لم يؤرخ لها البخاري ولا حتى الإمام مالك، ولكن هماماً فعل ذلك، إذا استبعدنا كتاب المجموع في الحديث لزيد بن علي»[9].

---

(1) تهذيب التهذيب (2: 96).

(2) حلية الأولياء (7: 313).

(3) مشاهير علماء الأمصار (199)، الترجمة (1597).

(4) تهذيب التهذيب (2: 121)، مشاهير علماء الأمصار. الترجمة السابقة.

(5) مقدمة الجرح والتعديل (80 ـ 81)، الجرح والتعديل (1: 1: 536) ميزان الاعتدال (1: 426)، الترجمة رقم (1589).

(6) ذكرت أيضاً كنسخة، انظر: تهذيب التهذيب (8: 26).

(7) Conduct (25 – 26)

(8) تهذيب التهذيب (8: 26).

(9) مقال محمد حميد الله عن التدوين المبكر للحديث في مجلة The Islamic Review May 1949, pp: 24-25.

وعلى الرغم من هذا، وجدنا أن «برجتراسر» يشكك في صدقه[1].

55 ـ سماك بن الوليد (المتوفى سنة 123هـ):

سماك بن الوليد الحنفي، أبو زميل، كان أحد علماء الحديث البارزين في اليمن، نقل الأحاديث من ابن عباس، وابن عمر، وعروة بن الزبير وآخرين[2]. ويجمع العلماء على أنه من الثقات[3].

وعندما زار البصرة وروى الأحاديث هناك، دون عنه أهل العراق بعض الأحاديث[4].

56 ـ محمد بن زياد القرشي (المتوفى سنة 124هـ):

كان عالماً بارزاً في الحديث في المدينة، ونقل الأحاديث عن عائشة، وأبي هريرة، وابن عمر، وعبدالله بن الزبير وآخرين[5].

وكان من المؤيدين لتدوين الأحاديث. وكانت واحدة من مجموعته المدونة من الأحاديث (نسخة) ملكاً لأحد تلاميذه، المسمَّى إبراهيم بن طهمان[6].

57 ـ إبراهيم بن مسلم الهجري (المتوفى سنة 125هـ):

نقل الحديث من عبدالله بن أبي وفاء، وأبي الأحوص وآخرين[7] وكان يملك مجموعات عديدة من الأحاديث، رآها ابن عيينة عندما زار إبراهيم. ويبدو من رأي ابن عيينة في هذه المجموعات[8] أن إبراهيم اعتاد أن يسجل أحاديث كل راوٍ على حدة في كتاب مستقل.

---

(1) Omg (262).

(2) تهذيب التهذيب (4: 235).

(3) تهذيب التهذيب (4: 235 ـ 236).

(4) مشاهير علماء الأمصار، ص (123)، الترجمة رقم (962).

(5) تهذيب التهذيب (9: 169).

(6) معرفة علوم الحديث للحاكم (164).

(7) تهذيب التهذيب (1: 164).

(8) تهذيب التهذيب (1: 165 ـ 166)، ميزان الاعتدال (1: 66)، الترجمة (216).

58 ـ يزيد بن أبي حبيب (المتوفى سنة 128هـ):

أحد علماء الحديث المصريين، وقد تلقى الأحاديث بشكل مكتوب من الزهري[1]، وعطاء بن رباح[2]. وكانت له مجموعة كبيرة من الأحاديث يتناقلها العلماء في ذلك الوقت[3] ومعها أيضاً مخطوطاته. ومن بين تلاميذه كان الليث بن سعد الذي كون مجموعة مكتوبة من الأحاديث عنه[4].

ويقال أن سمعته التي ملأت الآفاق جذبت عالماً شهير مثل ابن إسحاق ليأتي إلى مصر[5].

59 ـ يعلى بن حكيم (المتوفى قبل سنة 130هـ):

نقل الأحاديث من سعيد بن جبير وعكرمة، وسليمان بن يسار وآخرين. ومنه نقل يحيى بن أبي كثير، وسعيد بن أبي عروبة، وأيوب السختياني وآخرون[6].

وكان المحدث أيوب صديقاً له، وأرسل له بعض الأحاديث بشكل مكتوب[7].

60 ـ أبو الزناد (المتوفى سنة 130هـ):

عبدالله بن ذكوان أبو الزناد، كان عالماً بارزاً في الحديث، ومشرعاً للمدينة[8] عُرف باسم «أمير المؤمنين في الحديث»[9].

وعلى الرغم من أنه ظل ملتحقاً بالبلاط الأموي[10]، شاغلاً وظائف إدارية متعددة، إلا أن اهتماماته الأكاديمية لم تتأثر بذلك.

---

(1) صحيح البخاري (3: 478)، في كتاب الطلاق، تهذيب التهذيب (9: 447).

(2) صحيح البخاري (2: 43) في كتاب البيوع، و(3: 240) في التفسير.

(3) Papyri (2: 18)

(4) تهذيب التهذيب (3: 110)، ميزان الاعتدال (1: 363)، الترجمة رقم (2447)، حيث أطلق لفظ النسخة على المجموعة.

(5) الجرح والتعديل (4: 2: 267).

(6) تهذيب التهذيب (11: 401).

(7) صحيح مسلم (3: 21) في كتاب البيوع.

(8) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 233).

(9) تهذيب الأسماء واللغات (1: 2: 233).

(10) جامع بيان العلم (1: 73، 76).

واعتاد أن يعقد حلقات لدراسة الحديث، وكان يحضرها جمهور كبير. وكان عدد جمهور الحاضرين لهذه الحلقات يصل إلى ثلاث مئة[1]. وكان مهتماً بالأحاديث التشريعية بصفة خاصة. ولهذا فهو لا يشبه الزهري الذي اعتاد أن يسجل أنواع الحديث، أما أبو الزناد فقد جمع تلك الأحاديث المتعلقة بالمسائل الفقهية والأحكام (الحلال والحرام)[2].

ولأنه اعتاد أن ينقل الأحاديث من الأعرج (المتوفى سنة 117هـ)[3] بصفة أساسية ولهذا عرف بكاتب وراوي الأعرج. أما أحاديثه الخاصة فقد نقلها أبو اليمان الحكم بن نافع الذي يقال إنه امتلك مجموعة ضخمة من الأحاديث بشكل مكتوب[4].

وامتلك كتاباً محتوياً على الأحاديث التي رواها الأعرج[5]، ونقلها ابنه عبد الرحمن (المتوفى سنة 174هـ)[6].

تمَّ بحمد الله

* * *

(1) Papyri (2: 48)

(2) جامع بيان العلم (1: 73).

(3) تذكرة الحفاظ (1: 127)، تهذيب التهذيب (5: 203)، Papyri (2: 139)

(4) الكفاية (321).

(5) الإملاء (173)، تهذيب التهذيب (6: 172)، تاريخ بغداد (10: 230) مشاهير علماء الأمصار (135)، الترجمة (1026).

(6) تهذيب التهذيب (6: 172)، تاريخ بغداد (10: 230)، الإملاء (173)، المحدث الفاصل (77ب).

أسماء المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج لعلي بن عبد الكافي السبكي - دار الكتب العلمية - بيروت - (1404هـ).
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق أحمد محمد شاكر - عالم الكتب بيروت (1407هـ).
- الإحكام في أصول الأحكام: للآمدي أبي الحسن علي بن محمد - دار الكتب العلمية - بيروت (1405هـ).
- أعلام الموقعين عن ربّ العالمين لابن قيم الجوزية - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - (1407هـ).
- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن المنير الإسكندري - مطبوع على هامش تفسير الكشاف للزمخشري - دار الفكر - بيروت - (1397هـ).
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي - الكويت - (1401هـ).
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي - دار مكتبة الحياة - بيروت - دون تاريخ.
- التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي - النجف (1382).
- تفسير جزء عم للشيخ محمد عبده.
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير - دار المعرفة - بيروت (1409هـ).
- التحرير في علم الأصول الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية - مطبعة مصطفى الحلبي (1351هـ).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري - دار الكتب المصرية - (1342هـ).

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ـ مصطفى البابي الحلبي.
ـ الجامع الصحيح للترمذي تحقيق أحمد محمد شاكر، مصطفى البابي الحلبي (1958).
ـ جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن ـ لابن كثير ـ تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ـ بيروت (1990).
ـ حاشية البيجوري على متن السنوسية، وبهامشه تقرير العلامة الأنبابي ـ دار إحياء الكتب العربية ـ دون تاريخ.
ـ حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي للشيخ حسن العطار. مطبعة مصطفى محمد ـ مصر (1358هـ).
ـ حجية السنة للعلامة الدكتور عبد الغني عبد الخالق نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي (1407هـ).
ـ الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ مصطفى البابي الحلبي مصر (1952).
ـ رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة محمد علي صبيح ـ مصر (1386هـ).
ـ زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ـ المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ـ (1385هـ).
ـ زاد المعاد في هدي خير العباد ـ لابن قيم الجوزية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ (1410هـ).
ـ سنن النسائي بشرح السيوطي ـ القاهرة (1407هـ).
ـ سنن أبي داود ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
ـ سن ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار إحياء الكتب العربية.
ـ سير أعلام النبلاء ـ للذهبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
ـ شرح العقائد النسفية للتفتازاني سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشافعي ـ استانبول (1326هـ).

- شرح المقاصد للتفتازاني عالم الكتب - بيروت - (1409هـ).
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى. مصطفى البابي الحلبي (1369هـ).
- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
- صحيح ابن حبان - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- عصمة الأنبياء لفخر الدين الرازي.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - المكتبة السلفية - (1968).
- الفصل في الملل والنحل - القاهرة - (1317).
- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للأنصاري عبد العلي محمد بن نظام الدين على ذيل المستصفى للغزالي طبعة بولاق (1324هـ).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري جار الله محمودبن عمر - دار الفكر - بيروت - (1397هـ).
- كشف الخفا ومزيل الإلباس لإسماعيل بن محمد العجلوني - مؤسسة الرسالة - بيروت.
- لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي.
- مجمع البيان في تفسير القرآن - للطبرسي علي بن الحسين - دار إحياء التراث العربي - بيروت - (1379هـ).
- المحصول في علم أصول الفقه للرازي فخر الدين - جامعة الإمام محمد ابن سعود - الرياض (1401هـ).
- المسامرة شرح المسايرة للكمال بن الهمام لكمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف - مطبعة السعادة - مصر - بدون تاريخ.
- المستدرك للحاكم - طبعة الهند.
- المستصفى من علم الأصول - لأبي حامد الغزالي - طبعة بولاق - (1324هـ).
- مسند الإمام أحمد - الطبعة الميمنية - (1324هـ).
- المغني للقاضي عبد الجبار - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة - (1970).
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) لفخر الدين الرازي - دار الفكر - بيروت - (1985).

ـ مفتاح الجنة للسيوطي ـ القاهرة ـ (1405هـ).
ـ منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي ـ دار الكتب العلمية ـ (1405هـ).
ـ موطأ مالك ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي دار إحياء الكتب العربية (1956).
ـ النبوة والأنبياء لمحمد علي الصابوني ـ دار النصر ـ حلب (1395هـ).
ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري.
ـ الوحي المحمدي ـ محمد رشيد رضا ـ دار المنار (1930م).

* * *